

مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية

ترجمة
محمد مصطفى غنيم

تأليف
روبرت أ. دال



الدار الدولية للنشر والتوزيع

مقدمة
إلى
الديمقراطية الاقتصادية



Presented by the United States of America as a gift to
the Bibliotheca Alexandrina and the people of Egypt.
October 16, 2002

GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

مقدمة
إلى
الديمقراطية الاقتصادية

تأليف
روبرت أ. دال

ترجمة
محمد مصطفى غنيم



الدار الدولية للنشر والتوزيع

القاهرة

This is a translation of A PREFACE TO ECONOMIC DEMOCRACY by Robert A. Dahl. Copyright © 1985 by The Regents of the University of California. Translated and published with permission of the University of California Press, 2120 Berkeley Way, Berkeley, California, 94720.

ALL RIGHTS RESERVED

ISBN 969 0 10037 8

أشرفت الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة على ترجمة وإخراج هذه الطبعة من الكتاب ، كما قامت بأعمال الجمع التصويري وإعداد الأفلام .

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge (ESDUCK), Cairo, supervised the translation and production of this edition. Phototypesetting and films were done by ES-DUCK.

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى : حقوق الطبع والنشر (C) ١٩٩٢ . جميع الحقوق محفوظة للنشر

الدار الدولية للنشر والتوزيع

٣٨ ش الأهرام - روكسي - مصر الجديدة

تليفون : ٢٥٨٢٨٨٧

تلكس : ٢٠٠٧١ / ٢٠٠٧٠ PBCRB UN

فاكس : ٢٩١٨٠٥٩ / ٢٠٢٠٧

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اخزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقتضياً .

المحتويات

| | |
|-----|--|
| ٧ | شكر وامتنان |
| ٩ | تقديم |
| ١٥ | (١) هل المساواة مناوئة للحرية ؟ |
| | (٢) الديمقراطية ، المساواة السياسية ، |
| ٥٧ | والحرية الاقتصادية |
| ٨٧ | (٣) الديمقراطية والنظام الاقتصادى |
| ١١١ | (٤) الحق فى الديمقراطية داخل المؤسسات |
| ١٣٥ | (٥) الملكية ، والزعامة ، والمرحلة الانتقالية |
| ١٥٩ | خاتمة |

شكر وامتنان

أود أن أعرب عن تقديري لجامعة كاليفورنيا في بيركلي للفرصة التي أتاحتها لي لكي أقدم المناقشات الأساسية لهذا الكتاب في قائمة محاضرات جيفرسون التذكارية في ١٩٨١ . وإنني مدين لزملائي بجامعة ييل في الحلقة الدراسية للكلية عن المؤسسات الديمقراطية الأمريكية ، بالكثير من التعليقات المفيدة ، وإلى قراء النسخة الأصلية لمطبعة جامعة كاليفورنيا ، وإلى جوزيف لوبالومبارا ، ونلسون بولسي ، وآرون ويلدافسكي . أما ما أدين به لأجيال متعددة من طلبة الأعوام النهائية في حلقتي الدراسية عن إدارة المشروعات الاقتصادية ، فهو وإن كان أقل دقة ، إلا أنه ليس أقل ضخامة . وكانت البحوث التي قام بها جوبيلد فرائز ذات فائدة كبرى لي في كتابة الفصل ٢ . وفي النهاية فإنني أقدر إسهامات آمي إينسوهن ، التي قدمت مقترحات مفيدة ، والتصحيحات التي أجرتها باعتبارها مديرة تحرير ، وماري رينود التي قامت باعتبارها مشرفة تحرير بتوجيه النسخة الأصلية خلال عملية الإعداد والنشر .

تقديم

يظهر بأنه خلال جيل أو نحو ذلك في أعقاب المؤتمر الدستوري ، تم التوصل بين الأمريكيين إلى إجماع تقريبي في الرأي - بين المواطنين البيض على أية حال - على أن أى مجتمع جيد التنظيم سوف يتطلب ثلاثة أشياء على الأقل : مساواة سياسية ، وحرية سياسية ، وحرية اقتصادية ، وأن الأحوال في الولايات المتحدة جعلت بلوغ هذه الأهداف أمراً ممكناً للأمريكيين ، وأنه في الواقع وإلى حد معقول فقد تحققت هذه الغايات فعلاً في أمريكا بدرجة مرضية . وهكذا كانت الحالة الذهنية التي لقيها ألكسيس توكفيل بين الأمريكيين في عام ١٨٣١ .

غير أنه في نفس الوقت ، فإن بعض المراقبين البارزين للأحوال الإنسانية من أصحاب الأفكار الفلسفية ، كانوا يعتقدون أن الأهداف الثلاثة ربما كانت تتناقض مع بعضها ، ومن المحتمل حقاً إنه لا بد من أن يناقض بعضها بعض . وكان جون آدمز ، وتوماس جيفرسون ، وجيمس ماديسون ،

بالإضافة إلى كثيرين من أعضاء المؤتمر الدستوري الأمريكى زملاء ماديسون ، يساورهم قلق عميق من أن تتعارض المساواة السياسية مع الحرية السياسية ، وهذا الاحتمال يطرح موضوعاً هاماً - هو فى رأى الموضوع الرئيسى - فى كتاب توكفيل « الديمقراطية فى أمريكا » . وقد أكد توكفيل ، وهو يردد فكرة قديمة فعلاً - فى الفصل قبل الأخير من مجلده الثانى ، اعتقاده بأن :

إنشاء حكومة مطلقة واستبدادية بين شعب تتساوى فيه أحوال المجتمع أسهل من إنشائها بين أى شعب آخر . واعتقد أنه إذا أقيمت مثل هذه الحكومة بين مثل هذا الشعب ، فإنها لن تستبد بالناس فحسب ، بل إنها سوف تجرد كل منهم فى النهاية من أنبل الصفات الإنسانية . ومن ثم فإنه يبدو أن الاستبداد بصفة خاصة يثير الفزع فى المصور الديمقراطية : واعتقد أننى كان لابد أن أعشق الحرية فى كل الأوقات ، ولكن فى العصر الذى نعيش فيه فأننى مستعد لأن أعبدها .

(توكفيل [١٨٣٥] ١٩٦١ ، ٢ : ٣٨٥)

وبينما كان توكفيل مهتماً أساساً بالتهديد الذى تشكله المساواة - السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية - بالنسبة للحرية والاستقلال الشخصى ، فإن كثيرين من واضعى الدستور ، كان يثير قلقهم احتمال أن تؤدى الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، بل والحرية السياسية ذاتها إلى تعريض حقوق أصحاب الأملك للخطر فى الحفاظ على ممتلكاتهم واستخدامها كما يشاءون . وبهذا المعنى ، كان المعتقد أن الديمقراطية خطر على الحرية الاقتصادية ، وهو ما كان متصوراً بوجه عام فى ذلك الحين ، وخاصة ذلك النوع من الحرية الذى كان يمثل الحق فى التملك . وهذا التعارض بين الديمقراطية والملكية ، مثل التعارض بين المساواة والحرية السياسية ، كان هو الآخر جزءاً من جدل أقدم من ذلك بكثير . ففى الولايات المتحدة ، أصبح القلق الذى أعرب عنه البعض فى

المؤتمر الدستوري يتردد كثيراً منذ ذلك الحين .

وعند إمعان النظر في التهديد الذى تمثله المساواة على الحرية ، رأى توكفيل ، كما رأى جيفرسون وواضعوا مسودة الدستور من قبله ، مجتمعاً كان من غير المعقول على الإطلاق أن يتوقعوا وأن يأملوا أن المواطنين من الرجال سوف يكونون متساوين تقريباً فى مواردهم من الممتلكات ، والمعرفة ، والمركز الاجتماعى ، وما إلى ذلك ، وبالتالي فى قدراتهم على التأثير فى قراراته السياسية . فقد رأوا بلداً مازال زراعياً بصورة كبيرة : كان سبعة من كل عشرة أشخاص يعملون بنجاح فى الزراعة ، وكانت هيئة المواطنين تتكون بصورة سائدة من مزارعين أحرار ، أو عمال زراعة يطمحون أن يصبحوا مزارعين أحراراً . والشئ الذى لم يكن أحد يتنبأ به كلية ، رغم أن أنصار إنشاء جمهورية تتكون من مزارعين أحرار كانوا يعبرون أحياناً عن توقعات تثير القلق ، هى الطريقة التى سوف يحدث بها الانقلاب فى المجتمع الزراعى بسبب ظهور الشركات الكبرى الحديثة باعتبارها صاحبة العمل الأساسية لأغلب الأمريكيين ، وباعتبارها القوة المحركة للاقتصاد والمجتمع . ولم تعد النظرة القديمة لجموع المواطنين من المزارعين الأحرار الذين تبدو المساواة بينهم جميعاً فى الموارد ممكنة التحقيق وبصورة حتمية تناسب ذلك الواقع للنظام الاقتصادى الجديد ، الذى تحدث فيه المشروعات الاقتصادية عدم مساواة بشكل آلى بين المواطنين : فى الثروة ، والدخل ، والوضع الاجتماعى ، والتعليم والمعرفة ، والنفوذ المهنى ، والسلطة ، وموارد أخرى عديدة . ولو كان توكفيل ومن سبقوه قد توقعوا صورة النظام الاقتصادى الذى سيأتى تماماً ، لرأوا على الأرجح مشكلة المساواة والحرية فى ضوء مختلف . ففى النظرة القديمة ، كانت المساواة بين المواطنين يمكن أن تعرض الحرية للخطر ، أما فى الواقع الجديد ، فقد ساعدت حرية المشروعات المشتركة على خلق هيئة مواطنين على قدر كبير من عدم المساواة فى الموارد التى يمكنهم استغلالها فى الحياة السياسية .

ومن ثم ، فإن السؤال الذى أريد أن أوجهه هو : هل كان من الممكن للأمريكيين أن يقيموا مجتمعاً يحقق قيم الديمقراطية بصورة أقرب ، ويحافظ فى نفس الوقت على هذا القدر من الحرية الفردية التى تتمتع بها الآن ، بل وربما أكثر . أم إنه كان هناك استخداماً لا مفر منه بالتناوب بين الحرية والمساواة ، بحيث لا يمكننا أن تتمتع بالحرىات التى لدينا الآن إلا بإضاعة مساواة أكبر ؟

وبشكل أكثر تحديداً ، فإننى اقترح أن نستكشف إمكانية هيكى اقتصادى بديل سوف يساعد ، كما اعتقد ، على دعم المساواة السياسية والديمقراطية بتقليل حالات عدم المساواة التى تنشأ بسبب ملكية وسيطرة المؤسسات فى نظام مثل الذى لدينا الآن — نظام سوف أختار له تعبيراً أفضل فأطلق عليه اسم « الرأسمالية المشتركة » . وتصف الفصول الثلاثة الأخيرة بديلاً ، وتشرح مبرراته ، وتبحث بعض مشكلاته .

وقد تعمدت فى بحث هذا الاحتمال تضييق نطاق استقصاءنا فى مشكلة الحرية والمساواة : أولاً بالتركيز على المساواة السياسية ، ثم التركيز على نتائج امتلاك المشروعات والسيطرة عليها . والمساواة السياسية رغم أهميتها — المساواة بين المواطنين الملتزمين بحكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية — فإنها ليست الشكل الوحيد من المساواة الذى يمكن استخدامه كـمقياس لمجتمع سليم . كما أن المؤسسات المالكة للمشروعات والسيطرة عليها ، ليست المصدر الوحيد لحالات انعدام المساواة غير المستحبة بين المخلوقات البشرية ، أوحى حالات عدم المساواة السياسية .

ومع ذلك فإن لتضييق التركيز — كما اعتقد — مبررات تقوم على أسس عديدة : أولاً أن المشكلة العامة للمساواة معقدة إلى حد أننا قد لا نتمكن من معالجتها إلا بدراسة أجزاء منها ، وكما استنتج دوجلاس راي فى نهاية تحليله الفائق الجودة عن معنى ، وأنواع ، وقيم المساواة :

إن المساواة هي أبسط الأفكار وأكثرها صعوبة ، ومع ذلك فإن الممارسات العالمية لها معددة ، ومعقدة بشكل يتعذر معالجته . فكيف يمكن تصور أن تحكم الأولى الأخيرة ؟ إنها لا تستطيع . ونحن نواجه دائماً بأكثر من معنى عمل واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكنها أن تكفل أساساً للاختيار بينها . والسؤال القائل : « أية مساواة ؟ » لن يجد رداً قط بمجرد الإصرار على المساواة .

(راي - ١٩٨١ ، ١٥٠)

وفضلاً عن ذلك فإن المساواة السياسية بالتأكيد من أكثر الأنواع المتعددة من المساواة التي قد توجد في أى مجتمع سليم أهمية وحسماً ، لا كوسيلة لحماية الذات فحسب ، بل وأيضاً كشرط ضروري لقيم أخرى عديدة هامة ، تشمل واحدة من أكثر الحريات البشرية كلها جوهرية ، وهي حرية المساعدة في تحديد القوانين وإقرارها بالتعاون مع الآخرين ، وكذلك القواعد التي يجب أن يطيعها الإنسان . وبشكل مماثل إلى حد ما ، فإن الاختلافات حول امتلاك المشروعات والسيطرة عليها ، وإن لم تكن بالتأكيد هي أصل كل أشكال عدم المساواة ، فإنها متورطة بعمق في حالات عدم المساواة في أنواع عديدة : في التقدير ، والاحترام ، والوضع الاجتماعي ، وفي السيطرة على حياة المرء اليومية ، وفي الدخل والثروة ، وكل الفرص المرتبطة بها ، وفي فرص الحياة للكبار والأطفال على السواء . ويبدو لي إنه ليس هناك مجال للشك في أن مجتمعاً به مساواة أكبر أهمية وشأناً في امتلاك المشروعات الاقتصادية والسيطرة عليها ، سوف يؤدي إلى مساواة أكبر وأعمق مما يوجد بين الأمريكيين اليوم .

وقبل أن نبحث ما إذا كان البديل للرأسمالية المشتركة قد يدعم المساواة السياسية ، بدون التضحية بالحرية ، فإننا نحتاج أولاً إلى البحث عن فهم أكثر وضوحاً للعلاقات بين المساواة السياسية ، والحرية السياسية ، والحرية الاقتصادية . وفي رأيي أن هذه العلاقات كثيراً ما يساء الظن بها ، أو أنها

فرضت ذاتها بنمط عام ، بحيث أننا لا نستطيع بالحكم على صدق البيانات التي قيلت عنها . ويمكن العثور على نموذج مؤثر للغاية لما اعتقد أنه رأى خاطيء عن هذه العلاقات ، وذلك في عمل عظيم بدا لكاتب عظيم جداً - هو توكفيل ذاته - وذلك في كتابه « الديمقراطية في أمريكا » . وقد بحثت هذا الرأي في الفصل الأول ، بقدر ما يتعلق على الأقل بما يمكن أن يستخلص من جزئي كتاب توكفيل ، وشرح السبب الذي يجعلني أعتقد أن رأيه في بعض النواحي الحاسمة كان مضللاً . وقد أظهرت في الفصل الثاني مفهومي عن العلاقات بين الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية الاقتصادية . وقد يبدو البديل الذي نوقش في الفصول الثلاثة الأخيرة باعتباره عنصراً في نظام من الحريات وحالات من المساواة أعلى منزلة مما لدى الأمريكيين الآن .

هل المساواة مناوئة للحرية ؟

وفقاً لرأى قديم واسع الانتشار ، أن المساواة خطر على الحرية . ولكن لماذا ، وكيف بالضبط تعتبر المساواة تهديداً للحرية ؟ أية أنواع من « المساواة » أو أية أنواع من « الحرية » ؟ ومن أجل الحكم على صحة الردود على مثل هذه الأسئلة ، فأية مجموعة من الخبرات الماضية ينبغي أن تعتمد عليها ؟ هناك مكان مناسب للبحث عن الإجابات ، هو كتاب توكفيل « الديمقراطية في أمريكا » . إذ أنه رغم ما قد يبدو للقارىء على الفور وبوضوح من افتتان توكفيل بالمساواة وآثارها ، فإن اهتمامه الرئيسى وأعلى قيم عنده هى الحرية . وكان الموضوع الأساسى الذى ورد فى كلا الجزئين هو خوفه من أن تسحق المساواة الحرية ، وبحثه فى حل المشكلة جعلهما — إذ أمكن ذلك — يتعايشان بأية حال من الأحوال .

ومع ذلك ، فإنه نظراً لأن حجته وردوده ليست واضحة وصريحة دائماً ، فإن تفسيري يسعى لجعل توكفيل أكثر وضوحاً وتخطيطاً بكثير مما كان ، أو أنه ،

كما أشعر بثقة ، كان يتمنى أن يكون ^(١) . ومع أن معالجتي قد لا تحقق العدالة التامة والإنصاف لتوكفيل ، فإنها قد تساعدنا على فهم السبب الذي كثيراً ما يجعل المساواة تعتبر تهديداً للحرية ، وأن تكشف بعض الجوانب التي مازالت محل جدل حول مثل هذا الرأي .

حجة توكفيل

واسمحوا لي أن أخص ما فهمت أنه المقدمات الافتراضية الأساسية لحجة توكفيل في أربع مجموعات من الافتراضات : أولاً أن المساواة في ازدياد وأمر حتمي في كل أرجاء العالم المتحضر . ولما كانت المساواة قد بلغت تقريباً حدودها الطبيعية بين المواطنين (البيض الذكور) في الولايات المتحدة ، فإن أمريكا تعتبر حقل التجارب للعالم ، حتى بالنسبة لفرنسا . ثانياً : إن الحرية خير على أعلى قدر من الأهمية ، وربما كانت فعلاً أكثر أهمية أكبر من المساواة ، ولكن حب المساواة أكبر من حب الحرية . وفي حين أن تقدم المساواة أمر مؤكد ، فإن بقاء الحرية أمر مشكوك فيه كثيراً . ثالثاً : هناك شرط ضروري للحرية وهو وجود حواجز قوية لممارسة السلطة ، لأن السلطة المركزة تؤدي ضمناً إلى موت الحرية . وكانت الحرية في الماضي تتم حمايتها أحياناً من السلطة المركزة بوجود

(١) رغم أن توكفيل كان في رأي واضح نظريات سياسية عظيم ، فإنه لم يكن من نوع واضعي النظريات الذين يحاولون بوضوح أنواع الأسئلة التي أثرت في الفقرة السابقة . فنظريته في الغالب ضمنية واسعة بمعنى في سياقها ، ومعدة للغاية . ومحاولة جعل نظريته أكثر وضوحاً ، وأقل سياقاً ، وأقل تحديداً ، مثلاً فعلت هنا ، يعد بمثابة أن ننسب له نظرية ربما كان هو نفسه قد يجدها غير مقبولة .

منظمات وسيطة قوية ، تقف بين الأفراد والدولة . ومع ذلك — ورابعاً — فإنه في الدولة الديمقراطية التي تسود فيها المساواة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وأزيلت فيها كل حواجز ممارسة السلطة غير المحدودة بواسطة الأغلبية ، تكون لدى الأغلبية الفرصة لكي تحكم حكماً استبدادياً . ويقول توكفيل : « إن جوهر الحكم الديمقراطي يتكون من السيادة المطلقة للأغلبية ، إذ أنه ليس هناك شيء ما في الدول الديمقراطية يستطيع مقاومة هذه السيادة (توكفيل [١٨٣٥] ١٩٦١ - ١ : ٢٩٨) » . إن هذه الافتراضات الأربعة إذا أخذت معاً تشكل أسساً قوية لخوف توكفيل من أن المساواة في مجتمع ديمقراطي منظم وله حكومة معينة سوف تغري بتدمير الحرية . وبالفعل فإنه يبدو أنه كلما كان الشعب أكثر ديمقراطية كان الخطر على الحرية أكبر .

في الواقع إذن ، أن توكفيل قد طرح مأزقاً صعباً . إذ رغم أن المساواة شرط ضروري واضح للديمقراطية ، فإنها قد لا تكون شرطاً ضرورياً للحرية ، والمساواة بالتأكيد ليست شرطاً كافياً . وعلى النقيض من ذلك فإنه لما كانت المساواة تسهل طغيان الأغلبية ، فإنها تهدد الحرية . وإذا كان من الشروط الضرورية للديمقراطية وجود خطر دائم على الحرية ، فهل ينبغي علينا بناء على ذلك أن نختار بين الديمقراطية والحرية ؟ ليس بالضرورة ، كما يؤكد لنا توكفيل ، وهو يعرض حلاً قد يمكن أي شعب — كما كان يظن في الأمريكين — أن ينجو من مأزق : المساواة ضد الحرية . غير إننا قبل أن نناقش الحل الذي قدمه ، فإننا نحتاج إلى فهم أكثر وضوحاً للمشكلة ذاتها .

المساواة . يؤكد توكفيل على نوعين من المساواة وثيقى الصلة ، سأطلق عليهما اسم « المساواة في الموارد السياسية » ، و « المساواة في السلطة » . فقيا يتعلق بالموارد ، فقد لاحظ المساواة النسبية بين الأمريكين في قدراتهم على المقاربة

المادية والقهر، كالأسلحة النارية، والتنظيم العسكرى، والبوليس، وفي سلطتهم القانونية على الدولة كمواطنين، وفي معارفهم، وثرواتهم، ودخولهم، ومكانتهم الاجتماعية. ونظراً لتبنيه افتراضاً شاع في النظرية السياسية منذ العهد الكلاسيكي للإغريق، فقد اعتقد أن التوزيع التقريبي للموارد كمثل هذه المرافق، هو توزيع تقريبي في توزيع السلطة، أو بصورة أكثر تحديداً، في السيطرة على الحكومة (أو حكومات) الدولة. وهو يذكر لنا العواقب السياسية للمساواة غير العادية للأحوال الاجتماعية التي وجدها بين الأمريكيين، فيقول:

إنه أمر من السهل استنتاجه. فمن المستحيل الاعتقاد بأن المساواة لن تجد طريقها في النهاية إلى العالم السياسي كما تفعل في كل مكان آخر. وتصور أن هناك أناساً يظلون إلى الأبد غير متساوين في نقطة واحدة، ولكنهم متساوين في كل النقاط الأخرى، أمر مستحيل. إذ ينبغي أن يصلوا إليها في النهاية ليكونوا متساوين في كل شيء.

ولكن توكفيل، المتيقظ دائماً إلى الوضع الذي تخف به المخاطر للحرية في عالم من الأشخاص المتساوية، يحذر من أن «المساواة في العالم السياسي» يمكن أن تنشأ بواحد من هذين الطريقتين:

يجب أن يمكن كل مواطن من حيازة حقوقه، أولاً تمنح أية حقوق لأحد. ومن ثم، فإنه من نفس الوضع الاجتماعي، فإن الدولة قد تحصل على واحدة أو أخرى من نتيجتين سياسيتين عظيمتين، وهاتان النتيجتان تختلف كل منهما عن الأخرى إلى حد بعيد، ولكنها قد تنطلقان من نفس السبب.

إن الأمريكيين بعد أن نجوا من أسوأ بديل وهو «سيطرة السلطة المطلقة» استطاعوا حتى الآن إنشاء سيادة الشعب والحفاظ عليها (١: ٤٦ - ٤٧).

غير أنه ترتب على مقترحات توكنيل أن الدفاع عن الحرية بين الأمريكيين تم تنظيمه ضد القوى المتفرقة والمهددة بالخطر من أغلبية من الأشخاص غير العاديين ، إلى الحد الذي يجعلهم يقربون بها من مساواة مطلقة في الموارد والسلطة .

وحتى نفهم حجة توكنيل في سياقها التاريخي ، فإننا نحتاج إلى ملاحظة شرطين هامين . الأول ، أنه رغم أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة - في تاريخ العالم ، والدولة الأولى - التي يمكن أن يطلق عليها يومئذ اسم الديمقراطية ، فإنه كان ينقصها الكثير من معاييرنا الحالية التي تشتمل عليها الديمقراطية ، لأن أغلبية من السكان البالغين - النساء والعبيد وأغلب غير البيض - كانوا محرومين من الحقوق السياسية . لقد كانت الديمقراطية التي شهدناها توكنيل في أمريكا ، على أفضل تقدير ، ديمقراطية بين الذكور البيض من الأمريكيين . الثاني ، في وصف « السلطة غير المحدودة للأغلبية في الولايات المتحدة وعواقبها » فإنه لم يكن يقصد الحكومة الفيدرالية بقدر ما كان يعنى حكومات الولايات الفردية . فقد كانت الولايات في رأيه « هي في الواقع السلطات التي توجه المجتمع في أمريكا » (١ : ٢٩٨) . ولم يكن مصدر خوفه الرئيسي يومئذ هو حكومة الجمهورية الأمريكية ، بل كان كما قال : « حكومات الجمهوريات الأمريكية » (١ : ٣١٧) . والواقع إن الدستور الأمريكي الفيدرالي باشتراطه فصل السلطات ، والمبدأ الفيدرالي ، وقانون الحقوق ، كان من بين « الأسباب التي خففت طغيان الأغلبية » و« الميل للحفاظ على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة » (١ : ٣١٩ - ٩٢) . وسوف أعود إلى هذه النقطة ، ولكن لا اعتقد أن حجته قد تضاءلت إلى حد كبير بوضعه المشكلة في حكومات الولايات .

الحرية . قد يعنى لنا أن نتساءل : كيف بالضبط يمكن أن تعرض المساواة السياسية الحرية للخطر إذا كانت تعززها مساواة في الموارد السياسية ؟ إن

توكفيل يعرض عدة احتمالات . إحداها حكم الغوغاء أو الإرهاب ، والذي سوف يزداد قوة لأن الرأي العام يقف وراء الغوغاء ؛ لأنه إذا لم يحكم أحد من المحلفين على مرتكبي الأثام ، فلن يكون هناك ملجأ فعال يلجأ إليه الذين أصابهم الضرر للحصول على حماية القوانين (١ : ٣٠٦ - ٧ رقم ١) . وصحيح أن الأمريكيين كثيراً ما كانوا يلجأون إلى أخذ القانون في أيديهم ، فالأمريكيون على أية حال هم الذين صاغوا « قانون الإعدام بلا محاكمة قانونية » . غير أن فترة القرن ونصف القرن التي تفصلنا عن توكفيل تبين أنه في حين أن عمل الغوغاء هو (أو كان كما يأمل المرء) داءاً أمريكياً ، إذ لم يكن شائعاً في الدول الديمقراطية . فالواقع أننا نجد في بعض الدول التي أصبحت ديمقراطية منذ عصر توكفيل احتراماً غير عادي للقانون . وقد لا تكون هناك صلة كبيرة بين النزعة الطبيعية لحكم الغوغاء يومئذ والمساواة ، أكثر مما للمتغيرات الثقافية بين الدول وداخلها . ورغم أنني لا أقصد الإقلال من شأن أهمية حكم الغوغاء في فترات متقطعة في الحياة الأمريكية ، فإنه ليس سمة عامة في الدول الديمقراطية .

ومع ذلك ، فقد رأى توكفيل خطراً ثانياً في سلطة الأغلبية في مجتمع من أفراد متساوين للسيطرة على الرأي العام ذاته وذلك بإضعاف الانحراف المحتمل عن آراء الأغلبية . فالمجتمع الذي يضم أنداداً متساوين - في رأى توكفيل - سوف يظهر اتجاهاً طبيعياً نحو الموافقة (١ : ٣٠٩ - ١٦ : ٢ : ٨ - ١٣) . ولعل هذا الاتجاه هو أخطر العيوب التي عزاها إلى الديمقراطية في أمريكا وأكثرها إثارة للإنزعاج وهو عيب يحتمل أن يكون متاصلاً في الديمقراطية ذاتها . ومع ذلك ، فإنه رغم أنه حدد هوية مشكلة ذات أهمية كبرى ، فإن تأثيرات الآراء السائدة على آراء الأفراد مسألة معقدة ومعبرة إلى حد أن أية معالجة مرضية سوف تتطلب استقصاء نظرياً وتجريبياً أكثر اتساعاً بكثير مما أود الاضطلاع به هنا .

وهناك خطر آخران يبدو لي أن لهما صلة أكثر مباشرة بموضوع المساواة
إزاء الحرية في النظم الديمقراطية هما : خطر أن الأغلبية سوف تضطهد
الأقليات من خلال عمليات قانونية تماماً ، واحتمال أن تقيم المجتمعات
الديمقراطية استبداداً يقوم على أساس قاعدة جماهيرية تقضى على كل الحريات
في الوقت الذي تقدم فيه العون لاحتياجات الناس وتفوز بتأييدهم .

طغيان الأغلبية عن طريق القانون

إن حقوق كل شعب محصورة داخل حدود ما هو عدل . . والأغلبية إذا أخذت بشكل
جامعي يمكن أن تعتبر كياناً ، آراؤه ، ومصالحه في الأغلب ، تتعارض مع مصالح وآراء
كيان آخر ، يسمى أقلية . فإذا اعترفنا بأن انساناً يمتلك سلطة مطلقة قد يسمى
استخدام تلك السلطة بإلذاء خصومه ، فلماذا لا تكون الأغلبية غير معرضة لمثل هذا
النهج ؟

(١ : ٣٠٤)

وكان توكفيل في تأكيده بأن الأغلبية وممثليها في أية ديمقراطية قد يتصرفون
بصورة قانونية ، ولكنها غير عادلة ، يعرض فكرياً سياسياً عادياً شائعاً . غير أن
افتراض هذا الاحتمال هو بمثابة طرح لمشكلة ، أو بالأحرى مجموعة من
المشكلات .

مشكلات نظرية . بادئ ذي بدء ، ومن أجل تقدير متى تسمى الأغلبية
استخدام سلطاتها بإلذاء خصومها (كما شرح توكفيل) فإنه من الواضح أننا
نحتاج إلى بعض المعايير . فكيف ينبغي أن تكون تلك المعايير ؟ إن خصوم
التغييرات القانونية الهامة — من إلغاء الرق ، إلى فريضة ضرائب الدخل ،

والضمان الاجتماعي - يشجبون التغييرات المقترحة بانتظام ، باعتبارها إساءات لاستعمال السلطة من جانب الأغلبية ، أو أسوأ من ذلك ، طغياناً صارخاً من الأغلبية . فهل لنا أن نقول إذن ، إنه حيث تكون مصالح الأقلية متعارضة مع مصالح الأغلبية ، فإن الأغلبية بالضرورة تسيء استخدامها لسلطانها لمجرد أنها تعمل لتأمين مصالحها الخاصة ؟ ولكن مثل هذا الاهتمام غير معقول بوضوح - إذ أن من أهداف العملية الديمقراطية بالتأكيد السماح للأغلبية بحماية مصالحها . وكما يقول توكفيل ذاته : « إن السلطة الأخلاقية للأغلبية مؤسسة على ... [المبدأ] ... بأن مصالح الكثيرين يجب تفضيلها على مصالح الأقلية » (١ : ٣٠٠) .

من الواضح إذن أننا نحتاج إلى أن نتعرف على مجموعة من الأمثلة على حكم للأغلبية ، تتصرف فيها الأغلبية وهي تستخدم سلطتها العليا ، بطريقة غير عادلة (بل وربما استبدادية) نحو الأقلية . ولكن أى المعايير ينبغي أن نستخدمه لكي نميز الظلم من الاستخدام الأمين والسليم تماماً لسلطة الأغلبية ؟ وهل تعتبر كل حالة من ظلم الأغلبية أيضاً حالة طغيان للأغلبية ، أو بدلاً من ذلك ، هل طغيان الأغلبية ، بالتبعية حالة خاصة من ظلم الأغلبية ؟

وعند اختيار المعيار الذى نقرر به ما إذا كان قانون معين جائر أو حتى استبدادى (بافتراض أن الأول لا يدل على الثانى بالضرورة) فإننا قد نفرس بسهولة أياً من التعبيرين بوجه عام ، بحيث تصبح الديمقراطية أو حكم الأغلبية فعلاً غير شرعى بالتحديد . وعلى سبيل المثال فإن تعريف أى قانون يجرم شخصاً ما من حق قائم ، أو يضر بمصالح شخص ما بأية وسيلة ، بأنه قانون ظالم أو استبدادى ، أمر واسع للغاية بوضوح . ولما كانت أغلب القوانين تعدل الحقوق القانونية القائمة ، وتضر بمصالح البعض بصورة ما ، فإن مثل هذا التعريف الواسع للغاية سوف يجعل أى تغيير فى القوانين الموجودة إجراءً

ظالماً ، وهو أمر غير معقول .

ونفترض إننا سوف نعرف الاستبداد بصورة أضيق قليلاً على أنه تدمير « المصالح الجوهرية » لأى شخص . وكما بين جيمس فيشكين في تفسير معقول « للمصالح الجوهرية » فإنه سوف يترتب على ذلك في بعض المواقف ، أن أية سياسة من المحتمل أن تؤدي إما إلى ظلم أو استبداد . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان تشغيل الأطفال في بعض الظروف أمراً غير عادل ، وإذا كانت هناك مصلحة جوهرية لأصحاب الأعمال لاستخدام الأطفال ، وإذا كانت القوانين القائمة تحمي الحق القانوني لأصحاب الأعمال في استخدام الأطفال ، فعندئذ إما أن تشغيل الأطفال لا يمكن منعه قانونياً ، وسيكون هذا ظلماً ، أو أن الحكومة بمنعها له لابد لها بالضرورة من التصرف بشكل استبدادي . كما أن مثل هذا النوع من المشكلات لا يمكن حله باستبدال مبدأ الأغلبية بأى طلب عددي بديل . ولنأخذ احتمالاً واحداً : إن طلب الإجماع لن يحول دون « طغيان » الأغلبية بلا شك ، ولكنه قد يفعل ذلك بمنح كل صاحب عمل حق الاعتراض على السياسة ، وسوف يتمكن صاحب عمل واحد من منع إقرار قانون يعترض على الظلم بتشغيل الأطفال (فيشكين ١٩٧٩ : ١٩ وما بعدها) . كما أن أى طلب بين الأغلبية البسيطة والإجماع سوف يثير نفس الخلاف .

ومع ذلك فإننا نغامر بالمخاطرة المضادة ، بتعريف الظلم أو الطغيان تعريفاً ضيقاً بحيث ينجفان فعلاً بالتحديد ^(٢) . ولنفترض على سبيل المثال أن أية نتيجة لعملية مطلوبة لاتخاذ قرارات بالتعريف تؤدي إلى قرار عادل .

(٢) اعتقد إننى اقترعت الآن من عمل ذلك بصورة محفوفة بالمخاطر في كتاب « مقدمة في النظرية الديمقراطية » (١٩٥٦ ، ٢٢ - ٢٤) وقد تبين لى أن هذه المعالجة غير مرضية .

ويترتب على هذا التعريف ، إننا لن نحتاج إلا إلى الاعتقاد بأن العملية الديمقراطية مرغوب فيها ، حتى ننتهي إلى أن هذه القرارات التي تم صنعها بعملية ديمقراطية لا يمكن قط أن تكون غير عادلة . ولكن هذا الاستنتاج لا يمكن قبوله . بالتأكيد فالعدالة الإجرائية أمر هام للغاية بلا ريب ، وكثيراً ما تكون هي الشكل الوحيد الذي يمكن التأكد منه من العدالة . ومع ذلك فإن لنا أن نساءل في أية حالة معينة عما إذا كانت نتيجة أى إجراء مرغوب فيه هي ذاتها عادلة . إن المحاكمة بواسطة أنداد للمرء قد تكون إجراءً عادلاً ، بل وقد يكون في القضايا الجنائية الكبرى أعظم من أى إجراء بديل . ولكننا قد تساورنا الشكوك بصورة معقولة عما إذا كان رأى المحلفين عادل دائماً بصورة واقعية . وبالمثل ، فإننا حتى إذا كنا نعتقد أن العملية الديمقراطية عادلة من الناحية الإجرائية ، فإنك تستطيع أن تجزم بصورة معقولة أن قراراً اتخذ بعملية ديمقراطية تماماً قد يسفر أحياناً عن ظلم ضخم .

وهكذا فإننا إذا لم يكن لدينا معيار مرضٍ للفرقة بين حالات الظلم والسطغيان ، والاستخدام العادي للعملية الديمقراطية ، فسيكون من المستحيل أن نحكم على حدوث ، وتكرار حدوث ، وخطورة المشكلة التي كان يهتم بها توكفيل وهي : إساءة استخدام الأغلبية للسلطة ، وظلم الأغلبية للأقليات ، وطمغيان الأغلبية . ولسوء الحظ فإن جزئي كتاب « الديمقراطية في أمريكا » يقدمان لنا إجابة ضئيلة للغاية على أنواع الأسئلة التي ذكرتها توأ ، ويجب أن نتجه إلى مكان آخر للحصول على إجابات عنها ^(٣) .

وحتى إذا أمكننا أن نضع معياراً للتعرف على حالات ظلم الأغلبية

(٣) قد يمكن استخلاص الإجابات من الأعمال الكاملة لتوكفيل ، رغم أنني أشك في ذلك إلى حد ما . وعلى سبيل المثال فإن كتاب « النظام القديم والثورة الفرنسية » لا يساعد كثيراً في هذا الصدد .

وطغيان الأغلبية ، فسوف تبقى هناك مشكلة عويصة ، هى بإذا ينبغي أن نقارن أداء النظم الديمقراطية ؟ لنفترض أنه تبين بالمعايير المقبولة أن الديمقراطيات تتصرف أحياناً بصورة ظالمة أو حتى استبدادية . ولكن لنفترض أنه تبين أيضاً وفقاً لنفس المعايير أن كل النظم تتصرف أحياناً بطريقة ظالمة واستبدادية ، فأين يتركنا ذلك ؟ لقد أظهر فيشكين أنه حتى على أساس تعريف محدد تماماً للطغيان – وهو تعريف أضيق كثيراً مما نفترض أغلب المناقشات حول الطغيان – فإنه لا توجد ضمانات نظرية ضد الطغيان كما يبدو . فلا المتطلبات الإجرائية كمحكم الأغلبية أو تعديلاته المختلفة على طول الطريق حتى الإجماع ، ولا الحقوق المطلقة ، ولا « المبادئ الهيكلية » مثل المبدأين اللذين ذكرهما جون رولز عن الإنصاف ، يمكن الاعتماد عليها لمنع الطغيان (فيشكين ، ١٩٧٩) .

ومن السبب بطبيعة الحال إظهار أنه وفقاً لـ أى تعريف ليس فارغاً حقاً ، فإن أية أغلبية يمكن أن تؤذى مصالح أية أقلية ، وقد تتصرف بشكل ظالم أو قد تتصرف بطريقة استبدادية حقاً . ولكن إذا كان كل نوع بديل من النظم سوف يسمح أيضاً بالظلم والطغيان ، فسوف يكون من الصعب اعتباره عيباً تنفرد به الديمقراطية أو مبدأ الأغلبية ، بحيث تحول دون هذه الإساءات المحتملة بشكل كلى . وبلا ريب فإن السؤال الذى يوجه هنا هو : هل الديمقراطية أكثر عرضة لهذا النوع من الأثام من أية بدائل لها ؟ أم إنها ربما كانت ، فى التطبيق ، أقل نزوعاً إلى ذلك إلى حد كبير ؟

غير إنه للرد على هذه الأسئلة ، فإننا نحتاج إلى التفرقة بين مسألتين كثيراً ما تختلطان فى المناقشات حول الحرية إزاء المساواة هما : أولاً ، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هناك أى نوع بديل من النظم – أى نوع من النظم غير الديمقراطية – سوف يكفل لشعبه حرية أكبر . ثانياً ، وحتى إذا تبين أن النظم الديمقراطية تتفوق على النظم غير الديمقراطية فى كثافة الحرية بين شعوبها ،

فهل هي رغم ذلك تؤذى الحقوق الأساسية والحريات بشكل متكرر ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا أى حد يكون هذا الإضعاف للحرية ناشئاً عن المساواة وحكم الأغلبية ؟

مقارنة مع النظم غير الديمقراطية . لا يكون هناك أى شك حقاً في أنه وفقاً لمعايير توكفيل ، فإن النظم الديمقراطية تكفل حرية أكثر اتساعاً عنها في النظم غير الديمقراطية . ولا ريب في أن الديمقراطية قد تبدو أقل قيمة إذا قورن الأداء الفعلي لبعض النظم الديمقراطية بالأداء المثالي لنظام غير ديمقراطي مفترض . ولكن على العكس فإن أية مقارنة بين الأداء المثالي لنظام ديمقراطي نموذجي ، والأداء الفعلي لأي نظام غير ديمقراطي فعلي ، سوف يثبت بشكل يفوق الحد إنه في صالح النموذج الديمقراطي . غير أنه من العسير معرفة ماذا نفعل بمقارنات كهذه . إذ لوبحثنا النظم النموذجية فحسب ، فإن الديمقراطية وفقاً لشرط توكفيل سوف تبرز عندئذ في مظهر أفضل : فليس هناك أى نظام نموذجي عدا الديمقراطية يستطيع أن يعد بمثل هذا المجال الواسع من الحريات السياسية وكفالاته لكل هذا العدد الكبير من شعبيها ، والأكثر من ذلك أنه ليس هناك نظام نموذجي غير الديمقراطية يمكن حتى أن يعد بشكل من أكثر الأشكال الأساسية للحرية لأغلب البالغين : حرية المشاركة بصورة كاملة في عملية حكم أنفسهم .

لنفترض إذن أننا سوف نبحث النظم الفعلية فقط . وفي عصر توكفيل لم يكن أسامه أكثر من أن يذهب إلى التجربة الأمريكية الوجيزة التي رتبته بصورة مغايرة لحلفيات كل النظم التاريخية . ولكن النظم السابقة لم تكن تشمل غير عدد قليل يمكن أن يسمى ديمقراطية بالمقاييس المعقولة ، بما فيها مقاييس توكفيل . ورغم ذلك فإنه لم يقدم لقراءه أية مقارنات منتظمة . غير أنني لا أظن أنه كان سيفند زعماً بأنه في عام ١٨٣٢ ، ورغم نظام الرق ،

والعنف القاسى ضد الهنود سكان البلاد الأصليين ، وخضوع النساء ، فإن نسبة أعلى من الأمريكيين كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية ، والحرية المدنية أكبر مما كان يتمتع به شعب أى نظام كان موجوداً عندئذ ، أو أى نظام كان موجوداً قبل ذلك ، مع احتمال استثناء النموذج الأثينى والجمهورية الرومانية . وفى العالم المعاصر فإن الحقوق السياسية والحريات أكثر ضماناً فى الدول الديمقراطية منها فى الدول غير الديمقراطية .

ولا يجب أن تساورنا الدهشة على الإطلاق إذا إكتشفنا أن الشعوب فى الدول الديمقراطية يتمتعون بمجموعة أوسع من الحريات السياسية عما فى الدول غير الديمقراطية ، فالعملية الديمقراطية ترتبط بشكل لا ينفصم بحقوق وحريات معينة . وبالتالى فإن أى خبر فى مناهج البحث العلمى يتسم بالعناد قد يعلن أنها علاقة « غير منطقية » ، إذ أن بعض المؤشرات المستخدمة لتصنيف الدول وفقاً لدرجة اتساع الحقوق السياسية والحريات المدنية سوف تستخدم أيضاً لتصنيف الدول باعتبارها ديمقراطية . ومع ذلك فإن الارتباط الذى ينفصم بين العملية الديمقراطية والحقوق والحريات كان مؤثراً فعلاً على اهتمامات توكفيل بشأن الديمقراطية . والعلاقة « غير منطقية » فقط بمفهوم بحث منهجى معين . وهو فى التفرقة بين النظم السياسية فى عالم الدول الفعلية يعد ذا أهمية بالغة .

انتهكات الحريات الأساسية . إن استنتاج أن الحريات السياسية والمدنية أكبر ، وربما أكبر كثيراً فى النظم الديمقراطية عنها تحت النظم غير الديمقراطية ، قد يبدو لكثيرين من القراء مقارب للقول بأن الأشخاص الذين ليسوا فى السجون يتمتعون بصفة عامة بحرية أكثر من الأشخاص الذين ليسوا كذلك . فالمقارنة التى تكون لصالح الحرية فى ظل النظم الديمقراطية قليلاً ما تبدو كافية حتى تلازم أية مواجهة لمشكلة طغيان الأغلبية التى طرحها توكفيل .

فليس هناك سبب مقنع يدعونا للاعتقاد بأننا يجب أن نقبل أى شيء من النظم الديمقراطية التى شقت طريقها بشق الأنفس ، ولن تسفر عن نتائج مرضية إلا إذا قورنت بنظم من نوع أدنى . ألا يوجد معيار نستطيع به أن نقارن أداء الديمقراطية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت الديمقراطية لا تقف بهذا المعيار ، لبعض الوقت على الأقل ، فكم من حالات الفشل تنسب إلى المساواة وسلطة الأغليات ؟

تلك أسئلة دقيقة تتطلب حذراً وبراعة ، إذ من الصعوبة بمكان الإجابة عليها ، وفوق ذلك فإن توكفيل لم يقدم لنا أية مساعدة تقريباً . ولكننا نستطيع المضي قدماً ، بأن نحدد أولاً بعض الحقوق التى قد نتفق على اعتبارها أساسية بصورة معقولة إلى حد ما ، بل ويمكن أن تكون أهلاً لأن تعتبر من الناحية الأخلاقية حقاً « غير قابلة للتحويل »^(٤) . ونستطيع عندئذ أن نبحث ما إذا كانت تلك الحقوق الأساسية مهددة — أو كانت مهددة — من حكومات ديمقراطية ، وإلى أى مدى . لقد كانت هناك مجموعتان من الحقوق ثلاثان بوجه خاص اهتمامات توكفيل . وكان واضعاً مسودة الدستور الأمريكى وغيرهم كثيرون دون شك يخشون عليها من طغيان الأغلبية : الحقوق الاقتصادية ، وخاصة حقوق الملكية ، والحقوق السياسية . وسوف نبحث موضوع الحقوق الاقتصادية فى الفصل التالى ، ونجّه الآن إلى الحقوق السياسية . وسأقترح بعد قليل أساساً نظرياً لحقوق سياسية أساسية معينة . وفى نفس الوقت نستطيع على الأرجح الاتفاق على أن الحقوق السياسية سوف

(٤) غير قابلة للتحويل ، بمعنى أنه لا يمكن التنازل عنها بصورة صحيحة ، سواء طوعاً أو كرهاً . ورغم أن الاستعمال الانجليزى السارى فى عهد جيفرسون كان « لا يمكن تحويله » فقد أعطانا هو وإعلان الاستقلال تعبير « غير قابل للتحويل » (ويلز ١٩٧٨ — ٣٧٠) . وأنا متضامن مع استعمال جيفرسون هنا .

تشمل حق الاقتراع ، وحرية الكلام ، وحرية البحث والاستقصاء ، والحق في السعى للوظائف العامة والتعيين فيها ، والحق في انتخابات حرة عادلة تجري في فترات متكررة معقولة ، والحق في تشكيل اتحادات سياسية ، تشمل الأحزاب السياسية . وسنطلق على هذه اسم « الحقوق السياسية الأولية » . فإلى أى حد تتسبب المساواة والديمقراطية في تعريض الحقوق السياسية الأولية للخطر ؟

وكما سبق أن ذكرت بالفعل ، كان توكفيل مقصوداً بالضرورة على جيلين بالكاد من التجربة في بلد واحد . وللدنيا نحن ميزة لا ١٥٠ عاماً إضافية فحسب ، بل وأيضاً تجارب عدد أكبر كثيراً من الدول — ٣٦ تقريباً — وجدت فيها المؤسسات الديمقراطية بالمعايير الحديثة لمدة جيل أو أطول . ول سوء الحظ أنه لا يوجد تاريخ مقارن كاف عن الحقوق السياسية في الدول الديمقراطية تم إجراؤه منذ عهد توكفيل . ومع ذلك فإنه يبدو أن السجل التاريخي يظهر دعماً مطرداً وتوسعاً في الحقوق السياسية الأولية في الدول الديمقراطية . ففي كل الدول الديمقراطية مثلاً يعتبر حق الاقتراع العام اليوم أكثر اتساعاً عما كان عليه في الولايات المتحدة في عام ١٨٣٠ . ومن ناحية أخرى فإنه بينما كانت سرية الاقتراع شيئاً نادراً في ١٨٣٠ ، فهي القاعدة اليوم وتشملها حماية فعالة بوجه عام . بالإضافة إلى أن حقوق الجماعات المعارضة توسعت إلى حد كبير . ويمتد مجال الأحزاب الشرعية التي تشارك في الانتخابات في دول ديمقراطية عديدة من اليسار الثوري (وإن لم يكن عنيفاً بشكل منتظم) إلى اليمين الذي قد يعتنق أفكاراً معادية للديمقراطية . بل إن مجال المطبوعات المشمولة بحماية القانون ، والتي تعتنق أى شيء ، أوسع كثيراً . وحرية الاستعلام والتعبير بصفة عامة تشملها حماية قوية إلى أقصى حد في الدول الديمقراطية ، وربما كانت حمايتها الآن أفضل كثيراً مما كانت في أى وقت .

لقد كانت الولايات المتحدة حالة منحرفة في عدة نواحي هامة . فهنا أقلية عنصرية تعاني حرماناً لا مثيل له في أية دولة ديمقراطية أخرى من الحقوق السياسية والإنسانية الأساسية ، سواء في عدد الأشخاص أوقسوة حالات الحرمان منها . وهذا الانحراف عن القواعد الديمقراطية يمكن تفسيره بشكل جزئي على الأقل بأنه ليست هناك دولة ديمقراطية أخرى تحوى مثل هذه الأقليات الكبيرة من السكان الذين حصلوا على حق المواطنة الإسمية بعد فترة طويلة من العبودية فقط ، وكانوا مميزين عنصرياً أيضاً ، ونتيجة لذلك فإنهم كانوا معزولين في طبقة متميزة وأدنى مرتبة . ومع ذلك ، فإنه باستثناء الفترة الفاصلة القصيرة لإعادة البناء (١٨٦٧ - ٧٧) بعد الحرب الأهلية لإعادة توطين الولايات الجنوبية في الاتحاد - كانت حقوق الزواج السياسية مشمولة بحماية فعالة في أغلب مناطق الجنوب منذ منتصف الستينات من القرن الحالى فقط . ومع ذلك فإنه حتى في هذه الحالات الأكثر تطرفاً ، كان التحرك التاريخي رغم فتوره ، يتجه نحو توسيع الحقوق السياسية لا تقليصها .

وقد يكون الأمريكيون حالة فريدة أيضاً في الوحشية وكثرة حدوثها ، والتي كانت تثير مخاوفنا من الانحراف عن المبادئ الأمريكية القومية ، إذ كانت تندلع بصورة دورية وتصبح عمليات تشبه مطاردة الساحرات وتسمم بجنون المنظمة ، حيث تنتهك حقوق الأقليات السياسية وخاصة بالنسبة لليسار (هوفستادتر ١٩٦٥) . ومع ذلك فإن الخلفية الأكبر من التاريخ الأمريكي وتجارب الدول الديمقراطية الأخرى تبرر استنتاج أن الديمقراطيات تميل إلى توسيع مجال وفعالية الحماية القانونية للحقوق السياسية الأولية وليس تقليصها . وكانت حالات الحرمان ، وسلب الحقوق في الحياة المبكرة للنظم الديمقراطية تميل نحو الانخفاض لا الزيادة ، بل ويتم استتصاها .

ولما كان توكفيل قد التزم الصمت حيال هذه النقطة ، فإننى لا أستطيع التأكيد تماماً عن كيفية ربط هذا الاستنتاج مع افتراضاته . ومع ذلك فإنه يبدو

لى أن الأدلة التاريخية حتى اليوم تقدم مسندة للرأى القائل بأن تدعيم الحقوق السياسية الأولية بواسطة قوانين يتم إقرارها وفقاً لإجراءات ديمقراطية ، هى خاصية ملحوظة للدول الديمقراطية . ومثلما هو الحال فى المقارنة مع كل النظم الأخرى ، تاريخياً ومعاصراً ، فإن الديمقراطيات الحديثة ، إذا فورت بتجارها السابقة ، تعتبر شيئاً فريداً فى مجال الحقوق السياسية التى يحميها القانون ، ونسبة السكان البالغين الذين يمكنهم ممارسة هذه الحقوق بصورة فعالة .

إن هذه النتيجة قد تبدو إما واضحة أو مثيرة للدهشة ، وفقاً للطريقة التى يرى بها المرء العلاقة النظرية بين الديمقراطية والحقوق . إذ أن طبيعة الحقوق السياسية فى النظام الديمقراطى يمكن النظر إليها من وجهات نظر عديدة مختلفة ، وأحياناً متضاربة . ومع أن هذه المنظورات قد تنتج أساساً نفس مجموعة الحقوق ، فقد تكون لها تضمينات مختلفة تماماً بسبب الطريقة التى يفكر بها الشخص فى العلاقات بين الديمقراطية والحقوق . وهناك منظور اسمحو لى أن أطلق عليه اسم « نظرية الحقوق السابقة » وهى مألوفة لدى الأمريكين ، وقد أدخلت بشكل غير مباشر فى الكثير من فكرنا الدستورى . والحقوق الأساسية (وتشمل الحقوق السياسية) فى « نظرية الحقوق السابقة » تسبق الديمقراطية فى بعض النواحي . فلها وجود معنوى ، ومكانة ، وأساس وجودى إذا شئت ، وهى مستقلة تماماً عن الديمقراطية والعمليات الديمقراطية . ووفقاً لهذا الرأى فإن هناك حقوقاً سياسية معينة ليست سابقة على الديمقراطية فحسب ، بل إنها أكثر منها أهمية ، وهى تستخدم كحدود لما يمكن عمله كما ينبغى على الأقل ، بواسطة عمليات ديمقراطية . فالحقوق السياسية الأولية تعتبر فى نظرية الحقوق السابقة إذن حقوقاً من حق المواطن ممارستها ، إذا دعت الحاجة ، ضد العملية الديمقراطية . فالحرية التى جعلوها ممكنة ، يمكن أن تهددها العملية الديمقراطية . وينتج عن ذلك أنه

من أجل الحفاظ على الحقوق السياسية الأولية والحريات ، لابد من أن يقوم الشعب بحمايتها من أن تنتهك — بين أشياء أخرى — عن طريق هيئة من المواطنين يعملون من خلال العملية ذاتها .

وهناك طريقة بديلة للتفكير بشأن الحقوق السياسية الأولية أكثر مطابقة للأفكار الديمقراطية ، وذلك بفهم الحقوق السياسية الأولية باعتبار أنها تشمل على كل الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية . وبهذا المنظور ، فإن حق الحكم الذاتي من خلال العملية الديمقراطية ذاتها هو واحد من أهم الحقوق السياسية التي يمكن أن يحصل عليها شخص ما . والحقيقة أنه إذا كان من الممكن القول بأن أى حق لا يقبل التحويل ، فهذا الحق من بينها بكل تأكيد . وبالتالي فإن أى انتهاك لحق الحكم الذاتي لابد بالضرورة أن ينتهك حقاً أساسياً لا يقبل التحويل . ولكن إذا كان الناس مؤهلين لحكم أنفسهم ، فإن من حق المواطنين أيضاً التمتع بكل الحقوق الضرورية لحكم أنفسهم — أى كل الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية . وبهذا التعليل يمكن الحصول على مجموعة من الحقوق السياسية الأولية من واحد من أهم الحقوق الأساسية جميعاً والتي هي حق للبشر ، وهو حق حكم أنفسهم .

واعتقد أنه من الممكن إظهار أن الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية تشمل كل الحقوق السياسية التي وصفتها فيما سبق — وهي حقوق ، عندما ينظر إليها بالمنظور الأكثر شمولاً لنظرية الحقوق السابقة ، سوف تعتبر أعلى من الديمقراطية ، ومهددة منها .

والطغيان الذى يبدو أن أناساً كثيرين — من بينهم توكفيل — يخشونه من الديمقراطية ، سوف يقع إذا قامت أية أغلبية — رغم أنها تعمل من خلال العملية الديمقراطية وبطريقة قانونية تماماً — بإنقاص الحقوق الأساسية لأى شخص خاضع للقانون . ولا اعتقد أن هذا الخوف شيء غير معقول ، ولكن لاحظ أن طريقة النظر إلى الحقوق السياسية الأولية التي افترضتها للتو ،

تغير الطبيعة النظرية للمشكلة .

وبادىء ذى بدء ، فإننا لم نعد نواجه صراعاً مباشراً بين الحرية من جانب ، والمساواة أو الديمقراطية من جانب آخر . إذ لو أن الديمقراطية ذاتها حق أساسى ، فإن حرية الإنسان الأساسية إذن تتكون — جزئياً — من الفرصة لممارسة هذا الحق . فإذا كان المواطنون الذين يكونون أغلبية لهم الحق فى الحرية والحقوق الديمقراطية لممارسة حقوقهم ، قاموا بتقييد حقوق وحرريات الأقلية ، فسوف ينشأ الصراع بين حقوق وحرريات البعض ، الذين يشكلون الأغلبية ، وحقوق وحرريات البعض الآخر وهم الأقلية . وفيما يتعلق بالخلاف على المساواة ، فهو مطلب متساو لحقوق نوع من المساواة يستلزمه نظام من الحقوق الأساسية والحرريات ، يمتثل أن يتحدها قليل من الأشخاص المعنيين بمشكلة توكفيل .

وفضلاً عن ذلك ، فإذا قامت الأغلبية بحرمان الأقلية ، أو حتى نفسها ، من أية حقوق سياسية أولية ، فإننا عندئذ سوف تدمر بعملها هذا العملية الديمقراطية إلى هذا المدى بالضغط . وإذا فعلت هذا ، ولم يكن قرارها مجرد خطأ ، فهو بالضرورة سيكون صحيحاً من حيث أنهم لم يلتزموا بالعملية الديمقراطية ذاتها إلى هذا المدى . وعلى العكس فإنه إذا التزم الشعب بالعملية الديمقراطية فإنه لن ينتهك الحقوق السياسية الأولية لأى مواطن ، إلا عن طريق الخطأ .

ولأن المشكلة كانت مصدراً للحيرة فى النظرية الديمقراطية ، فإن من المفيد التفرقة بين حالتين : الأغلبية إزاء حقوق الأقلية ، والأغلبية إزاء الديمقراطية ذاتها .

١ - الأغلبية إزاء الأقلية . هل من حق الأغلبية أن تستخدم حقوقها السياسية الأولية لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية ؟ إن الرد على ذلك يقدم أحياناً باعتباره تناقضاً ظاهرياً : فإذا لم تستطع الأغلبية أن تفعل ذلك ،

فإنها تكون عندئذ قد حرمت في الواقع من حقوقها الخاصة . أما إذا كانت قادرة على عمل ذلك ، فإنها إذن تحرم الأقلية من حقوقها . ومن ثم فإن أى حل لا يمكن أن يكون ديمقراطياً وعادلاً معاً . ولكن هذه المعضلة تبدو لي غير منطقية .

وبطبيعة الحال قد تكون لدى الأغلبية السلطة أو القوة لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية ، رغم أنني أعتقد أنه في التطبيق ، كثيراً ما تكون الأقلية القوية هي التي تحرم الأغلبية من حقوقها السياسية بدلاً من العكس . وعلى أية حال فإن مثل هذه الأحكام تستلزم إجراء تحليل تجريبي لديناميكيات السلطة ، وهو أمر قابل للجدل وإن كانت أية مناقشة كاملة للحقوق ستكون ناقصة بدونها . ولكن إجراء أى تحليل تجريبي بحث هذه الاتجاهات ليس موضع خلاف هنا الآن . والسؤال هو ما إذا كان للأغلبية أن تستخدم حقاً من حقوقها السياسية الأولية لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية ؟

إن الرد بوضوح هو كلا . ولكن دعونا نطرح الأمر بطريقة أخرى ، إذ لا يمكن أن يكون صحيحاً من الناحية المنطقية أنه ينبغي أن يقوم تجمع معين من الناس بحكم أنفسهم بعمليات ديمقراطية ، وأن تتمكن أغلبية من هؤلاء الناس من حرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية . لأنهم بعملهم هذا سوف تسلب الأغلبية الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية من الأقلية ؛ ومن ثم فإن الأغلبية إنها تؤكد في الواقع أن هذا التجمع من الناس يجب ألا يحكموا أنفسهم بعمليات ديمقراطية . ولا يمكن للمرء أن يحصل عليها من كلا الجهتين .

٢ - الأغلبية إزاء الديمقراطية . ألا يمكن أن يقرر العامة ، أو المواطنون بصورة جماعية أنهم لا يريدون ببساطة أن يحكموا بعمليات ديمقراطية ؟ ألا يمكن أن يستخدم الشعب العملية الديمقراطية لاستبدال الديمقراطية بنظام غير ديمقراطي ؟ وفوق ذلك قد يقابل المرء تناقضاً ظاهرياً مزعوماً : فإما ألا يكون للشعب الحق في ذلك ، وفي هذه الحالة يكون عاجزاً

عن حكم نفسه بطريقة ديمقراطية ، وإما أن يكون له الحق ، وفي هذه الحالة فإنه قد يختار بطريقة ديمقراطية أن يحكمه دكتاتور ، وفي أى من الحالتين فإن العملية الديمقراطية يكون مآلها الضياع .

ومن الناحية التجريبية ، فمن الواضح حقاً أن العامة قد يختارون استخدام عمليات ديمقراطية لتدمير هذه العمليات . فإذا كانت هناك عمليات ديمقراطية ، فإنها يمكن بالكاد أن تشكل حاجزاً منيعاً أمام الأغلبية لمنعها من ذلك . وهذا الاحتمال التجريبي وثيق الصلة عند تقييم مدى الرغبة في العملية سواء بوجه عام أم بين شعب معين . فإذا كانت هناك شعوب مختلفة في تاريخ التجربة والخطأ الديمقراطية ، قد أعطوا أصواتهم للديمقراطية ، فقد يستتج المرء بشكل متشائم أن النظم الديمقراطية عرضة لتدمير نفسها مما يعنى أن الفكرة الديمقراطية معيبة بشكل جذرى . ومع ذلك فإن السؤال المباشر ليس تجريبياً بصورة أساسية في هدفه ، بل مرة أخرى هو : ما إذا كان العامة قد يفعلون بصورة مشروعة ما يمكنهم عمله بوضوح ، أو ، إذا استخدمنا تعبيراً مختلفاً ، ما إذا كان لديهم تفويض لعمل ما تستطيع السلطة عمله . وطرح الخلاف بهذه الطريقة يعنى أن الزعم بأن العامة يستطيعون أن يستخدموا العملية الديمقراطية بشكل مشروع من أجل تدمير الديمقراطية ذاتها هو أمر سىء متصور مثل الزعم السابق بأن الأغلبية تستطيع أن تحرم الأقلية من حقوقها بطريقة مشروعة . ولما كان الزعمان في جوهرهما متماثلين ، فإن المعضلة تكون غير منطقية في إحداها كما هي في الأخرى . وإذا كان من المرغوب فيه أنه ينبغي على أى شعب أن يحكم نفسه بأسلوب ديمقراطى ، فإنه عندئذ لا يمكن أن يكون من المرغوب فيه أن يحكم بشكل غير ديمقراطى . وإذا كان الشعب يعتقد أن الديمقراطية شىء مستحسن ولها ما يبررها ، فمن الناحية المنطقية لا يستطيع في نفس الوقت الاعتقاد بأنها شىء غير مرغوب فيه ، ويرر بذلك تدمير العملية الديمقراطية .

وهكذا فإنه لما كانت الحقوق السياسية الأولية ضرورية للعملية الديمقراطية ، فإن أى شعب يلتزم بالعملية الديمقراطية سوف يتجه بشكل منطقي إلى التمسك بهذه الحقوق . وعلى العكس فإنه إذا انتهك هذه الحقوق عن علم بذلك ، فإنه سيكون بذلك قد أعلن رفضه للعملية الديمقراطية . وإذا فسرنا موقف توكفيل بأنه كان يخشى من أن يظهر طغيان الأغلبية بين شعب ملتزم بالعملية الديمقراطية ، كما كان الأمريكيون يصورون أنفسهم ، فإن خوفه يومئذ كان يعكس خطأ نظرياً بشأن العلاقة بين الحقوق السياسية الأولية والعملية الديمقراطية .

وقد يبدو أن هذه الاعتبارات النظرية لا تفعل أكثر من أن تقدم حواجز شكلية ضعيفة تماماً أمام طغيان الأغلبية . ومع ذلك فإنه من الممكن عند التطبيق أن تنمو وتكفل أقوى حماية يمكن منحها للحقوق . إذ ليس من المحتمل الحفاظ على العملية الديمقراطية إلا إذا آمن شعب الدولة بشكل متزايد إنها شيء مرغوب فيه ، وإلا إذا رسخ هذا الاعتقاد في عادات وممارسات وثقافة هذا الشعب . ورغم الطريقتين المختلفتين للنظر إلى الحقوق الأولية ، فإن الأساس المنطقي للديمقراطية ليس سراً . والعلاقة بين العملية الديمقراطية وحقوق سياسية أولية معينة ليست شيئاً مجرداً غير ملموس بحيث تبقى بعيداً عن متناول الفكر العمل والإدراك السليم . فأى شعب يفكر في متطلبات نظامه السياسي ، وزعمائه ومثقفيه ، وفقهاء قانونه ، سوف يرى الحاجة العملية للحقوق السياسية الأولية ، وسوف يضع وسائل لحمايتها . ونتيجة لذلك ، فإن الإيمان بأن الحقوق السياسية الأولية شيء مرغوب فيه بين شعب ملتزم بوجه عام بالديمقراطية ، قد يصبح شيئاً متشابكاً بلياً بهم بالديمقراطية ذاتها . وهكذا فإن الالتزام بحماية كل الحقوق السياسية الأولية في أية ديمقراطية ثابتة سوف يصبح عنصراً جوهرياً للثقافة السياسية ، ولا سيما أن هذه الثقافة نقلها أشخاص يتحملون مسئولية خاصة في تفسير وتطبيق

الحقوق ، مثلما يفعل فقهاء القانون مثلاً .

إن أى شخص اطلع على كتاب « الديمقراطية فى أمريكا » قد يتساءل عند هذه النقطة عما إذا كان أسلوبنا النظرى لم يؤد بنا رأساً إلى العودة إلى توكفيل . إذ أن كل من قرأ هذين الجزئين سوف يتذكر تأكيد بقاء أهمية العادات والتقاليد والعرف للحفاظ على الديمقراطية ، وإيجاد توازن بين الحرية والمساواة .

غير أننا قبل أن نخصص هذا العرض ، فلننا نحتاج إلى بحث طريق آخر ، قد تقوم فيه ديناميكيات المساواة فى رأى توكفيل ، بتحويل الديمقراطية إلى أنواع جديدة من الاضطهاد والقمع .

استبداد ذو قاعدة جماهيرية

إن مناقشات القسم السابق لا تقضى تماماً على إمكانية أن تكون الديمقراطية سلالة طبيعية لتطور نوع ما من استبداد ذى قاعدة جماهيرية . ليس من المحتمل أن تكون بضع دول قليلة كذلك التى بقيت بعد داء مهلك للغاية ، استطاعت أن تنشئ ثقافة سياسية تتضمن مقاومة كافية لأخطار المساواة بحيث تكفل بقاء كل من الحرية السياسية والديمقراطية معاً ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن ديناميكيات المساواة فى دول أقل خطراً من التى بقيت ربما تسببت فعلاً فى انهيار الديمقراطية . هذه الدول تعتبر ضحايا عملية ديمقراطية دمرت بها ذاتها . وحتى فى الدول الديمقراطية الموجودة الآن ، والتى مازالت تحتفظ بكل الحقوق السياسية الأولية الضرورية للعملية الديمقراطية ، ومن ثم فإنها تبدو فى الظاهر سليمة قوية ، وربما تكون آثار المساواة قد شقت طريقها الميت فعلاً خلال المجتمع ، كبعض الأمراض التى تستعصى على العلاج .

فهل يعتبر تعابيش الديمقراطية والمساواة والحقوق السياسية الأولية ، ربما بشكل نموذجي في الغالب ، ليس أكثر من حالة انتقالية بين مولد نظام جديد ، وتحوله إلى استبداد ذي قاعدة جماهيرية ؟

ويبدو إن توكفيل بعد أن أتم الجزء الأول من كتابه « الديمقراطية في أمريكا » قد استدرج بصورة متزايدة نحو فكرة وفقاً لهذه الخطوط تقريباً . فقد كتب وهو يقترب من نهاية جزئه الثاني من الكتاب يقول : « إن دراسة أكثر دقة للموضوع ، وخمس سنوات من تأملات أخرى لم تقلل مخاوفي ، ولكنها غيرت موضعها » (٢ : ٣٧٨) . ثم تنبأ بعد ذلك في فقرة من أكثر الفقرات خوفاً واستغزازاً بين كل الكتابات السياسية ، بظهور شكل جديد تماماً من الاستبداد الذي يحشاه في الدول الديمقراطية ، وقال :

لقد اعتقدت عندئذ أن أنواع القمع التي تهدد الدول الديمقراطية ليس لها أي شبيه وجد قط من قبل في العالم : ولن يجد معاصرونا أي نموذج منها في ذاكرتهم . وأنا نفسي أحاول أن أختار تعبيراً ينقل الفكرة التي شكلتها عنها برمتها بدقة دون جدوى . إن كلمات الاستبداد والطفانيان القديمة غير ملائمة : فالشيء نفسه جديد ، ولما كنت غير قادر على أن أطلق عليه اسماً ، فلا بد من أن أحاول تعريفه .

إنني أسعى لتبج آثار الملامح الجديدة التي قد يظهر في ظلها الاستبداد في العالم . وأول شيء يسترعى للملاحظة هو أعداد لا تحصى من الرجال كلهم متساوين ومتماثلين يسعون بلا انقطاع للحصول على المتع الثقافية والزهيدة ، التي يتخمون بها حياتهم . وكل منهم يعيش على انفراد ، فكل واحد منهم بمثابة شخص غريب بالنسبة للباقيين جميعاً — أطفاله وأصدقائه الخاصون يمثلون بالنسبة له الجنس البشري كله ، أما فيما يتعلق ببقية رفاقه من المواطنين ، فهو قريب منهم ، ولكنه لا يراهم — فهو يلمسهم ولكنه لا يشعر بهم ، وهو موجود ، ولكن في نفسه ولنفسه فقط ، وإذا كان أقاربه مازالوا باقيين بالنسبة له ، فمن الممكن القول على أية حال أنه فقد بلاده .

وفوق هذا الجنس من الناس تقف قوة ضخمة وحارسة ، أخضت على عاتقها وحدها ضمان إرضائهم ، وأن تسهر على مصيرهم . وهذه السلطة مطلقة ، ودقيقة للغاية ،

ومنظمة ، مديرة ومعتدلة . وستكون أشبه بسلطة الأب ، إذا كان هدفه — مثل تلك السلطة — هو إعداد أناس لمرحلة الرجولة ، ولكنها تسعى على العكس إلى إبقائهم في حالة طفولة دائمة : فهي راضية تماماً بأن الشعب يجب أن يبتهج ، على شريطة ألا يفكر في شيء آخر غير الابتهاج . إن مثل هذه الحكومة مستعدة لأن تكذب وتكذب من أجل سعادتهم ، ولكنها تختار أن تكون الوكيل الوحيد والفيصل لهذه السعادة : فهي تكفل لهم أمنهم ، وتدرك احتياجاتهم وتزودهم بها ، وتسهل أسباب متعتهم ، وتدبر اهتماماتهم الأساسية ، وتدبر صناعاتهم ، وتنظم توارث الممتلكات ، وتقسم أجزاء ميراثهم ، أو ما يتبقى منه ، ولكنها توفر عليهم كل هموم التفكير وكل متاعب المعيشة !

وهكذا ، فهي تجعل ممارسة الفاعلية الحرة للإنسان كل يوم أقل فائدة وأقل حدوثاً . وهي تحصر الإرادة داخل مجال ضيق ، وتسلب الإنسان كل استخدامات نفسه تدريجياً . إن مبدأ المساواة قد أعد الناس لهذه الأشياء ، وهو يبيء الناس لتحملها ، وفي أحوال كثيرة لاعتبارها فوائد .

وبعد أن تضع كل عضو من المجتمع في قبضتها القوية بصورة متعاقبة ، وتشكلهم كما تشاء ، تمتد السلطة العليا ذراعها بعد ذلك فوق الجماعة برمتها . فهي تغطي سطح المجتمع بشبكة من قواعد صغيرة ومعقدة ، دقيقة جداً ومتائلة ، لا تستطيع أكثر العقول إبداعاً وأكثر الشخصيات طاقة ونشاطاً أن تنفذ من خلالها ، لكي ترتفع فوق الجموع . إن إرادة الإنسان لا تتحطم ، ولكنها تلين وتنتش ، ويتم توجيهها : والناس قل أن يجبروا بواسطتها على أن يعملوا ، ولكنها تكبجهم دائماً عن العمل : ومثل هذه السلطة لا تدمر ، ولكنها تمنع الوجود ، إنها لا تطفى ، ولكنها تمتص ، وتضعف ، وتبيد ، وهي تخدر الشعور لدى الشعب ، إلى أن تحول كل أمة لتصبح شيئاً لا يفضل قطعياً جباناً وذوياً من الحيوانات ، تكون الحكومة هي راعيته !

(٢ : ٣٨٠ - ٨٩)

كيف تفسر هذا التنبؤ الذي يتسم بالتشاؤم ؟ إنه يمكن أن يقرأ باعتباره إيداناً بنمو دولة الرفاهية ، التي نشأت منذ عصر توكفيل في كل الدول الديمقراطية تقريباً ، وإلى درجة غير عادية في بعضها مثل السويد . وقد زعم بعض النقاد أنه بزيادة اعتماد المواطنين — قانونياً ، سياسياً ، واقتصادياً ،

وروحانياً - على موظفى الدولة المركزيين ، تكون دولة الرفاهية قد قللت حريتهم واستقلالهم بصورة ماثلة . ولكن تحويل توكفيل إلى شخص متحيز في جدل أصبح الآن مبتذلاً في الواقع ، عن تأثير دولة الرفاهية على الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق والحريات ، يجعله أقل إثارة للاهتمام والأهمية إلى حد أكبر مما اعتقده فيه . ومع أننا لا نستطيع مرة أخرى أن نكون واثقين تماماً مما كان توكفيل يعنيه ، فإن أى تفسير بديل يبدو له مثمراً بصورة أكثر .

واسمحوا لنا أن نفترض أن المساواة في رأى توكفيل ، والتي كان يعتقد أنها من خصائص الدول الديمقراطية ، سوف تساعد بشكل مميز ، إذا أُتيح لها وقت كاف لإحداث آثارها المزعجة ، على نحو واسع النطاق لشيء يشبه بصورة مبهمه النظم الشمولية ذات القاعدة الجماهيرية التي كانت من الملامح المذهلة لهذا بالقرن ، مع الاعتراف بأنه سيكون من الحماقة الزعم بأنه تنبأ بصورة دقيقة بظهور هذه النظم ، أو بالتأكيد بالمدى الذى سوف يستخدم فيه العنف العلنى ، والقهر ، والقمع . وربما توقع أن تكون حكومات تلك النظم أكثر رحمة مما هى عليه . ولكن الشيء الجدير بالملاحظة ، إن سلطة الكثير من النظم الشمولية الحديثة ذات القاعدة الجماهيرية ، قد تبدو لأنصارها والمعتنرين عنها - كما تنبأ هو - « مطلقة ، دقيقة جداً ، منظمة ، مدبرة ، ومعتدلة » .

وفى تلخيص لحجة توكفيل في بداية هذا الفصل ، قلت أنه طرح معضلة : فالديمقراطية لا يمكن أن توجد بغير درجة غير عادية من المساواة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، غير أن هذه المساواة بالذات والضرورية جداً للديمقراطية تهدد الحرية أيضاً . وتعود المعضلة للظهور في الفقرة التى أوردتها للتو . فالديمقراطية تتطلب المساواة ، غير أن درجة المساواة الضرورية للديمقراطية لكى توجد ، تحمل معها أيضاً احتيالاً بأن النظام الديمقراطى قد يتحول إلى شكل من الاستبداد لم يسبق له مثيل تاريخياً .

ويمكن إعادة صياغة تخمين توكفيل على امتداد هذه السطور : ففي الدول الديمقراطية ، المساواة التي تعتبر شرطاً ضرورياً للديمقراطية سوف تتجه على المدى الطويل إلى خلق مجتمع مفتت يتكون من أفراد وأسر منعزلة ، وتكوين تأييد بين أغلبية جوهرية من الشعب لنظام يأخذ على عاتقه إرضاء رغبات شعبية واسعة النطاق في الأمن ، والدخول ، والمأوى والراحة وما إلى ذلك ، في حين أنه يتقص بصورة صارمة الحقوق السياسية ويدمر العملية الديمقراطية .

ولو كان هذا الحدس صحيحاً ، فإنه نظراً للتسائج الطويلة الأجل للمساواة ، والصلة الضرورية بين المساواة والديمقراطية ، فإن قوة المساواة إذا أتيح لها الوقت الكافي لكي تحدث آثارها ، سوف تجعل النظم الديمقراطية تتجه إلى أن تكون مدمرة لنفسها بطريقة خاصة . وبصورة أكثر تحديداً ، فإننا يجب أن نتوقع بين الدول التي كانت ديمقراطية لفترة طويلة من الوقت — جيلاً أو أكثر مثلاً — وجود عدد ذا شأن تحدث فيه ثلاثة تغييرات على الأقل يمكن ملاحظتها : أن المجتمع يصبح مجزأً إلى أفراد منعزلين ، وإن الديمقراطية استبدلت بنظام شمولي ، وهذا التغيير في النظام يحظى بتأييد واسع النطاق ، كما أنه يحدث نتيجة لهذا التأييد إلى حد كبير .

لقد بدا انهيار المؤسسات الديمقراطية وقمعها بواسطة نظم شمولية في إيطاليا ، وألمانيا ، والنمسا ، وإسبانيا من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ لكثيرين من المراقبين أن تخمين توكفيل صحيحاً . وكان كتاب « ثورة الجماهير » الذي نشره أورتيغا في ١٩٣٠ بعد انتصار الفاشية في إيطاليا ، ولكن قبل القضاء على الديمقراطية في ألمانيا ، والنمسا ، وإسبانيا ، يقرأ غالباً باعتباره تنبؤاً بعيد النظر لانهار الديمقراطيات ذات القاعدة الديمقراطية . وقد تطور هذا الرأي كثيراً خلال العقود العديدة التالية ، حتى إن ظهور ديمقراطية الجماهير في القرن العشرين ، هدد بحدوث تنمير للحرية السياسية والديمقراطية

الليبرالية . وهذه النظرية التي صاغها في البداية أساساً علماء في المنفى ممن شهدوا بأنفسهم اختيار الديمقراطية في أوطانهم (وخاصة هانا أرندت ، وإميل ليدرر ، وسيجموند نيومان) حظيت بأكثر دراساتها تنظيماً في ١٩٥٩ على يد عالم اجتماع أمريكي يدعى وليم كورنهاوزر في كتاب « سياسات المجتمع الجماهيري » الذي اعتمد بشكل واضح على توكفيل .

وقد تعرضت نظرية ديمقراطية الجماهير التي قدمها هؤلاء الكتاب لانتقاد شديد مؤثر . ومع ذلك ، فإنه نظراً لأن النظرية قد أكدت أساساً على تجزئة المجتمع ، والتأييد المفترض أن الفاشية قد حصلت عليه من الأفراد المعزولين ، والمبعدين عن مواطنهم والأفراد الذين يعيشون في وحدة ، فقد ركز النقاد نيرانهم على هذه الصورة من النظرية . وفي إعادة بناء تاريخية للطابع الاجتماعي في بلدة واحدة في ألمانيا عام ١٩٣٠ ، أظهر وليم س . آلين ، أن الألمان بدلاً من أن يعيشوا في عزلة ، اشتركوا في شبكة كثيفة من الجمعيات ، غير أن العيب الحاسم هو أن هذه المنظمات كانت مستقطبة على أسس طبقية (آلين ١٩٦٥) . وقد استخدمت هاجنيت مجموعة جوهرية من الأدلة ، في بحث حديث ، شملت دليل آلين ، لكي يبين بتأثير مدمر أن القضاء على جمهورية فايمار (في ألمانيا) لم يحدث كما افترضت نظرية ديمقراطية الجماهير (هاجنيت ١٩٨٠) . ولما كانت التحليلات المماثلة مفتقدة بالنسبة لأغلب الدول الأخرى ، فإننا لانستطيع بطبيعة الحال التأكد من أن نظرية التجزئة إلى أجزاء صغيرة خاطئة كلية . ولكن لما كانت النظرية في جانب كبير منها من إبداع المثقفين الألمان ، الذين اعتمدوا أساساً على التجربة الألمانية ، فإذا كانت النظرية خاطئة بشأن هذه الحالة الحاسمة ، فإنها ستفقد عندئذ الكثير من قدرتها على الإقناع الظاهري .

لقد ركز كثيرون من أنصار وخصوم نظرية ديمقراطية الجماهير ، كما ذكرت ، أساساً على النتائج المفترضة للعزلة بظهور الدكتاتورية . ومع ذلك

فإنه بينما توحى الأدلة بأن هذه العلاقة غير منطقية ، فإن التحول من المساواة السياسية والاجتماعية إلى مساندة الحركات الدكتاتورية قد يتخذ رغم ذلك شيئاً يشبه الطريق الذى رسمه توكفيل . ومن ثم فإنه يكون من المعقول أن نبحت ما إذا كان ظهور نظم دكتاتورية ذات قاعدة شعبية فى هذا القرن يقدم دليلاً مقنعاً على أن الديمقراطيات الحديثة - إذا أُتيح لها الوقت الكافى - تميل إلى أن توجد تأييداً واسعاً لتحركات دكتاتورية ، ومن ثم للانتقال إلى نظم دكتاتورية . وسيكون اختياراً جيداً أن نخصص كل الحالات المعروفة التى تحولت فيها ديمقراطية حديثة إلى دكتاتورية لكى نرى ما إذا كان التحول يتلام مع الافتراض . وقد أمكننى أن أتعرف على ثلاث عشرة حالة فى هذا القرن ، تحول فيها نظام ديمقراطى (أو شبه ديمقراطى فى بعض الحالات) إلى دكتاتورية ، وهى : الأرجنتين فى ١٩٣٠ ، والنمسا ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، البرازيل ١٩٦٤ ، شيلي ١٩٧٣ ، كولومبيا ١٩٤٩ ، ألمانيا ١٩٣٣ ، اليونان ١٩٦٧ ، إيطاليا ١٩٢٣ - ١٩٢٥ ، بيرو ١٩٦٨ ، البرتغال ١٩٢٦ ، أسبانيا ١٩٣٦ ، فنزويلا ١٩٤٨ وأوروغواى ١٩٧٣^(٥) .

إن ما وجدته ملفتاً للنظر ، هو مدى التأيد القليل الذى أسفرت عنه تلك الأمثلة الافتراضية ، والواقع أن خمسة جوانب من تجارب تلك الدول يبدو أنها كانت تسير فى اتجاه مضاد للافتراض بشدة .

١ - هذه الدول جميعاً - باستثناء وحيد فى أوروغواى - كانت فى الوقت

(٥) إن مصادرى هى لينز وستيان (١٩٧٨) ومورلينو (١٩٨٠ ، ٩٤) وقد أضفت إلى قوائمهم لاوروجواى فى كلا الكتايبين بصورة غريبة . وقد استبعدت قائمتى (مثل قوائمهم) حكومات ما بعد الاستعمار التى سرعان ما تحولت من نظم برلمانية إلى دكتاتوريات وخاصة فى أفريقيا . غير أن إدراج هذه الحالات سوف يعزز المناقشة التى ستأتى بعد ذلك .

الذى انهارت فيه الديمقراطية قد بقيت أقل من عشرين عاماً في ظل مؤسسات ديمقراطية . ومن المعقول أكثر استنتاج أن انهيار الديمقراطية قد نتج بصورة جزئية عن حداثة النظام وإن كان هشاً وكذلك الشرعية غير المؤكدة للمؤسسات الديمقراطية في تلك الدول ، أكثر مما كان نتيجة للأثار بعيدة المدى للمساواة الاجتماعية والسياسية . وفي أغلب تلك الدول الديمقراطية لم يكن للعادات والممارسات جنوراً عميقة . ففي ألمانيا كان هناك نظام ديمقراطي حل حديثاً محل نظام غير ديمقراطي ، كان دكتاتورياً بالفعل من نوع غير تقليدي . وكانت المعارضة السياسية في بعض الدول خارج الدائرة المغلقة لحكومة القلة لم تحصل على حقوق سياسية إلا منذ وقت قريب . وفي دول أخرى مثل إيطاليا وشيلي ، لم يكن قد مر على منح حق الاقتراع للذكور إلا أقل من جيل واحد . وباستخدام معايير للديمقراطية مثل هذه ، نجد أن المؤسسات الديمقراطية كان عمرها ثلاثة عشر عاماً فقط عندما دعم موسوليني سلطته في عام ١٩٢٥ ، وكان عمرها في الأرجنتين أربعة عشر عاماً في عام ١٩٣٠ ، وأربعة عشر عاماً^(٦) في ألمانيا عام ١٩٣٣ ، وخمسة عشر في النمسا عام ١٩٣٤ ، وستان في أسبانيا عام ١٩٣٦ وأربعة عشر في بيرو عام ١٩٦٨ وهكذا . . وحتى في شيلي التي كانت تعتبر على نطاق واسع واحدة من حفنة ضئيلة من الدول الديمقراطية في أمريكا اللاتينية - وهو حكم صحيح تماماً في كل النواحي الأخرى - وقد نتج عن العوائق التي واجهت التسجيل أدت إلى أن عدد قليل نسبياً من الأصوات قد تم تسجيله ، حتى قيام الإصلاحات في عام

(٦) رغم أن الإصلاح الانتخابي حدث في ١٩١٢ فإن الانتخابات الأولى التي اشترك فيها كل المواطنين لم تتحقق إلا في ١٩١٦ . . . ويمكن على الأرجح اعتبار هذا التاريخ ١٩١٦ بداية ديمقراطية الجليبير ، ونهاية الديمقراطية المحدودة . . . (جيرمانى ١٩٦٩ - ١٣٧) .

١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ التى وسعت كثيراً من دائرة حق الاقتراع (جيل ١٩٦٦ ، ٢٠٧) .

والاستثناء الوحيد الذى أمكننى العثور عليه هو أوروغواى ، حيث يبدو أن الممارسات الديمقراطية كانت تراعى كثيراً جداً منذ الجزء الأول من هذا القرن حتى عام ١٩٣٣ ، عندما قام الرئيس جابرييل تيرا بالانقلاب . وبعد عقد تقريباً من حكم رئاسى غير دستورى بقيادة تيرا ومن خلفه ، « عادت أوروغواى - كما ذكر أحد الكتاب - إلى أسلوب الحياة الديمقراطية الذى اعترضه عمل تيرا » (بندل - ١٩٦٣ ، ٣٦) . وهكذا فإن أوروغواى قد تكون الحالة الوحيدة ، التى استبدل فيها نظم ديمقراطى قديم العهد ، بنظام شمولى فرض من الداخل^(٧) . وعلى العكس فهناك مئة وعشرين دولة على الأقل ، بقيت فيها المؤسسات الديمقراطية أكثر من عشرين عاماً ، وفى بعض الحالات - كما نعرف - أطول كثيراً من ذلك^(٨) .

٢ - فضلاً عن ذلك ، فإن المؤسسات الديمقراطية فى دول استبدل فيها

(٧) رغم أن تجربة أوروغواى الديمقراطية وانهارها لم تحظ إلا بدراسات قليلة فقط حتى الآن (ومع ذلك انظر جيليسى ١٩٨٢) فإنه يبدو أن عملياتها ومؤسساتها الديمقراطية كانت على عكس الدول الأخرى المشار إليها آنفاً ، تعتمد على نظم من المعتقدات والثقافة السياسية (جونزاليس ١٩٨٢ ب ، ٢٧ - ٢٨) . ويكفل عمق واستمرار ثقافتها الديمقراطية الأسس لتوقع عودة ظهور نظام ديمقراطى فى أوروغواى (جونزاليس ١٩٨٢ أ) .

(٨) هذه الدول هى : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدنمرك ، فنلندا ، فرنسا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لوكسمبورج ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، ترينيداد وتوباغو ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فنزويلا ، وألمانيا الغربية . وقد أغفلت الهند بسبب الفترة الفاصلة التى عطلت خلالها انديرا غاندى الضمانات الدستورية .

نظام ديمقراطى بأخر شمولى ، لم تكابد من حداثة غرسها الهش فحسب ، بل أن النظام الذى انهار كان ، فى بعض الحالات ، فى أفضل الأحوال ذا طابع ديمقراطى جزئى من حكم القلة التقليدى . وهكذا فإنه من حكم قلة متنافسة فى ١٩١٠ ، تطورت كولومبيا فى ١٩٤٠ إلى ما وصف بأنه « ديمقراطية حكم القلة » لأنه رغم المنافسة القوية بين المحافظين والأحرار ، كانت المشاركة الانتخابية منخفضة بصورة عادية (حتى وفقاً لمقاييس أمريكا الشمالية) و « كان التزوير موجوداً دائماً وكذلك القهر المنتظم ضد المعارضة » (و ايلد ١٩٧٨ ، ٣٠ - ٣١ ، ٤٤)^(٩) . وفى الأرجنتين ، فإنه نظراً لوجود عدد كبير من المهاجرين الذين لا يحملون الجنسية ، كان أقل من نصف الذكور البالغين هم الذين لهم حق الاقتراع ، ولما كانت نسبة كبيرة من الطبقة العاملة من المهاجرين (حوالى ٦٠٪ فى المدن) فإن أكثرية الطبقة العاملة كانت محرومة من حق الاقتراع .

٣ - وبالإضافة إلى ذلك كانت نسبة كبيرة من الزعماء ، وحتى الآن كما يمكن القول ، والسكان بصفة عامة معادين لمبدأ المساواة التامة بين الناس ، والمساواة السياسية ، والأفكار الديمقراطية ، والمؤسسات الديمقراطية . فعلى ألمانيا ، كان حوالى ٤٥٪ فقط من الناخبين ، طوال عهد

(٩) تنعكس صعوبة تحديد وضع النظام الكولومبى بين الديمقراطيات النموذجية أو حكم القلة الديمقراطية ، فى تكيف و ايلد الدقيقة : « ومع ذلك فإنه عند أخذ كل شئ فى الاعتبار فإنه [لا التزوير ولا القهر المنتظم للمعارضين] يجب أن يؤخذ كسب لحرمات كولومبيا من مكانها بين الديمقراطيات التاريخية » (ص ٣١) « ومع تكييفات عديدة بعد ذلك ، يتبين أن هناك نوعاً من الديمقراطية نشأ وصار عمله فى كولومبيا قبل نوفمبر ١٩٤٩ » (ص ٣٢) . وعندها ضاعت الديمقراطية فى ١٩٤٩ ، لم تتغير سياسات كثيرة فى كولومبيا ، وبقي نظام حكم القلة ... » (ص ٣٢) . « وكان الطابع العشائرى للديمقراطية الكولومبية بوضوح هو حكم القلة » (ص ٣٤) .

جمهورية فايمار ، يؤيدون النظام الديمقراطي ، بينما أيد ٣٥٪ نظاماً دكتاتورياً يمينياً ، و ١٠٪ آخرين أيدوا نظاماً شيوعياً . وهكذا كان التأييد الديمقراطي ، والمناهض للديمقراطية متساو تقريباً ، بينما كانت العشرة في المائة الباقية مترددة بين الديمقراطية والشمولية (ليسيسوس ١٩٧٨ ، ٣٨) .

وإنه لما يثير الدهشة بشدة أن تنجّه طبقة عاملة في الأرجنتين تعاني من حرمانها بصورة جوهرية من حق الاقتراع والتفرقة السياسية نحو جوان بيرون ، كما فعلت بأعداد ساحقة . وإذا كانت شرعية الديمقراطية واهنة في الطرف الأدنى من السلم الاجتماعي بالأرجنتين ، فقد كانت أكثر ضعفاً عند القمة . وكان حكم القلة التقليدي قد تبنى قاعدة دائمة ، وهي أن الأغلبية « التي تخطيء » لا ينبغي السماح لها بالفوز في أية انتخابات . وعندما كفل قانون انتخابي صدر أخيراً في ١٩١٢ إجراء انتخابات حرة نظيفة ، استمر خلفاء حكم القلة القديم – المحافظون – في رفض شرعية حكم الأغلبية . وبعد أن أصابهم الملح في العشرينات بعدم رغبة الراديكاليين الظاهرة – بعد أن أصبحوا الآن حزب أغلبية – في الاشتراك معهم في السيطرة على الحكم ، أيدوا انقلاباً عسكرياً (بوتانا ١٩٧٧ ، ١٧٤ – ٢٠٢ ، سميث ١٩٧٨ ، أودونيل ، ١٩٧٨) .

٤ - والأكثر من ذلك ، إن التحول من الديمقراطية ، أو شبه الديمقراطية إلى نظام شمولي ، قل إن حدث نتيجة تأييد ساحق من الجمهور بشكل محسوس من خلال عمليات ديمقراطية . وبصورة نموذجية ، فإن الدولة قبل التحول تكون مجزأة إلى حد كبير ، كما كان الحال في ألمانيا ، والنمسا ، وكولومبيا ، وشيلي حيث حدث استقطاب إلى معسكرات متنافرة معارضة . وقد حدث الانتقال في كل دولة بالفعل ، لا بوسائل عمليات ديمقراطية ، بل عن طريق الاستيلاء على السلطة بالعنف بواسطة زعماء شموليين يدعون أنهم مناهضين للديمقراطية ، تحركوا بسرعة وبشكل علني

لتدمير المؤسسات الديمقراطية . ويلارب ، فإن هتلر أصبح مستشاراً للرئيس بشكل قانوني في يناير ١٩٣٣ . ولكنه سرعان ما عطل الحقوق المدنية الدستورية ، وأجريت انتخابات في مارس ١٩٣٣ ، « في جو من عدم الأمان العام والارهاب للشبوعيين والاشتراكيين » (ليسيوس ٧٣) . وحتى مع ذلك فقد حصل النازيون على ٤٤٪ فقط من الأصوات ، واحتاجوا إلى أصوات المحافظين ونسبتها ٨٪ لتكفل لهم الأغلبية ، وعندئذ قام هتلر بدفن بقايا جمهورية فايمار .

وربما حصل النظام الديمقراطي في بعض الدول — وربما كانت ألمانيا واحدة منها كما هو متصور — على تأييد أغلبية الناضحين . وهو أمر لا يكاد يثير الدهشة مع القدرات التي لم يسبق لها مثيل على التلاعب وقهر الرأي التي يمكن أن تحصل عليها دولة شمولية عصرية . غير أننا لا نستطيع أن نعرف مع ذلك على وجه التأكيد كم مرة حدث ذلك ، أو متى يمكن أن تتضامن الأغلبية — إن وجدت — لتصبح أقلية . وربما كانت الأرجنتين تناسب هذا الاقتراض ، في هذا الصدد ، أفضل من سواها . وقد وصف أحد الدارسين الشديدي الاهتمام بالسياسات الأرجنتينية ، بيرون بأنه كان « بلاشك دكتاتور أغلبية » خلال حكمه من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٥ (أودونيل ، ١٦٤) . وكان مفهوماً جيداً منذ الوقت الذي تمت فيه الإطاحة ببيرون ، بين الليبراليين والمحافظين على السواء في الأرجنتين ، إنه إذا أجريت انتخابات يسمح بالاشتراك فيها لأنصار بيرون ، فإن بيرون سوف يفوز بأغلبية من الأصوات تبدو مقنعة في الظاهر . وهكذا كان خصوم بيرون سيواجهون موقعاً عصياً لو أنهم كانوا قد أجروا انتخابات حرة نظيفة ، لأن بيرون كان سيفوز في هذه الحالة ، أو يجب عليهم منعه من الفوز بأن يجعلوا من المستحيل على أغلبية الناضحين ممارسة الاختيار الحر في الانتخابات . وفي كلتا الحالتين كان من المؤكد أن الديمقراطية ستكون هي الخاسرة .

• - ومع ذلك فإن المذهب البيروني لم ينشأ بسبب الإفراط في المساواة ، بل من مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية محسوسة بشدة . واعتقد أن نموذج بيرون يعد أكثر النقاط كلها تعبيراً : إن الدول التي ذكرتها لم تكن تتسم بدرجة مرتفعة للغاية من المساواة الاجتماعية والاقتصادية^(١٠) . فقد كان انعدام المساواة في أغلبها شديداً أو محسوساً ، وكثيراً ما ساعدت المظالم على تجزئة أو استقطاب جموع المواطنين إلى معسكرات متعادية ، وإضعاف الثقة في المؤسسات الديمقراطية وإنتاج تأييد للدكتاتورية ، سواء لتمكين زعماء « الديسكاميسادو » من كسب السلطة ، أو لمنعهم من عمل ذلك . ولو كانت الحرية مهددة بالخطر في هذه الدول ، فإن التهديد لم يأت من مساواة كثيرة للغاية ، بل قليلة للغاية . وكان أكثر العوامل الأساسية في رأى توكفيل ، التي ربيتها هيئات شعباً ديمقراطياً لتدمير الحرية - هي المساواة في الأحوال - غير موجودة .

وقفة للاستنتاج

هل كان توكفيل مخطئاً خطأ جوهرياً ؟ ليس بالضرورة . فهو لم يزعم أن حالات المساواة الديمقراطية جعلت تدمير الحرية أمراً محتوماً . بل أنه زعم فقط إنها جعلته محتملاً . وقال أيضاً أنه في ظروف معينة كان يعتقد إنها موجودة إلى حد كبير في الولايات المتحدة فإن المساواة قد تكون على حساب الحرية . وهو

(١٠) مرة أخرى تعتبر أوروغواي استثناء . « إن توزيع الدخل فيها مازال حتى الآن أكثر في أمريكا الجنوبية على الأرجح » (جونزاليس ١٩٨٢ ب - ٢٧) .

لم يفترض بطبيعة الحال أن الظروف والمؤسسات الأمريكية يمكن تقليدها كما هي بالضبط في أوروبا أو في أي مكان آخر ، أو حتى إنه كان يجب أن يتم ذلك . وكان يعتقد بالفعل أن هناك عوامل عامة معينة إذا انتزعت منها خواصها الأمريكية كان من الممكن أن تساعد الديمقراطية والحرية في دول أخرى (١) :

٣٨٤ والصفحات التالية) .

وقد أكد بشدة على أربعة من مثل هذه العوامل ^(١١) : أحدها انتشار عام للرفاهية الاقتصادية ، أو « الرخاء المادي » . وبعد النظر الذي أبداه توكفيل بقرن ونصف قرن ، نجد حقاً علاقة قوية بشكل غير عادي بين الرفاهية الاقتصادية والديمقراطية . فالمؤسسات الديمقراطية لا توجد اليوم إلا في دول لديها إجمالي ناتج قومي مرتفع بالنسبة للفرد ، مع استثناءات قليلة غير مستقرة إلى حد ما مثل الهند ، واليونان ، والبرتغال . وفي حين أن مثل هذا الرخاء قد لا يكون ضرورياً أو كافياً من أجل الديمقراطية ، إلا أنه يسهل إلى حد كبير بلاشك ظهور وبقاء المؤسسات الديمقراطية . غير أننا يجب ألا ننسى فهم هذه الأدلة . وقياساً على مؤشرات الإنجاز الاقتصادي التي استخدمت كثيراً في السنوات الأخيرة ، فإن تقدير الأمريكيين في عام ١٨٣٢ بالمقارنة بالدول الصناعية المعاصرة ، سيكون متواضعاً نسبياً . إن الديمقراطية لا تتطلب

(١١) استخرجت هذه من مناقشاته لمسألة الاتحادات : سياسياً (١ ، الفصل ١٢) ، وفي الحياة المدنية (٢ ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني والخميس والسادس والسابع) ، والمحامين (١) ، الفصل ١٦) ، وأشياء أخرى منها « الأسباب التي خففت طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة » (١) ، الفصل ١٦) ، و « الأسباب الرئيسية التي تميل للحفاظ على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة » (١) ، الفصل ١٧) . ومن المؤكد أن توكفيل كان يقصد التفرقة بين نوعين من الأسباب في الفصلين ١٦ و ١٧ من الجزء الأول . ولكن لما كان تأثيرها العام هو مساندة الديمقراطية والحرية ، فلننتي نجاهلت هذه التفرقة .

الوفرة ولا المستويات المادية السائدة في الدول الصناعية المتقدمة اليوم . إنها تتطلب بدلاً من ذلك إحساساً واسع النطاق بالرفاهية الاقتصادية النسبية ، والعدالة ، والفرص ، وهي حالة ليست مستمدة من مقاييس مجردة ، ولكن من أحاسيس المصلحة النسبية أو الحرمان النسبي (انظر أيضاً دال ١٩٧١ ، ٦٢ والصفحات التالية) .

وقد أكد توكفيل أيضاً على أهمية الديمقراطية لمجتمع تكون فيه السلطة والوظائف الاجتماعية لا مركزية ، بين عدد كبير من اتحادات ، ومنظمات ، وجماعات مستقلة نسبياً . كما أكد الدور الحيوي للصحف المستقلة (١) ، الفصل (١١) ، والمحامين كمهنة مستقلة (١) ، الفصل (١٦) ، والاتحادات السياسية (١) ، الفصل (١٢) ، والجمعيات في الحياة المدنية ، « وليست الخاصة بالشركات التجارية والصناعية فحسب ، بل واتحادات من ألف نوع آخر - دينية ، أخلاقية ، جادة أو عابثة ، واسعة أو محدودة ، ضخمة أو صغيرة » (٢ : ١٢٨) . وكان توكفيل واحداً من أوائل الذين أدركوا العلاقة الوثيقة بين المؤسسات الديمقراطية ومجتمع تعدد الأحزاب ونظام معين للحكم . وكان مصيباً بالتأكيد . إذ أنه رغم التغييرات الجوهرية في أنماط معينة في كل الدول الديمقراطية الحديثة ، فإن السلطة لا مركزية موزعة بوجه عام بين مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والمهنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والدينية . ولا شك في أن وجود منظمات مستقلة نسبياً غير كاف للديمقراطية ، ولكنها ضرورية بالتأكيد للديمقراطية والحرية على نطاق قومي (انظر أيضاً دال ١٩٨٢) . فإنشاء كنيسة مستقلة نسبياً ، وحركة نقابات العمال ، ومنظمة للمزارعين ، واتحادات للمثقفين ، لم يكن كافياً لجعل بولندا دولة ديمقراطية . ولكن هذه المنظمات المستقلة كانت ضرورية تماماً لأية حرية وديمقراطية تمتع بها البولنديون قبل استيلاء العسكريين على السلطة .

ثالثاً : لفت توكفيل الأنظار إلى أهمية اللامركزية الدستورية في الولايات المتحدة ، والفصل بين السلطات إلى ثلاثة مراكز مستقلة نسبياً ، والتقسيم الإقليمي للسلطة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات ، وإلغاء المركزية في الولايات بعد ذلك إلى وحدات محلية ، ولا مركزية العملية القضائية من خلال نظام أنجلو- أمريكي للمحاكمة بواسطة محلفين ، وهو نظام كان توكفيل متأثراً به بشدة . وقد تنبأ بحق بأنه لا حاجة لأن تحاكي الدول الديمقراطية الأخرى خصائص النظام الدستوري الأمريكي . وكما تبين فعلاً فإنه ليست هناك دولة ديمقراطية أخرى قلدت نظامنا بدقة ، وخاصة تلك التي يكفل دستورها لامركزية في السلطة أكبر بكثير بين مؤسسات مستقلة نسبياً ، وذلك أكثر مما رأت أغلب الدول أنه أمر ضروري أو مرغوب فيه . غير أنه مهما كانت النظرية الدستورية الرسمية لأية دولة ، فإن السلطة القضائية في كل دولة ديمقراطية تعتبر مستقلة نسبياً عن السلطتين التنفيذية والبرلمانية . ويحتفظ البرلمان بقدر صغير من الاستقلال على الأقل عن السلطة التنفيذية ، وإن كان استقلالاً طفيفاً في بعض الدول أحياناً . وتميل كل الوكالات الإدارية إلى أن تكون مستقلة نسبياً عن بعضها البعض ، وعن السلطة التنفيذية والبرلمان ، بينما يحتفظ ببعض المهام للحكومات المحلية . وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فقد حدث ما كان توكفيل يخشى وقوعه تماماً : إذ أن الجمهوريات الثالثة والرابعة والخامسة في فرنسا احتفظت كلها بالنظام النابليوني الخائض الخاص بالمقاطعات ، مع سيطرتها المركزية المحكمة على التقسيمات الإدارية . وفي خطوة لاشك أن توكفيل كان سيؤيدها ، فإن فرنسا لم تحاول زيادة الحكم الذاتي للحكومات المحلية لكي تتنافس مزيداً من الديمقراطية إلا في عام ١٩٨١ وذلك في نظام كان مركزياً إلى حد بعيد .

ومع ذلك ، فإنه بقدر ما كان توكفيل يؤكد على الأهمية الحيوية « للقوانين » - أو كما يمكن أن نسميه النظام الدستوري - في توحيد الحرية مع

الديمقراطية وحكم الأغلبية ، فقد نسب أهمية أكبر إلى عامل رابع ، وهو عامل أكثر إثارة للحريرة من العوامل الأخرى : وهو سلوك الشعب ، وهو تعبير كان توكفيل يراه معادلاً لكلمة « التقاليد الأخلاقية » باللغة اللاتينية . وكان توكفيل يعنى بالسلوك « الأفكار والآراء المختلفة السارية بين الناس ، وإلى تجمع هذه الأفكار التى تشكل خصائصهم الذهنية » (١ : ٣٥٤) . وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لهذا السلوك ، فإن توكفيل يوجز رأيه بقوله :

إذا كان لنا أن نضعها فى ترتيبها الصحيح ، فإننى يجب أن أقول أن الأحوال المادية [لدولة ما] أقل فعالية [فى الحفاظ على الديمقراطية] من القوانين ، والقوانين أقل أهمية جداً من سلوك الشعب وأنا أصر بشكل جدى للغاية على هذا الرأى بحيث إننى إذا كنت قد فشلت حتى الآن فى جعل القارىء يشعر بالأثر الهام الذى أعزوه إلى التجربة العملية والعادات والأفكار ، أى فى إيجاز سلوك الأمريكين للحفاظ على مؤسساتهم ، فإننى أكون قد فشلت فى المهدف الرئيسى من عمل .

(١ : ٣٨٣)

إن توكفيل وهو ينسب مثل هذا الدور الجوهرى إلى السلوك ، والتقاليد الأخلاقية ، إنما يردد صدى موضوع أكثر قدما بحثه ماكيافيل فى كتابه « معاورات » ، على سبيل المثال ، كما توقع كثيرون من العلماء الحداثيين الأهمية المنسوبة إلى « الثقافة السياسية » . فالثقافة السياسية مثل السلوك ، والتقاليد الأخلاقية صفة مراوغة ، وقد لا يوجد فى أى ميدان من التحليل السياسى المقارن دليل جديد بمثل هذه الضالة . فالخصائص الضرورية للثقافة الديمقراطية ، كتلك التى تتعلق « بالشخصية الديمقراطية » تظل غير مؤكدة ، وموضع مجادلات حادة . مع ذلك فإن العلماء الذين يحاولون حل معضلة التساؤل : « لماذا توجد مؤسسات ديمقراطية فى دولة (ن) ولا توجد فى دولة (ى) ؟ » يميلون إلى الاتفاق إن عاجلاً أو آجلاً مع توكفيل فى أنه لا الرخاء

ولا النظام الدستوري الجيد ، يضمنان الديمقراطية بين شعب يفتقر إلى الاستعدادات الضرورية اللازمة لها : اتجاهات ، تنقلها وتؤيدها الثقافة الأوسع ، ونظم عقائدية ، وعادات وسلوك وتقاليد أخلاقية . ولكن الشعب الذى يمتلك مثل هذه الثقافة قد يستطيع تدبير مؤسسات ديمقراطية فى ظل واحد من أنظمة دستورية عديدة ، وقد يفعل ذلك خلال فترات أزمات اقتصادية قد تؤدي إلى انهيار الديمقراطية لدى شعب لديه ثقافة سياسية أقل مساندة . وحتى نفسر لماذا استسلمت الديمقراطية للدكتاتورية فى الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، ولم تنهار فى نيوزيلندا ولا فى استراليا ، فإن الأمر يتطلب أكثر من وصف ظروفها الاقتصادية ، والتي كانت متشابهة إلى حد ما ، أو إجراء تحليلات لدايتها .

فهل كان تفكيك على حق بصورة أساسية رغم كل ذلك ؟ إن التفكير بهذا الشكل أمر مغرٍ لأنه من المحتمل جداً أن يكون من الصحيح أنه فى كل الدول التى عاشت فيها المؤسسات الديمقراطية إلى جانب الحريات السياسية الأولية ، كانت ضرورية لها ، كما أن الشروط الأربعة التى اقترحها تفكيك كانت موجودة أيضاً ، وهى كافية لتعليل المصالحة بين الديمقراطية والحرية فى تلك الدول . فإذا كان الأمر كذلك ، فسوف يظهر أن نظرية تفكيك الضمنية كان لها ما يبررها .

بيد إنه يبقى بعد ذلك سؤال يثير القلق . فحتى إذا كان حل تفكيك لمشكلة الحرية والمساواة صحيحاً على وجه التقريب ، فهل كان الخطر كما رسمه مشكلة عويصة بوجه عام فى الدول الديمقراطية ؟ لقد اعتبر تفكيك المساواة أمراً مسلماً به ، والحرية مسألة فيها نظر ، وإنها كانت عملية تاريخية نمطية تؤدي لإنتاج المساواة ، ولكن لم تكن هناك عملية تاريخية مماثلة تكفل الحرية ، بل على العكس فقد كانت الحرية مهددة من المساواة .

ولكن هل يمكننا حقاً أن نأخذ المساواة باعتبارها أمراً مسلماً به ؟ أو إنها

ليست مسألة فيها نظر مثل الحرية ؟ إن مجموعة الظروف خلقت في الولايات المتحدة في عصر توكفيل مساواة في الأحوال بين الذكور البيض ، وهو ما كان يومئذ أمراً نادراً من الناحية التاريخية ، بل فريداً في مجاله على الأرجح . ولكن هذا التجمع كان أكثر من مجرد أمر غير عادي ، بل أنه ثبت في الولايات المتحدة أنه كان شيئاً عابراً . فقد حدث تحول ثوري في الاقتصاد الزراعي والمجتمع الذي يقوم عليه ، إلى نظام جديد من الرأسمالية التجارية والصناعية أنتجت بشكل آلي حالات واسعة من إنعدام المساواة في الثروة والدخل ، والمركز الاجتماعي ، والسلطة . وكانت هذه الحالات من عدم المساواة بدورها نتيجة حرية من نوع معين . . . حرية تكديس موارد اقتصادية غير محدودة ، وتنظيم نشاط اقتصادي ، تحول إلى مشروعات يتحكم فيها ذوو السلطة والنفوذ .

ومن ثم فإن المشكلة التي نواجهها ، وتواجهها كل الديمقراطيات الحديثة أصعب حتى من تلك التي طرحها توكفيل . إذ أنه ليس علينا أن نتعرف على ونوجد الأحوال التي تقلل الآثار المعاكسة المحتملة للمساواة على الحرية فحسب ، بل لابد كذلك من أن نسعى لتقليل الآثار المعاكسة على الديمقراطية والمساواة السياسية التي تنشأ عندما تؤدي الحرية الاقتصادية إلى اختلافات كبيرة في توزيع الموارد ، وبالتالي في السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد قدم توكفيل حلاً معقولاً للمشكلة التي طرحها . ولكن مشكلة الحرية والمساواة التي نواجهها ليست هي نفسها بالضبط . فالظروف التي قدمها لتصالح الحرية والمساواة مازالت ضرورية كما اعتقد . ولكن لما كانت المساواة مسألة فيها نظر مثل الحرية ، فإن الظروف التي حددها لم تعد كافية . فالسألة التي نواجهها هي ما إذا كان في استطاعتنا إيجاد ظروف مساندة للحرية مثل تلك التي اعتقد أن الأمريكيين ، وربما دول أخرى ، تستطيع أن تكفلها ، وأنها سوف تؤدي إلى المساواة ، كما كان يعتقد وجودها في المجتمع الأمريكي في فترة تاريخية أصبحت ورائنا ولا رجوع فيها .

الديمقراطية ، المساواة السياسية ، والحرية الاقتصادية

إن حقيقة أن الديمقراطية الحديثة بوجه عام قد تحققت بصورة طيبة بالحرية السياسية يجب أن تكون مناسبة لابتهاج متحفظ ، على الأقل ، بين الأشخاص الذين يقدرّون الحرية ، ولعلها تستحقّ الهتافين اللذين أطلقهما إى . إم . فورستر بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كان مستقبل الديمقراطية خلالها موضع شك جدى . غير أن القول بأن المؤسسات الديمقراطية والحقوق السياسية التى تتطلبها أظهرت قدرة معينة على البقاء لا يدل على أن المساواة السياسية حية وعلى ما يرام فى الولايات المتحدة . وكما افترضت فى الفصل السابق فإنه إذا كانت الحرية مسألة مبهمة وما زالت محل جدل حتى فى الدول الديمقراطية ، كما اعتقد توكفيل ، فإن الحال كذلك بالنسبة للمساواة ، حيث ظن توكفيل خطأ أنها أمر حتمى .

فلماذا استطاعت المؤسسات الديمقراطية ، وقدر لا بأس به من الحرية السياسية البقاء فى ~~عشرة~~ عشرات من الدول رغم الخلافات الكبيرة بين المواطنين فى الموارد والفرص ، ورغم التنبؤات المتكررة بعكس ذلك ؟ إنه موضوع معقد

لا أنوى استقصاءه هنا . وبين أسباب أخرى فإنه مما يجدر ذكره ، إن انعدام المساواة في الدول الديمقراطية يأتي في أشكال عديدة متنوعة : فلمازيا والأضرار من هذه الأشكال المختلفة ليست كلها مركزة في نفس الأشخاص أو في شرائح المجتمع ، أو الطبقات ، وإذا روعيت الهياكل السياسية والقانونية للدول الديمقراطية ، فإن كل حالات انعدام المساواة ليست قابلة للتحويل بسهولة إلى عدم مساواة سياسية ، وكثيراً ما تعاني مزايا الموارد الأفضل والأكثر من تضاؤل العائدات منها في الحياة السياسية . ورغم أن المليونير الأمريكي ديفيد روكفلر أغنى كثيراً بلا شك من عضو الكونجرس تيب أونيل ، ورغم أن بول نيومان أكثر شعبية إلى حد كبير ، فإن أحداً منهما (روكفلر أو نيومان) لن تبلغ به الحماقة أن يفترض أنه يستطيع الحصول على تأييد عضو الكونجرس لأي تشريع يسانده .

ومع ذلك فإن وجود حالات ضخمة من عدم المساواة في الموارد السياسية بين مواطني الدولة الديمقراطية لا بد أن يكون أمراً مزعجاً بالنسبة لأي شخص يقدر المساواة السياسية تقديراً رفيعاً . ولن يكون مثل هذا الوضع غير المستحب مقبولاً إلا إذا لم يكن في الإمكان العثور على أي بديل ممكن . غير أن التجربة التاريخية تظهر أن حالات عدم المساواة التي يعتقد بوجه عام أنه لا يمكن استئصالها ، قد قلت غالباً بشكل كبير وإن لم تلغ كلية . وعلى سبيل المثال ، ففي خلال القرن الذي أعقب الحرب الأهلية الأمريكية ، كان الجنس (الأبيض والأسود) واحداً من أكبر مصادر عدم المساواة السياسية بين الأمريكيين . وخلال أغلب هذه الفترة ، قام توازن دقيق بين تحالفات سياسية لتبادل المصالح ، مقترناً بمواقف واسعة النطاق بين البيض لاتخاذ إجراءات فعالة تحول دون العمل على القضاء على عدم المساواة الخطير هذا بين البيض والسود . ولكن بحلول الستينيات من القرن الحالي ، أصبح أغلبية الأمريكيين يقبلون الرأي القائل بأنه يجب حماية الحقوق السياسية بغض النظر عن الجنس واللون ، وأصبحت التحالفات السياسية التقليدية غير ثابتة . وفي النهاية وافق

الكونجرس على قانون الحقوق المدنية ، وطبقته السلطة التنفيذية بقوة ، وتغير ما كان يسدو لأجيال من الأمريكيين نظاماً من عدم المساواة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية لا يمكن تغييره وذلك من خلال سياسات عامة ، وحظيت الحقوق السياسية لزنوج الجنوب أخيراً على حماية فعالة . وما أن أصبحت حقوق الزنوج السياسية مشمولة بالحماية ، حتى بدأوا في الاقتراع على قدم المساواة مع البيض ، وهي نتيجة لم يكن من الممكن تحيّلها قبل جيل واحد .

ولكن مصادر عديدة من عدم المساواة السياسية ، من بينها الجنس ، بقيت في الولايات المتحدة (وأماكن أخرى) بطبيعة الحال . ويتوقف المدى الذى يستطيع المواطنون الأمريكيون أن يصبحوا فيه متساوين سياسياً ، أو يجب أن يكونوا كذلك ، جزئياً ، على المدى الذى يمكن فيه تقليل الأسباب المختلفة الباقية لانعدام المساواة السياسية ، أو ينغى تقليلها . ورغم أن بعض الأسباب ، مثل الاختلافات الفردية في المصلحة السياسية يمكن تقليلها ، فإنها لن تزول قط على الأرجح ، لأن تقليل الاختلافات الفردية تحت نقطة معينة ، سوف يثبت أن ثمنها فادح بصورة زائدة لقيم أخرى .

فإذا بشأن ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية باعتبارها مصدراً لعدم المساواة السياسية ؟ إن ملكية المؤسسات والسيطرة عليها تؤثر على عدم المساواة السياسية من جانبين مختلفين إلى حد ما ، ولكنهما مرتبطين بصورة وثيقة . أولاً : أن الملكية والسيطرة تسهم في خلق فروق كبيرة بين المواطنين في الثروة ، والدخل ، والوضع الاجتماعى ، والمهارات ، والمعلومات ، والسيطرة على الإعلام والدعاية ، والوصول إلى الزعماء السياسيين ، وفرص الحياة المتوقعة ، في المتوسط ، لا بالنسبة للكبار الناضجين فحسب ، بل وأيضاً بالنسبة للجنين ، والمواليد ، والأطفال . ويعد وجود كل الشروط الواجبة ، فإن مثل هذه الفروق تساعد بدورها في إحداث حالات هامة من عدم المساواة بين

المواطنين ، في قدراتهم ، وفرص مشاركتهم كأنداد سياسيين في « حكم الدولة » .

ثانياً ، بل وأكثر وضوحاً ، فإن الحكم الداخلي للمشروعات الاقتصادية ، مع استثناءات قليلة للغاية ، غير ديمقراطية بصورة تامة ، من الناحيتين القانونية والواقعية . والواقع أن المساواة الحقيقية رفضها الأمريكيون باعتبارها مبدأً مناسباً للسلطة داخل المؤسسات ، ومن هنا فإن ملكية المشروعات والسيطرة عليها تخلق حالات ضخمة من انعدام المساواة بين المواطنين في قدراتهم وفرصهم للمشاركة في « المشروعات الاقتصادية » .

وقد يعترض البعض بأن حالات الخروج الشديدة عن المساواة السياسية في حكومة الدولة ، والحكومات الداخلية للمؤسسات ، هي ثمن فادح قطعاً ، يدفع من أجل إنجازات الرأسمالية المشتركة ، وهو نظام اقتصادي استطاع أفضل من أى بديل آخر ، المساعدة على مساندة قيم هامة معينة : لا مجرد كفاءة في الشئون الاقتصادية أكبر مما في أية بدائل أخرى ، بل وفي الدول الديمقراطية ، وهي درجة من الديمقراطية والحرية السياسية ، غير معتادة تاريخياً ، ولعلها فريدة في حكم الدول . وبما يثير الجدل أيضاً ، أن النزعة الرأسمالية ساعدت على تهيئة قدر أكبر كثيراً من الحرية في الحياة الاقتصادية مما استطاع أن يحدته أى بديل حتى الآن .

وأود أن أبحث في الفصول التالية ما إذا كان من غير الممكن العثور على بديل للرأسمالية المشتركة يكون لها نفس الفاعلية ، وفي نفس الوقت يرفع من قيم الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية السياسية . ومع ذلك ، فهل سيؤدي أى بديل كهذا إلى إضعاف الحريات الاقتصادية الرأسمالية أكثر من الرأسمالية المشتركة ؟ إن الإجابة تتوقف بطبيعة الحال على ما نعنيه بالحرية الاقتصادية ، والديمقراطية ، والعملية الديمقراطية ، والقيمة النسبية التي نعزوها لكل منها . وهناك زعم شائع في الولايات المتحدة بأن المطالبة بالحرية

الاقتصادية أمر شرعى ، مثل المطالبة بالحرية السياسية أو المساواة السياسية ، وأن الحرية الاقتصادية تشمل الحق فى الملكية الخاصة ، وأن الحق فى الملكية الخاصة يشمل حقوق أصحاب الممتلكات الخاصة فى السيطرة على مؤسساتهم أو تفويضها نوع ما . بشكل الذى يرويه مناسباً ، وبالتالى فإن البنين المشترك للرأسمالية الأمريكية الحديثة يستند فى النهاية على حق « لا يقبل التحويل » . ورغم أن آراء كهذه قد تكون أقل شيوعاً فى الولايات المتحدة عما كانت عليه فى يوم ما ، وسوف يرفضها بعض الأمريكيين ، فإنها مازالت تستمد قوة من المعتقدات الأمريكية التقليدية عن الحقوق التى لا تقبل التحويل : فى الحياة ، والحرية ، والملكية ، وهى آخر الثلاثى الدستورى .

العملية الديمقراطية

ما الذى يستتبع إذن الإيمان على أساس منطقي بالديمقراطية ؟ إن جوهر مثل هذا الإيمان كما يبدو لى ، هو الرأى القائل بأن عملية الحكم فى نوع معين من الارتباط الإنسانى ، يجب أن تستجيب قدر الإمكان إلى المعايير الديمقراطية ، لأن الأشخاص المشتركين فى هذا النوع من الارتباط يتمتعون بحق - وهو حق غير قابل للتحويل - فى حكم أنفسهم بالعمليات الديمقراطية .

افتراضات . إن شرعية المطالبة بهذا الحق تستند إلى فروض معينة عن طبيعة الارتباط الإنسانى والأشخاص الموجودين فيه وهى :

(١) إن مجموعة الأشخاص المشتركين فى الاتحاد فى حاجة للوصول إلى

بعض قرارات جماعية على الأقل تكون ملزمة لكل أعضاء التجمع .
 (٢) إن هذه القرارات الجماعية الملزمة تتضمن مرحلتين على الأقل يمكن التمييز بينهما : فترة لوضع جدول الأعمال ، تتبعها عند نقطة ما مرحلة حاسمة لقرارات « نهائية » تصبح بعدها القرارات ملزمة لأعضاء الاتحاد .
 (٣) إن القرارات الجماعية الملزمة يجب ألا تتخذ إلا بواسطة أشخاص يخضعون للقرارات - أى بواسطة أعضاء في الاتحاد ، وليسوا من خارج الاتحاد . إذ أن القوانين لا يمكن فرضها بصورة شرعية على الآخرين بواسطة أشخاص هم أنفسهم غير ملزمين بإطاعة هذه القوانين .
 (٤) مبدأ ضعيف للمساواة : إن صالح كل شخص يستحق اعتباراً متساوياً .

(٥) مبدأ الحرية : إن كل شخص بالغ في الاتحاد بوجه عام ، له الحق في أن يكون حَكَمًا أخيراً فيما يتعلق بمصالحه الخاصة . ولا يقع عبء الإثبات قط على أى شخص بالغ لإظهار حقه في تملك الحرية ، بل إن عبء الإثبات يجب أن يقع دائماً على أى شخص يريد إيجاد استثناءات على المبدأ .
 (٦) مبدأ قوى للمساواة : إن كل الأعضاء البالغين في الاتحاد (من مواطني الحكومة) لهم الحق ، فيما يتعلق بكل المسائل ، بصورة متساوية تقريباً لتقرير أى المسائل يتطلب قرارات (جماعية أولاً . وسوف يحدد المشتركون المسائل التي يكون العامة فيها (جموع المواطنين) أفضل أهلية لتقريرها لأنفسهم ، وأية مسائل - في رأى الأعضاء - يكون العامة فيها غير أهل للبت فيها لأنفسهم ، والشروط التي يفرض العامة بموجبها سلطة عارضة ويمكن استردادها لآخرين .

(٧) مبدأ (أولى) للعدالة : يجب بوجه عام توزيع الأشياء النادرة والقيمة بالعدل . ويتطلب العدل أحياناً أن توضع احتياجات كل شخص ، أو الأشياء التي يتخلل عنها في الحساب . وإذا لم تكن الاحتياجات والأشياء التي يتخلل

عنها غير متساوية ، فإن القلق على المساواة بهذا المعنى - مساواة - تتعلق بالشخص - سوف يؤدي في الغالب إلى حصول شخص ما على حصة أو نصيب غير متساو . ومع ذلك فإنه في بعض الظروف يتطلب العدل أن يحصل كل شخص على حصة متساوية ، أو فرص متساوية : وهنا تعنى العدالة أن المساواة يجب أن تكون « فيما يتعلق بالحصة » وليس ما يتعلق بالشخص (رأى ١٩٨١ ، ٨٢-١٠٣) . وعندما تكون مطالب أشخاص مختلفين من أشياء نادرة وذات قيمة شرعية بصورة متساوية ، وليس هناك أى طلب لشخص ما أفضل أو أسوأ من أية مطالب أخرى ، فإذا كان الشيء عندئذ ممكن تقسيمه بطريقة مناسبة إلى حصص متساوية (كالأصوات الانتخابية الممكن تقسيمها على سبيل المثال) فيكون لكل صاحب طلب قانوني الحق في نصيب متساو . أما إذا كانت الأشياء التى ستوزع لا يمكن تقسيمها بصورة مناسبة إلى أنصبة متساوية لكى تخصص لكل صاحب طلب قانوني بشكل متساو (كما فى حالة لوحة فنية ثمينة أو فرصة للحديث فى اجتماع كبير للغاية مثلاً) ، فإن لصاحب كل طلب قانوني الحق فى فرصة مناسبة للحصول على أى شيء يجرى توزيعه .

معايير لعملية ديمقراطية . رغم أننى لن أفعل ذلك هنا ، فإننى أعتقد أنه يمكن إظهار أن أية عملية لإصدار قرارات جماعية ملزمة ستكون غير متفقة مع واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة إذا انتهكت المعايير التالية ، وإلى المدى الذى يحدث به ذلك (دال ١٩٧٩) :

(١) أصوات متساوية : إن قاعدة تحديد النتائج فى المرحلة الخامسة يجب أن توضع فى الحسبان ، كما يؤخذ فى الحسبان بصورة متساوية الأفضليات التى أعرب عنها كل مواطن فيما يتعلق بالنتيجة ، أى أنه يجب أن توزع الأصوات

بين المواطنين بالتساوى .

(٧) مشاركة فعالة : لا بد أن يكون لكل مواطن طوال عملية صنع القرارات الجماعية الملزمة فرصة متساوية للتعبير عما يفضل به بالنسبة للنتيجة الأخيرة .

(٣) فهم مستنير : من أجل الإعراب عن الأفضليات بدقة ، لا بد أن يأخذ كل مواطن فرصاً كافية ومتساوية ، خلال الوقت الذى تسمح به الحاجة إلى اتخاذ قرار ، لاكتشاف وإقرار شرعية أفضلياته حول المسألة التى سيتخذ القرار بشأنها .

(٤) السيطرة الأخيرة على جدول الأعمال بواسطة العامة : لا بد أن يكون للعامة الفرصة لاتخاذ قرارات تحدد أية مسائل سوف تقرر أو لاتقرر بواسطة عمليات تفى بالمعايير الثلاثة .

(٥) الشمول : لا بد أن يضم العامة كل الأعضاء البالغين ، عدا الضيوف المؤقتين ، والأشخاص الذين يثبت أنهم متخلفون عقلياً .

إننى أعتقد أن هذه المعايير الخمسة تحدد العملية الديمقراطية بصورة كلية ، لأننى لا أستطيع أن أرى فى أية حال كيف نكون أى عملية تستجيب لهذه المعايير غير ديمقراطية ، أو كيف يمكن أن تعتبر أية عملية تحقق فى الوفاء بواحد أو أكثر من هذه المعايير ديمقراطية تماماً . وينفس الطريقة فأننى أعتقد أن المعايير تحدد تماماً ما نعينه بالمساواة السياسية ، لأن المتساوين سياسياً سيكونون بالتأكيد أشخاصاً تنطبق عليهم هذه المعايير ، ومن الصعب القول بأن هؤلاء الأشخاص على قدم المساواة سياسياً ، إلا بالقدر الذى يتحقق به الوفاء أو عدم الوفاء بالمعايير .

إن أى اعتراض مألوف لتأكيد من هذا النوع الآن سيكون القول بأن ما حددناه هو معايير للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية بصورة

« شكلية » وليست « حقيقية » . ومع افتراض أن المواطنين غير متساوين إلى حد بعيد في مواردهم السياسية : الدخل ، والثروة ، أو الوضع الاجتماعي مثلاً ، فهل يكونون غير متساوين سياسياً ؟ قد يكونون ويحتمل كثيراً أن يكونوا كذلك . ولكن مثل هذا الاعتراض رغم ذلك خاطئ . إذ أنه عندما نجعل الفروق في الموارد السياسية المواطنين غير متساوين سياسياً ، فإن عدم المساواة هذه سوف تكشف نفسها عندئذ بالضرورة بانتهاك للمعايير .

وسوف افترض فيما بعد أن كلاً من الرأسمالية المشتركة ، والاشتراكية البيروقراطية تتجهان نحو إحداث عدم مساواة كبير في الموارد الاجتماعية والاقتصادية إلى حد أنها تحدث انتهاكات عنيفة للمساواة السياسية ومن ثم للعملية الديمقراطية ، وعلينا أن نبحث عما إذا كان هناك بديلاً أكثر ملاءمة للقيم الديمقراطية . والبديل الذي أود أن استطلعه هو امتداد العملية الديمقراطية إلى المشروعات الاقتصادية . وهناك اعتراض محتمل لمثل هذا الاقتراح قد نتوقعه هنا بصورة مفيدة ، وهو أنه بينما يمكن تبرير الديمقراطية في حكومة الولاية ، لأن الافتراضات السابقة قد تنطبق على ولاية ، فإنه لا يمكن تبرير الديمقراطية في حكم المشروعات الاقتصادية ، لأنه ليست كل الافتراضات تنطبق عليها .

غير إن الافتراضات والمعايير التي أوضحناها للتو ، لا تحدد أى نوع معين من الاتحادات . وبدلاً من ذلك فإن العملية الديمقراطية ، والعملية الديمقراطية وحدها ، ستكون مبررة في أى اتحاد تكون الافتراضات صحيحة بالنسبة له . وبناء على ذلك فإن تبرير العملية الديمقراطية يتوقف على تقديرات عملية ، متسمة بالتبصر ، أخلاقية أو مادية عن اتحاد معين ، أو نوع من الاتحادات ، وطبيعة الأشخاص الذين يشكلونه . واعتقد أن هذا القدر من احتمال الحدوث في المناقشة أمر لا يمكن تجنبه بصورة معقولة . ومن ثم فإن الحجة لن تؤيد مطلباً للديمقراطية باعتبارها شيئاً مطلقاً ، وعماماً ، وصالحاً

لكل الناس ، في كل الأوقات والظروف ، أوفى كل الاتحادات من أى نوع . غير أن كل ما تفعله حتى ، هو إقرار مطلب للديمقراطية باعتبارها مسألة حق في أى اتحاد من أى نوع تكون الافتراضات صحيحة فيه . وسوف يبدو من المناسب أن أقول أن الأعضاء البالغين في أى اتحاد تصح فيه الافتراضات لهم حق لا يقبل التحويل في حكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية ، سواء اختاروا ممارسة هذا الحق أم لا .

والسؤال الذى يثور بعد ذلك هو هل تطبق الافتراضات على نوع الاتحاد الذى يشكله مشروع اقتصادى ، وهكذا يعنى ضمناً حقاً في العملية الديمقراطية في حكم المشروع . ونحن نحتاج بالتأكيد إلى بحث ما إذا كانت لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن قرارات مؤسسات الأعمال — مثلاً — ملزمة لمستخدميها بأية صورة مشابهة لقوانين الولاية ، وهو مطلب قد يبدو في ظاهره غير معقول بالنسبة لأناس كثيرين ، أو قد يبدو أكثر غموضاً دون شك ، وهو هل يكون المبدأ القوي للمساواة منطقياً عندما يطبق على مشروع اقتصادى .

وسوف نعود إلى هذه المسائل . ولكننا نحتاج الآن أولاً ، وبعد توضيح معاني المساواة السياسية والعملية الديمقراطية إلى بحث العلاقة بين العملية الديمقراطية ، وحقوق الملكية ، وخاصة عندما تكون هذه قد تأكدت فيما يتعلق بشركة كبرى حديثة .

حقوق الملكية إزاء

العملية الديمقراطية

يُدافع عن حق الملكية الخاصة لمشروع اقتصادى عادة على أساسين : دفاع ذرائعى ، أو نفعى ، يرى أنه مع أخذ كل شيء في الاعتبار فإن الملكية

الخاصة مفيدة - للأشخاص كأفراد ، وللمجتمع بشكل جماعي ، ولقيم مثل الكفاءة ، والتقدم الاقتصادي ، والحرية السياسية وما إلى ذلك . غير أنه وفقاً لرأى آخر شائع ، فإن للأشخاص الحق في الملكية الخاصة للممتلكات (ومن ثم للملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية) وباعتباره حقاً طبيعياً أخلاقياً بل وغير قابل للتحويل ، فإن من واجب الحكومة والقوانين أن تحميه . والحجة الواحدة لا تستبعد الأخرى ، وقد استخدمت الولايات المتحدة كلاهما طوال تاريخ البلاد .

وفي التوصية بأنه « يجب ألا يحرم أى شخص من الحياة ، والحرية ، أو الممتلكات ، بدون الإجراءات القانونية الواجبة » فإنه من الممكن تبرير الحماية الواردة في التعديل الخامس ، وبعده الرابع عشر ، بأى من الحجتين أو كلاهما . وكان من المحتم أن تبرز قضايا في ظل الدستور الجديد ، الذى دعا قضية المحكمة العليا إلى البحث فيها إذا كان الاتفاق الدستورى كان يهدف إلى حماية حق طبيعى للملك ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإلى أى مدى يكون هذا الحق الطبيعى مقيداً بالسلطة التنظيمية للمجلس التشريعى . وكانت المحكمة حريصة بشكل معتدل مدة حوالى قرن بشأن تحديد سلطة المجالس التشريعية للولايات أو الكونجرس في تنظيم المشروعات الاقتصادية . ولكن منذ منتصف السبعينيات في القرن الماضى فصاعداً ، وبينما كانت الرأسمالية الجديدة المشتركة تدعم انتصارها على القوى التى أخذت تضعف للمبدأ الزراعى ، راح القضاء يوسعون بصورة متزايدة مجال المبدأ الدستورى الجديد « حق الدين الدائم » لحماية الأعمال من التنظيم (انظر مثلاً برست ١٩٧٥ ، ٧٠٥ - ٥٤) .

غير أنه رغم أن نوعى الدفاع كثيراً ما يمتزجان معاً ، فإنهما يميلان تضمينات مختلفة جذرياً للعملية الديمقراطية . فإذا كانت الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية تُعد مجرد ترتيب مفيد ، والحكم الذاتى حق أساسى ولا يقبل التحويل ، فإن أى حق قانونى للملكية الخاصة للاقتصاد يكون أقل شأنًا من حق الحكم الذاتى ، وفي الدولة الديمقراطية ، يجب أن يكون

للشعب وممثليه الحق في أن يقرروا من خلال العملية الديمقراطية إلى أي حد يمكن لأي ترتيب معين ، مع أخذ كل شيء في الاعتبار ، أن يحقق قيمهم . ففي استطاعتهم أن يقرروا أن الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية أمر مرغوب فيه ، وأن الملكية العامة أو الاشتراكية مفضلة ، أو أن أي واحد من أي عدد لا نهاية له من المجموعات الممكنة سيكون هو الأفضل .

ولكن إذا كان الأمر على العكس ، وكانت الملكية الخاصة حقاً طبيعياً لا يقبل التحويل ، فإنه يمكن تصور أن الحق قد يكون أعلى من الحق في الحكم الذاتي ، وقد لا يكون للشعب الحق في انتهاك هذا الحق حتى من خلال العملية الديمقراطية . ورغم ذلك فإننا إذا قدرنا من منظور منفعي بحث ، فإن عواقب الملكية الخاصة قد تكون ضارة أحياناً ، ولا يترتب على ذلك بطبيعة الحال أن استطاعة الشعب أن يطالب بالسلطة لتنظيم الممتلكات حتى يمكن تجنب هذه العواقب . وعلى سبيل المثال ، فإن حقيقة أن امتلاك الممتلكات كان غير متساو إلى حد كبير ، لا تبرر في حد ذاتها محاولة إعادة توزيع الممتلكات بصورة ما لتقليل حالات عدم المساواة . وكما قالت المحكمة العليا في عام ١٩١٥ عندما اعتبرت أن قانوناً في كانساس يحرم العقود التي تمنع المستخدمين من الانضمام لنقابات العمال غير دستوري ،

ولاشك في أنه كلما وجد الحق في الملكية الخاصة ، فإنه لا بد أن تكون هناك وستكون حالات من عدم المساواة في الثروة . وهكذا فإنه من الطبيعي أن يحدث أحياناً أن الأطراف التي تتفاوض لإبرام عقد ما ليست مقيدة بصورة متساوية بالظروف . . . ولما كان من البديهي أنه إذا لم يحتفظ بالأشياء على المشاع ، فإن بعض الأشخاص لا بد أن تكون لديهم ممتلكات أكثر من الآخرين ، لأنه من المستحيل في طبيعة الأشياء تأييد حرية التعاقد والحق في الملكية الخاصة بدون الاعتراف في نفس الوقت بأن هذه الحالات من عدم المساواة في الثروة مشروعة ، والتي هي نتائج ضرورية لمساواة هذه الحقوق .

(كوباج ضد كانساس ، ٢٣٦ يو. إس. أ. [١٩١٥] ؛ في برست ، ٧٣٤)

هل يمتلك الناس حقاً أخلاقياً أساسياً للملكية الخاصة مماثلاً لحقوقهم الأساسي وغير القابل للتحويل في حكم أنفسهم ؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يتعارض نوعاً الحقوق أحدهما مع الآخر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فهل يعتبر أحدهما أعظم من الآخر ؟ وكما أننا بحثنا الأسس التي تبرر المطالبة بحق أساسي للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية ، فسنبين في حاجة الآن إلى استكشاف الحجج المنطقية ، التي تميز حقاً أساسياً للملكية مشابهاً — بل ربما كان أعظم — للحق في العملية الديمقراطية .

ومنذ بداية وجود دولتنا ، وقبل ذلك بالفعل ، حصل السؤال الخاص بالأولوية النسبية للديمقراطية والملكية على رددين متناقضين أساساً . غير أن شدة التناقض بين هذين الرددين المتضارين أسدل عليها الصمت بخلفية من الاتفاق ، وهو اتفاق برز في وقت مبكر ، ودخل الوعي الأمريكي بعمق . ففي المجالات حول الأولوية النسبية للملكية والديمقراطية في نصف القرن الأول من الجمهورية ، كان المتحدثون من كلا الجانبين يميلون إلى افتراض أن للأفراد حق طبيعي في التملك يجب أن تقوم الحكومات بحمايته . كما كان كل من الجانبين يميل أيضاً إلى الاعتقاد بأن السلطة والتملك يسيران معاً كأمراً واقع . وسيتفق المتحدثون من كلا الجانبين على الأرجح مع « بنيامين ليه » ، وهو من زعماء القوى المحافظة المناصرة للملكية ، عندما قال في مؤتمر فيرجينيا الدستوري في ١٨٢٩ - ٣٠ :

« إن السلطة والممتلكات قد ينفصلا فترة من الوقت ، بالقوة أو الخداع — ولكنها لا يفترقان قط . إذ أنه بمجرد الشعور بوخزة الانفصال . . . فإن الممتلكات سوف تشتري السلطة ، أو السلطة سوف تأخذ الممتلكات . وبأى من الطريقين فلا بد من انتهاء الحكم الحر » .
(في بيترسون ١٩٦٦ ، ٣٣٨)

ورغم ذلك ، فقد اختلف الجانبان حول أولويات أساسية . فمن ناحية ، يتمسك مؤيدو التملك بأن المساواة السياسية لا بد أن تنتج في النهاية

حقوق التملك . وفي الثلاثي الشهير للحياة ، والحرية والتملك ، ينبغي أن يأخذ التملك الأسبقية .

ويمضى « ليه » لى يؤكد أنه لا يترتب على ذلك أنه نظراً لأن كل الناس قد ولدوا متساوين ، ولهم حقوق متساوية في الحياة ، والحرية ، والملكية التى يستطيعون الحصول عليها بواسطة الصناعة الشريفة ، ومن ثم فإن كل الناس قد يطالبون بحق ، في مجتمع راسخ ، سلطات سياسية متساوية — وخاصة ، سلطة متساوية للتصرف في ممتلكات الآخرين .
(بيترسون ، ٣٤٧ - ٤٨)

وعلى العكس فإن أولئك الذين أيدوا هدف الديمقراطية ، أصرروا على أن حق الشخص في حكم نفسه ، وبالتالي في المساواة السياسية ، أكثر أمناً من الحق في الملكية . ورغم أن جيفرسون ربما يكون قد تردد ، فإنه يبدو أن رأيه الذى استقر عليه هو أن حق الملكية اجتماعى أكثر منه طبيعى ، وأن التملك ليس أسبق كثيراً بالنسبة للمجتمع كشيء يعتمد عليه .

وقد كتب قبل وفاته بعدة سنوات قائلاً : « إنها مسألة تدعو للنظر ، وهى ما إذا كان أصل أى نوع من الملكية مستمد من الطبيعة على الإطلاق . . . فالملكية الثابتة منحة من القانون الاجتماعى ، وقد أعطيت في وقت متأخر من مسيرة المجتمع » .
(شلاتر ١٩٥١ ، ١٩٨)

إن تبعية التملك هذه للمجتمع تتفق مع إغفال جيفرسون الواضح لحق التملك قبل ذلك بنصف قرن في ادعائه بأنه من بين الحقوق الفطرية التى لا تقبل التحول ، التى وهبها الخالق لكل الناس مثل حق الحياة ، والحرية والسعى إلى السعادة (ويلز ، ١٩٧٨ ، ٢٣٧ - ٣٨) .
وكان الجدل السياسى يؤدي من حين إلى آخر إلى إثارة هذه الآراء

المتضاربة . ولعل الخلاف لم يكن أكثر وضوحاً في هذا مما ظهر في العديد من المؤتمرات الدستورية للولايات في العشرينيات من القرن الماضي ، والتي واجه فيها متطلبات التملك من أجل حق الاقتراع العام تحدياً .

وقد أعلن المستشار كنت بصراحة في مؤتمر نيويورك في ١٨٢١ : « إن حق الاقتراع العام يعمل إلى أن يعرض للخطر حقوق التملك ، ومبادئ الحرية . والفكرة القائلة بأن كل رجل يعمل يوماً على الطريق ، أو يتخدم ساعة بلا عمل في الميليشيا مؤهل للحق في مشاركة على قدم المساواة في سلطة الحكومة بأسرها ، أمر غير معقول للغاية وليس له أى أساس من العدالة » .
(بيترسون ، ١٩٤ - ٩٥)

وكما نعلم فإن المحافظين أمثال « كنت » في نيويورك ، و « ستورى » في ماساشوسيتس ، و « ليه » في فيرجينيا الذين كانوا يسعون إلى حماية امتيازات التملك ضد مطالب الديمقراطية قد هزموا جميعاً وبسهولة نوعاً ما . وكانت هزيمتهم مناوشة في التقدم الأكبر نحو النصر الحاسم لايدولوجية ديمقراطية قدمت حلاً للصراع بين التملك والديمقراطية . ولم يتضمن هذا الحل شيئاً أقل من القضاء على الصراع كلية .

وكان أصحاب النظريات السياسية منذ العصور القديمة يفترضون بصورة عامة ، أن أى صراع بين الديمقراطية وحقوق التملك لن يتجه إلى الظهور إلا إذا وزعت الممتلكات بصورة غير متساوية . وكلما كان انعدام المساواة أكبر ، زادت فرصة الصراع كما هو مقترض . وقد يسمى المرء ذلك المشكلة الجمهورية الكلاسيكية لتوزيع السلطة والممتلكات . غير أنه من الممكن فهم هذه المشكلة بطريقتين : أن الديمقراطية قد ينظر إليها باعتبارها خطراً على حقوق التملك ، أو أن حقوق التملك قد تعتبر خطراً على الديمقراطية . والواجب في النظرة الأولى هو تأمين حقوق التملك ، ويأتى الخطر من المساواة السياسية . إذ لو أن المواطنين كانوا متساوين سياسياً ، ولكنهم غير متساوين

اقتصادياً ، فإن الأقل مصلحة سوف يتحدثون ضد الأكثر مصلحة ، وإذا كان الأقل مصلحة هم الأكثر عدداً ، فإن العملية الديمقراطية سوف تتيح لهم الإضرار بحقوق التملك لمن هم أكثر مصلحة . والأغلبية التي تتكون من هم أقل رخاء سوف تتمكن من استخدام مساواتها في الدولة لكي تضع يدها على ممتلكات الأقلية الأكثر ثراء .

وعلى العكس من ذلك فإن النظرة الثانية تفترض أن الخطر يقترب من الانهيار المضاد . إذ أن الموارد السياسية يمكن تحويلها إلى موارد سياسية إلى حد ما . فإذا كان المواطنون غير متساوين في الموارد الاقتصادية ، فمن المحتمل أن يكونوا غير متساوين في الموارد السياسية ، وتكون المساواة السياسية مستحيلة التحقيق . وفي الحالة القصوى ، سوف تمتلك أقلية من الأغنياء موارد سياسية أكبر كثيراً من بقية المواطنين ، بحيث يديرون الدولة ويسيطرون على أغلبية المواطنين ، وإفراغ العملية الديمقراطية من كل مضمون .

ومن ثم فإن الحل الوحيد الذي ينسجم مع حكومة جمهورية كان واضحاً : وهو أنه يجب أن توزع الموارد الاقتصادية بشكل ما بصورة متساوية تقريباً ، بما يكفي على أية حال لتجنب وجود أعداد ذات شأن من الفقراء والأغنياء . وقد نستطيع أن نسمي هذا « الحل الجمهوري الكلاسيكي » وهو حل تبناه واضعو النظريات السياسية المتعاطفون مع حكومة الشعب ، من أرسطو حتى روسو .

وقد قبل كل من الجانبين تلك الآراء الكلاسيكية بشأن توزيع الممتلكات في المناقشات الأمريكية الأولى حول حق التملك إزاء الديمقراطية . غير أن كل جانب شاهد الخطر قادماً من الاتجاه المضاد . وفي مؤتمر ماساشوستس ١٨٢٠ - ٢١ ، وبعد الإشادة بنعم حق التملك ، لفت القاضي ستوري (وكان يرمز في بداية حياته العملية الطويلة) الأنظار إلى المشكلة الجمهورية الكلاسيكية بقوله :

« إن حق الاقتراع العام . . . لن يستطيع أن يوجد طويلاً في مجتمع به قدر كبير من عدم المساواة في الملكية . وسوف يضطر أصحاب الضياع في مثل هذه الحالة إما إلى تقييد حق الاقتراع العام بصورة ما ، وإما أن مثل هذا الحق للاقتراع العام سوف يؤدي عما قريب إلى تقسيم الممتلكات . ومن طبيعة الأشياء فإن هؤلاء الذين ليست لديهم ممتلكات ويرون جيرانهم يقتنون أكثر كثيراً عما يمتلكون أنهم في حاجة إليه ، لا يمكن أن يكونوا مؤيدين لقوانين وضعت لحماية الممتلكات » .

(في بيرسون ، ١٠٠)

ومع ذلك فإن كلا الجانبين مالوا إلى الاتفاق على أن أفضل حل سوف يكون الانتشار الواسع للموارد الاقتصادية ، والتي تعنى في الولايات المتحدة الممتلكات . وكان ستورى يرى بالفعل أنها « الجزء من الحكمة السياسية ، لتأسيس حكومة على الممتلكات ، وإيجاد مثل هذا التوزيع للممتلكات ، بواسطة القوانين التى تنظم انتقالها وعدم تحويلها بالنسبة لمصالح الأغلبية العظمى من المجتمع التى فى حماية الحكومة . وتلك كما أتصور هى النظرية الحقيقية والتطبيق الفعلى فى مؤسستنا الجمهورية » (بيرسون - ١٠٠) . وهذا الرأى ليس على عكس جيفرسون الذى يرى أنه فى حين أن « التقسيم المتساوى للممتلكات أمراً غير عملى . . . فإن أعضاء المجالس التشريعية لا يمكنهم ابتكار الكثير جداً من الوسائل لتقسيم الممتلكات إلى أجزاء صغيرة » (شلاتر ، ١٩٦) . وهكذا تبنى كلا الجانبين الحل الجمهورى الكلاسيكى .

ووافق الجانبان بعد ذلك على أنه من أجل ضمان الانتشار الواسع للممتلكات الذى سوف تتطلبه الجمهورية الأمريكية ، فإن الأمر سوف يحتاج إلى بعض التنظيم . غير أنه من السهل أن نرى أن مدى التنظيم الذى قد تتطلبه دولة ديمقراطية يتوقف على التوزيع المبدئى للممتلكات فى تلك الدولة ، والمدى الذى يقوم فيه النظام الاقتصادى ذاته ، مستقلاً عن أى

تنظيم ، بإحداث مساواة أو عدم مساواة في توزيع الممتلكات . فإذا كانت الأحوال تنتج بشكل طبيعي ، ويمكن توقع أن تستمر في إنتاج انتشار واسع للموارد الاقتصادية يكفي لدعم ومساندة المساواة السياسية ، فلن يكون من الضروري أن يضع النظام الحاكم أى تنظيم أو القليل منه فقط . وسوف تعنى مهمة ضيان الانتشار الملازم نسبياً للممتلكات بنفسها في الواقع — إنه الظرف المثالي للحل الجمهورى الكلاسيكى .

ومن الممكن أن نطلق على نظام من هذا النوع اسم « نظام للمساواة ذو تنظيم ذاتى » . وبدون الإفراط في المبالغة ، فإن هذا الظرف السعيد الحظ يمكن تشبيهه بالظروف بين الأمريكين — أو بالأحرى الذكور البيض من الأمريكين — وهو ما وصفه توكفيل في كتابه « الديمقراطية في أمريكا » . وكانت الأحوال في أمريكا حوالى الوقت الذى زار فيه الولايات المتحدة ، قد قاربت الحل الجمهورى الكلاسيكى على وجه التقريب ، حيث كانت تبدو مخاوف المحافظين أمثال ستورى ، وكنت ، ولية تبدو مثل كوابيس العجائز . وكانت أيديولوجية المذهب الجمهورى الزراعى الديمقراطى مبهتجة بانتصارها . وهذه الأيديولوجية تقدم وعداً بإنشاء جمهورية من المزارعين توزع عليهم الممتلكات من الأراضى . وكان هذا الاحتمال في جزء جوهري منه ليس نتيجة قرار جماعى متأن ، بل ما أسماه توكفيل أسباباً « عرضية » . وكان لدى الأمريكين إمكانية الحصول على إمدادات شاسعة من الأراضى التى كان في استطاعة القليل من الاحتيال والخداع ، والعنف ، والنهب انتزاعها من سيطرة سكانها الأصليين ، وخاصة أن « سيطرتهم » كانت تمارس غالباً بأسلوب مسلم بواسطة عدد صغير للغاية من الأهالى . ورغم أن تفريق الملكية قد يتطلب بعض التنظيم ، فإنه لن يحتاج إلى الكثير . وحتى قانون منازل الأسر جاء متأخراً وغير فعال بعض الشيء . فهو لم يصل عند بدء الجمهورية الزراعية الأمريكية ، بل بعد ذلك بقليل ، عندما كانت الشمس الزراعية قد تجاوزت

فروتها ، وقد قدم مجرد إسهام متواضع للملكية المزارع - فقد وزع ٦٠٠ ألف مزرعة فقط من بين زيادة بلغت حوالى أربعة ملايين مزرعة بين ١٨٦٠ و١٩٠٠ ، و٨٠ مليون فدان فقط من بين أكثر من ٤٣٠ مليون فدان أضيفت إلى جملة الأراضي في المزارع خلال تلك الفترة (بلوم وزملاؤه ١٩٦٣ ، ٤٠٧) .

ولكن أحوال الأمريكيين في عصر توكفيل كانت أمراً استثنائياً من الناحية التاريخية ، وكان هناك عدد قليل من الدول الأخرى محظوظاً إلى هذا الحد . وقد أخذ الحظ الأمريكي في التلاشى عندما استبدل نظام اقتصادى أحدث قدراً عادلاً من المساواة بين المواطنين البيض الذكور ، بدون الكثير من التخطيط ، والتنظيم ، أو قرار جماعى متأن ليحل محله النظام الثورى الجديد للرأسمالية المشتركة . وبحلول عام ١٩٠٠ - بل وقبل ذلك - كان واضحاً بصورة متزايدة أن أيديولوجية الجمهورية الزراعية الديمقراطية قد ظهرت خلال فترة غير مألوفة في تاريخ العالم - لحظة ذات أهمية غير عادية ، ولكنها مع ذلك لحظة . إذ أن النظام الزراعى الاجتماعى كان محكوماً عليه بأن تحمل محله الرأسمالية المشتركة بشكل كل . وباعتبارها قوة خارجية غير منظمة ، فإن الرأسمالية المشتركة سوف تحدث بصورة آلية حالات حادة من انعدام المساواة في توزيع الممتلكات والموارد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

ومع ذلك ، فإنه خلال ما أسماه جون م . بلوم بحق « واحدة من أعجب حالات انعكاس الأوضاع في تاريخ الفكر السياسى » قام المؤيدون الجدد لحق التملك - الذين كانوا خلفاء لكل من ستورى ، وكنت ، ولية في ولائهم لحق التملك على الديمقراطية - بتغيير الكثير من الأفكار الأساسية للأيديولوجية الديمقراطية السائدة ، إلى تبرير للنظام الاقتصادى الجديد . « لقد أصبح الإنسان إنساناً اقتصادياً ، والديمقراطية تتهازل مع الرأسمالية ،

والحرية بالتملك واستخداماته ، والمساواة بفرص الكسب ، والتقدم بالتغيير الاقتصادي وتكديس رؤوس الأموال » (بلوم وزملاؤه ، ٤٣٢) .

وكان الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لأهدافنا ، أن هؤلاء المحافظين الجدد المتطرفين نجحوا بصورة تثير الدهشة في تحويل التبرير الأيديولوجي للملكية الخاصة ، الذي كان في صميم الأيديولوجية الأقدم للجمهوريين الزراعيين الديمقراطيين ، إلى الملكية المشتركة . وكما يمكن أن يرث نظام سياسى جديد أحياناً شرعية النظام القديم الذى حل محله ، فإن شرعية الملكية الخاصة التى كانت راسخة بعمق فى الأيديولوجية الأقدم والوعى الأمريكى ، انتقلت إلى النظام الاقتصادى الجديد . وكان الانتقال كاملاً إلى حد أن الملكية المشتركة أصبحت بمثابة تحديات أساسية ربما كانت أقل فى الولايات المتحدة عنها فى أية دولة أخرى فى العالم ، وبالتأكيد فى أية دولة أوروبية . ومن قضية لوكنر ضد نيويورك فى عام ١٩٠٥ (١٩٨ - الولايات المتحدة - ٤٠) إلى قضية مورهد ضد تيبالدوفى عام ١٩٣٦ (٢٩٨ - الولايات المتحدة - ٥٨٧) ساعدت المحكمة الأمريكية العليا فى عملية التحول الأيديولوجى ، بمنح الشركات الكبرى حصانات دستورية من تنظيمات الولايات والحكومة الفيدرالية .

وهكذا اكتسب نظام اقتصادى يحدث عدم مساواة بصورة تلقائية فى توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية الشرعية - جزئياً على الأقل - بإلباس نفسه ثياباً أيديولوجية عفى عليها الزمن ، كانت الملكية الخاصة فيها لا يتم تبريرها على أساس أن الانتشار الواسع للممتلكات سوف يدعم المساواة السياسية . وقد نتج عن ذلك ، إن الأمريكيين لم يسألوا أنفسهم قط بصورة مطردة أو بأعداد كبيرة عما إذا كان أى بديل للرأسمالية المشتركة قد يكون أكثر توافقاً مع التزامهم بالديمقراطية .

الرأسمالية المشتركة والحق في الملكية الخاصة

لتأمل الحجة التالية :

- (١) إن لكل شخص الحق في الحرية الاقتصادية .
- (٢) إن الحق في الحرية الاقتصادية يميز الحق في الملكية الخاصة .
- (٣) إن الحق في الملكية الخاصة يميز الحق في الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية .
- (٤) إن الحق في المشروعات الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة يميز وجود شركات كبيرة الحجم مملوكة ملكية خاصة .
- (٥) إن الحق في الملكية الخاصة لمشروعات مشتركة لا يمكن أن يقيد كما ينبغي بواسطة العملية الديمقراطية .

والبيانات الأربعة الأخيرة تتضمن نتائج لا تتفق مع مقدماتها المنطقية .
فالفرض الأخير على سبيل المثال يتضمن نتيجة مخالفة للمنطق ، لأن تعبير « الحق » غامض . فالحق قد يكون قانونياً ، ولكنه غير مضمون دستورياً ، كالحق الذى كان للمدخنين يوماً في أن يدخنوا في المطاعم والأماكن العامة الأخرى . وقد يكون الحق يحميه الدستور ، ولكنه غير أخلاقي ، مثل الحق في امتلاك العبيد في فيرجينيا قبل الحرب الأهلية . فإذا انتهك نظام قانونى حقاً أخلاقياً أساسياً ، فإننا يجب أن نشجب النظام القانونى إلى هذا الحد باعتباره انتهاكاً غير سليم لحق أخلاقى أساسى ، ونسعى إلى تغييره . والحق في الحكم الذاتى ، ومن ثم في العملية الديمقراطية هو بالتأكيد واحد من أكثر الحقوق الأخلاقية الأساسية جميعاً . وسواء كانت الملكية الخاصة للمشروعات

الاقتصادية هي أيضاً حقاً أخلاقياً أساسياً فهذه هي القضية على وجه الدقة فإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن التعديل الخامس السابق ذكره يكون مغالفاً للمقدمات المنطقية .

ولكنني لست أرى كيف يتسنى أن تكون الملكية الخاصة للمشروع المشترك حقاً أخلاقياً أساسياً . ويتطلب الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج القفز فوق سلسلة من العقبات المنطقية . وحتى إذا جاز لنا أن نفترض أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً في الحرية السياسية ، فإن ذلك لا يستتبع أن يكون لكل شخص حق أخلاقي أساسي في الملكية الخاصة . وحتى إذا افترضنا أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً في الملكية الخاصة ، فإن ذلك لن يستتبع أن المشروعات الاقتصادية يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ، وأن تدار لحساب حملة الأسهم ، وأن تكون إدارتها أقل كثيراً لمصالح المديرين . ونحن لا يمكننا أن نتخطى حتى في تأمين حيافة القميص الذي أردتبه أو النقود التي في جيبى ، إلى حق أخلاقي أساسي للحصول على أسهم في شركة IBM آلات العمل الدولية ، وبعد ذلك مباشرة الحقوق التي تنقلها حيازات الأسهم بصورة قانونية .

ولكن قد يعترض البعض بقوله : أليست الملكية حقاً طبيعياً ، كما زعم لوك ؟ أليس لنا حق أخلاقي في الحياة ، والحرية ، والتملك ؟ إن التأكيد بأن الملكية الخاصة حق طبيعي والوقوف عند ذلك فقط هو بمثابة عدم قول أى شيء على الإطلاق . وفي البداية فإن حقيقة التأكيد ليست أمراً بدئياً بكل تأكيد . وعلاوة على ذلك ، فإنه حتى لو صح هذا ، فإن الحق الطبيعي للتملك قد يتعارض مع حقوق طبيعية أخرى . ومن التأكيد الصريح للتملك باعتباره حقاً طبيعياً ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كان تابعاً لحق طبيعي في الحكم الذاتي — كما اعتقد جيفرسون — أم أنه أعظم منه ، كما زعم كنت ، وستورى . كما أن مثل هذا الحق الطبيعي إذا وقف وحده ، لا يؤيد

المطالبة بالملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية .

وهناك صعوبة أخيرة تحيط بكل مطالبة بالتملك كحق أساسى مساوٍ أو أعظم من الحق فى الحكم الذاتى . فالحق القانونى للتملك كما يعرفه كل من يدرس القانون ليس حقاً مفرداً ، إنه مجموعة من الحقوق ، والامتيازات ، والواجبات والمسئوليات القانونية . وما كان يسمى فكرة الملكية « الكاملة » أو « اللبرالية » يستلزم الحق فى الحياة أو « السيطرة المادية الخاصة على الشئ المملوك » ، والحق فى الاستخدام ، والحق فى الإدارة ، والحق فى الحصول على دخل من الشئ المملوك ، والحق فى رأس المال ، أى فى « السلطة لتحويل ملكية الشئ » واستهلاكه ، وتبديده وتعديله أو تدميره ، والحق فى التأمين ضد المصادرة ، وسلطة إمكانية النقل ، وغياب شرط واحد لحقوق المرء فى الملكية ، « واجب الامتناع عن استخدام الشئ بطرق معينة تضر بالآخرين » ، والمسئولية القانونية عن جعل الشئ يؤخذ لسداد دين ما « وجود قواعد تحكم إعادة حقوق الملكية التى سقطت بالتقادم » (أونوريه — المستشهد به فى بيكر ١٩٧٧ - ١٩) . وإذا كان تأكيد الحق الطبيعى للملكية مقصود به أن يشمل كل هذه الخصائص ، فإن الطلب يكون إذن متسعاً للغاية إلى حد أن قدراً كبيراً مما يعتبر بصورة خاصة قانونياً وتقليدياً لن يفى به . وعلينا أن نستنتج أنه ليس هناك أى نظام قانونى قط يؤيد بشكل كامل طلب الحق الطبيعى فى الملكية . وعلى العكس ، فإنه إذا كان منع الاستخدام يفسر أيضاً بتوسع ، فإن مجال الحق الطبيعى للملكية قد يكون ضيقاً للغاية ، ومجال التنظيم متسعاً للغاية ، بحيث يجعل الطلب بلا معنى تقريباً . ومن ثم فإننا نقول فى النهاية أن مجرد طلب الملكية الخاصة باعتبارها حقاً طبيعياً لن يقودنا إلى شئ . فإن لنا الحق لا فى مجرد تبرير على أساس تفكير منطقى ، وليس مجرد الجزم به ، بل وإلى بعض التحديد أيضاً لنطلق مثل هذا الحق .

ولست أعرف أى تبرير للملكية الخاصة وتحديد نطاقها يستند إلى تفكير

منطقي ، سوف يبرر أيضاً طلب الملكية الخاصة لمشروعات موجودة بصورة مشتركة . ونظرية روبرت نوزيك عن الأهلية ، على سبيل المثال ، أضحى من أن تبرر الملكية المشتركة ، إذ أن نظريته تؤكد أنه ليس من حق أحد حيازة (ممتلكات) إلا بواسطة تطبيقات متكررة لمبدأين هما : أن الحيازة ينبغي أن تكون قد تمت أصلاً بصورة صحيحة ، ولا بد من أن تكون قد انتقلت بصورة صحيحة من شخص له أصلاً الحق في الحيازة . ويسمح نوزيك - كوسيلة لإفلات الحيازات التي تم الحصول عليها أو انتقالها بصورة غير مشروعة بأن يتم تصحيح المظالم السابقة (١٩٧٤ ، ١٥٠ - ٥٣) . ولكن ليس هناك من لديه أدنى قدر من المعرفة بتاريخ المشروعات الاقتصادية في هذه البلاد ، وربما في غيرها ، يريد أن يزعم - كما اعتقد - أن الحيازات المشتركة تفي بمتطلبات نوزيك الصارمة . كما أن نوزيك نفسه لم يزعم ذلك . وإذا كانت المشروعات الأمريكية المشتركة مطالبة إما أن تحتاز اختبارات نوزيك أو تجرد أنفسها من ممتلكاتها ، فسوف نشهد عمليات تعرية واسعة ، وسوف يجوز أسلاف واضعي اليد الأول ملكية الكثير من ممتلكاتنا العقارية ، أو يحصلون على تعويضات سخية . والرأسمالية الأمريكية المشتركة تحمل بالتأكيد شياً ضئيلاً للإطار الخاص الذي وضعه نوزيك عن المدينة الفاضلة .

إن نظريات العمال بشأن اقتناء الممتلكات ضيقة للغاية وفي نفس الوقت واسعة للغاية . فإن نظرية لوك مثلاً ضيقة جداً ، لأنها تتطلب ألا يأخذ الشخص أكثر مما يستطيع أن يستخذه ، وأن يترك « ما يكفي ويكون جيداً » للآخرين (لوك [١٦٨٩] ١٩٧٠ ، ٣٠٦) ، ولكنها في نفس الوقت واسعة للغاية .

رغم أن الأرض ، وكل المخلوقات الأدنى مرتبة ملكية شائعة لكل الناس ، فإن كل إنسان له ملكية في شخصه ذاته . وليس لهذا النكرة أي حق إلا في نفسه . وقد يكون لنا أن نقول ،

أن عمل جسمه ، وسهل يديه ، هو له . وكل ما ينقله بعد ذلك من الدولة ، مما تقدمه الطبيعة ، وتركته فيها ، وما قد يخلط عمله به وأضاف إليه شيئاً مملوك له ، فإنه بذلك يجعله ملكاً له .

(لوك ، ٣٠٥ - ٦)

ومها كان اعتقاد المرء في صحة فكرة لوك عن العمل باعتباره مبرراً للملكية الخاصة - وهناك أسباب مقنعة لرفضها (قارن بيكر ، ٣٢ - ٤٨) ، فإنها لا يمكن أن تبرر ملكية شركة بواسطة حملة الأسهم . إذ يقول لوك في تبريره أن الذين يعملون لإنتاج سلع وخدمات - أي العمال والمستخدمون - هم وحدهم الذين يكون لهم حق امتلاك السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة ، فضلاً عن ذلك ، أنه لن يكون لأحد حق امتلاك الأرض ، أو كسب ريع من الأرض ، بل أن أولئك الذين يكدهون لتحسينها سيكون لهم الحق في ثمار عملهم .

كما أن الملكية المشتركة ليست أفضل من ذلك في تبرير ميل ، لأن متطلباته متشددة للغاية . فهو يرى أن لك الحق في امتلاك شيء لم يكن ليوجد لولا عملك ، وعلى شريطة أن يكون عملك أيضاً « فوق ما هو مطلوب أخلاقياً أن يفعله المرء للآخرين » و« ألا يفقد الآخرون شيئاً باستبعادهم منه » (بيكر ، ٤١) . وتبرير ميل لا يستبعد امتلاك الأرض فحسب ، ولكنه مثل لوك ، يقصر الحياة الأولية على المنتجين . ومن ثم فإن دفاعه - مثل لوك - ضيق للغاية وواسع للغاية لكي يبرر الملكية الخاصة للشركات بواسطة حملة الأسهم .

وكثيراً ما يعتبر أن ملكية المؤسسات (والإشراف الإسمى) عليها بواسطة حملة الأسهم من الممكن تبريرها على أسس عملية وقانونية معاً . وإن الأساس العمل هو الحاجة إلى رؤوس أموال . ولكن السؤال العمل هو ما إذا كان أولئك الذين يقدمون رأس المال يجب أن يمتلكوا بالضرورة المشروعات التي

أصلها برؤوس الأموال والإشراف عليها . ومن الممكن ، من حيث المبدأ فصل مهمة تزويد المشروعات برؤوس الأموال عن حقوق الملكية والإشراف . وفي التطبيق ، تقدم رؤوس الأموال من خلال قروض وسندات لا تستيع ملكية المشروعات التي عليها الدين والإشراف عليها . وحتى في بعض الدول التي لديها اقتصاد رأسمالي مشترك ، كاليابان ، وألمانيا ، تقدم المؤسسات المالية نصيباً أكبر كثيراً من رأس المال ، وتحصل الأسهم العادية على نصيب أصغر بالنسبة لها ، مما في الولايات المتحدة . ومن الواضح أن أى بديل للرأسمالية الاشتراكية سيكون عليه أن يحل المشكلة العملية عن كيفية إمداد المشروعات الاقتصادية برؤوس الأموال .

ولكن المسألة موضع الخلاف هنا ليست ما إذا كانت المشروعات الاقتصادية تحتاج رؤوس أموال ، إذ أنها تحتاجها فعلاً ، أو ما إذا كان من الممكن العثور على بدائل عملية للملكية وإشراف حملة الأسهم ، بل هي ما إذا كان أى بديل للملكية والإشراف الإسمى بواسطة حملة الأسهم سيكون من الضروري أن ينتهك بعض المطالب الأخلاقية الأساسية .

ويقال أحياناً أن الملكية بواسطة حملة الأسهم تبرر على أساس أن لحملة الأسهم حقاً أخلاقياً في مكافأة مقابل تضحياتهم باستخدام أموالهم . ولكن ماذا يضحون ؟ إن الإجابة على ذلك بأنهم يضحون بفرص أخرى للاستثمار هي افتراض بصفة سؤال ، إذ أن السؤال بالضبط هو هل لهم الحق في مكافأة عن استثمارهم ؟ والقول بأنهم يضحون بالاستهلاك أمر يثير الضحك ، إذا راعينا تركيز الملكية المشتركة في أيدي مؤسسات ومستثمرين من الأغنياء . بل أن الأكثر إفحاماً هو أن الحاجة من التضحية سوف تبرر في أفضل الأحوال عائداً للتضحية ، ولا يبرر السيطرة . وسوف أفترض أن العمال يضحون من حياتهم بالعمل أكثر مما يضحى المستثمرون باستثماراتهم . وأخيراً ، فإن الحاجة سوف تخاطر بأن تدور في حلقة ، إلا إذا طبقت بشكل ضيق للغاية بحيث لا تصلح

عندئذ لتبرير التكوين الحالى للملكية فى الولايات المتحدة . فإذا سرقنى أحد ، ثم اتفق اللص معى بعد ذلك على أن يأخذ نصف نقودى فقط ويترك لى النصف الآخر ، فإن اتفقتا لن تكون له قوة أخلاقية ولا قانونية ، وهو ما سوف يكتشفه اللص إذا قبض عليه . وهكذا أيضاً إذا استثمر الملاك عائدات من ممتلكات كانت مملوكة قبل ذلك ، وعندئذ لن يكون لهم حق فى عائدات من استثمارهم الحالى إذا لم يكن لهم الحق فى تلك الممتلكات التى كانت مملوكة من قبل . ومن ثم فإن القول بأن لهم الحق فى عائد لأنهم ضحوا باستخدام أموالهم يفترض صحة المسألة موضوع الخلاف بالضبط ، وهو : هل يمثل مالهم عائداً من ملكية الممتلكات ، وأن لهم حقاً فى هذه الأموال ؟

ويدافع عن الممتلكات الخاصة أحياناً بأنها ضرورية للحرية . فإذا كان المقصود هو أن لكل شخص حرية طبيعية فى الحصول على ممتلكات خاصة وحيازتها ، ومن ثم فإنه لا يمكن تبريرها لإضعاف هذه الحرية الطبيعية ، ومن ثم فإن الاستنتاج مفترض فى المقدمة المنطقية ، ونبقى نحن مع التأكيد الصريح غير المؤيد عن الحق الطبيعى . وإذا كان المقصود هو أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً فى أن يفعل ما يشاء مادام لا ينتهك حقوق الآخرين ، فإن الحجة عندئذ تفترض صحة المسألة التى نحن بصدددها . ويعترف لورنس بيكر ، الذى يحاول أن يستمد حقوق الملكية من الحرية السياسية ، بأن أقل ما يمكن هو :

إن خصائص أى نظام للحرية السياسية تكفى لتقديم تبرير للملكية بوجه عام تنتج قيوداً هامة على ما يمكن امتلاكه بصورة مشروعة - وبأى الطرق يمكن امتلاكه . وحيثما يكون المورد الضرورى للبقاء قليلاً ، أو غير قابل للتجدد ، أو قابل للاستنفاد بالاستيلاء عليه ، أو إساءة الاستخدام ، فإن للملكية غير المقيدة لن تتمشى مع التبرير العام للملكية (من الحرية) . وكذلك فإنه حيث يمكن استخدام شيء ما للتدخل فى حرية شخص آخر فى

البقاء ، فإنه ينبغي تقييد حقوق الملكية . . . بل أن أنظمة الحرية الأكثر توسعاً . . . سوف تضع قيوداً أخرى على الملكية .

(بيكر ، ٧٧ - ٧٨)

وإذا كان الأمر لمجرد أن أغلب الموارد « اللازمة للبقاء » قليلة ، فإن الحجة لن تكون كافية بالكاد لتبرير الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية ، وقد تستخدم لمعارضتها .

وهناك تبرير أقوى كثيراً للتملك مستمد من الحرية السياسية وهو الحجة القائلة بأن ممارسة الحريات السياسية يتطلب بصورة نموذجية استخدام موارد ، ومن ثم فإن الحصول المؤكد والمشمول بالحماية على الموارد يعتبر شرطاً ضرورياً لممارسة الحرية السياسية . واعتقد أن هذه الحجة صحيحة . ولكنها في الأغلب سوف تبرر ما أطلقت عليه قبلاً الحرية الاقتصادية لا الملكية الخاصة ، وليست بالتأكيد الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية . فضلاً عن أنها مثل الكثير من الحجج الأخرى سوف تبرر الوصول إلى حد أدنى من إمدادات الموارد - أي الحد الأدنى المطلوب لممارسة الحقوق الديمقراطية مثلاً - ولكن ليس الحق في حيازة إمدادات كبيرة من الموارد بلا حدود .

وهناك تبرير آخر لحق الملكية تعرضه مناقشات أنصار المذهب النفعي . ولكن الصعوبة بالنسبة لحجج النفعية ، هي أنها تتطلب مجموعة من الافتراضات إذا سلمنا بالحقائق . وأي حجة عن النفعية لا يمكن أن تنشأ حقاً باعتباره حقاً طبيعياً ، غير قابل للتحويل ، أو غير قابل للإبطال . إذ أن الحق الذي يمكن تبريره باعتباره نافعاً مع التسليم بمجموعة من الحقائق ، سوف يشجب باعتباره ضاراً بمجموعة أخرى معينة . ومن ثم فإنه من وجهة نظر نظرية المنفعة ، لن يتسنى الدفاع عن الرأسمالية المشتركة ، والملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية ، بل وإنشاء ملكية خاصة ، بالاستنتاج

بالحقوق الرأسمالية . والقضية الوحيدة موضع الخلاف هي نفعيتهم ، إذا قورنت بحلول أخرى ممكنة ، بعد أن يؤخذ في الاعتبار المدى الكامل للقيم الوثيقة الصلة بها : تأثيراتها على العوامل الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحقوق السياسية ، والعدالة ، والكفاءة ، والحرية الاقتصادية .

إن الاستنتاجات التي يمكن استخراجها من هذه المناقشة حول الملكية هي ، كما يبدو :

إنه ليس هناك بين الحجج المنطقية الشهيرة عن الملكية الخاصة باعتبارها حقاً أساسياً ، مقارنة بالحق الأساسي في الحكم الذاتي ما يعتبر مقنعاً ، إما لأن الأسس القائمة عليها غير مقنعة ، أو لأن نطاق الحق محدد بشكل غير مقنع . أو كليهما معاً .

وليس هناك أيضاً أية حجج على أسس منطقية للملكية الخاصة تبرر أي حق في حيابة الملكية الخاصة بلا حدود . بل إنها قد تبرر حقاً في حد أدنى من الموارد ، وخاصة الموارد الضرورية للحياة ، والحرية ، والسعى إلى السعادة ، والعملية الديمقراطية ، والحقوق الأولية .

كما إنه ليس بين الحجج المنطقية للملكية الخاصة باعتبارها حقاً يبرر بشكل ناجح الملكية الخاصة للمشروعات المشتركة .

وبناء على ذلك ، فإن للعامة وممثليهم الحق في أن يقرروا بواسطة العملية الديمقراطية ، كيف يجب أن تُمتلك المشروعات الاقتصادية وتدار لكي تحقق قدر المستطاع قيمة مثل العدالة الديمقراطية ، والكفاءة ، وغرس صفات إنسانية مستحبة ، والحق في أقل ما يمكن من الموارد الشخصية بقدر ما هو ضروري للحياة الطيبة .

الديمقراطية والنظام الاقتصادى

ما هو نوع النظام الاقتصادى الذى يحقق بطريقة أفضل قيم الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية التى نوقشت فى الفصول السابقة ؟ للإجابة على هذا السؤال ، فإننى أدعوك لكى تتخيل أننا غير ملتزمين بهذه القيم بشدة فحسب ، بل وأننا أيضاً عند منعطف تاريخى غير عادى ، حيث نواجه فرصة استثنائية لخلق نظام اقتصادى جديد لأنفسنا . ونحن نسأل أنفسنا الآن : أى نوع من النظم الاقتصادية يجب أن نحاول خلقه ؟

خمسة أهداف

نظراً لأننا نريد تحقيق المساواة السياسية والعملية الديمقراطية ، والحقوق السياسية الأولية ، فإننا نصر على وجوب أن يساعد نظامنا الاقتصادى فى تحقيق

هذه القيم ، أو في أقل القليل ، عدم إضعافها . ومن ثم ، فإن أفضل نظام اقتصادى ، سيساعد ، بين أشياء أخرى ، في إحداث توزيع للموارد السياسية ملائم لأهداف المساواة في حق الاقتراع ، والمشاركة الفعالة ، والفهم المستير ، والإشراف النهائى على البرنامج السياسى من كل البالغين الخاضعين للقانون . ومن الممكن أن تكون عدة توزيعات مختلفة للموارد السياسية متساوية تقريباً بشكل مرضٍ . وفضلاً عن ذلك ، فإننا ندرك أن الموارد السياسية الحاسمة ، لا تشمل الموارد الاقتصادية مثل الدخل والثروة فحسب ، بل وأيضاً المعارف والمهارات ، والسلطة الخاصة التى يتمتع بها مسئولون لاستخدام الموارد والقدرات المتاحة لحكومة الدولة .

فإذا لم تكن لدينا غايات أخرى غير العملية الديمقراطية ، فإن متطلبات تلك العملية سوف تسيطر عندئذ إلى حد بعيد على أفكارنا عن النظام الاقتصادى ، ولكننا سوف نطالب بصورة معقولة أن يكون نظامنا الاقتصادى عادلاً أيضاً . والمساواة السياسية بالتأكيد شكل من أشكال العدالة التوزيعية . فإذا كانت حجتى في الفصل الثانى ، صحيحة ، فإن الديمقراطية ، والحرية السياسية ، وحماية الحقوق السياسية الأولية تكون عندئذ ضرورية لتوزيع عادل للسلطة . ولكن مطالب العدالة تتجاوز السلطة لتوزيع الحقوق الأخرى ، والواجبات ، والمزايا ، والأضرار ، والفرص ، والمطالب . وبطبيعة الحال فإن من بين المجالات التى تنطبق عليها متطلبات العدالة ، توزيع الموارد الاقتصادية ، أى العدالة الاقتصادية . ومن الممكن الآن تصور أن توزيع الموارد الاقتصادية المطلوب للديمقراطية ، قد يثبت أيضاً أنه يتماثل مع التوزيع المطلوب لتحقيق العدل الاقتصادى . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن حل المشكلة الواحدة سوف يحل الأخرى في نفس الوقت . ولكن هذا التوافق السعيد غير مؤكد على الإطلاق ، بل وغير محتمل على الأرجح . ونتيجة لذلك ، فإننا سوف نريد إقناع أنفسنا بأن نظامنا الاقتصادى عادل ، إذ أن

الإيمان بالإنصاف أو العدالة كما نفعل نحن سيكون فيه تناقض كرهه ، إذا كان نظامنا السياسى عادلاً ، ولكن نظامنا الاقتصادى غير منصف بشكل كبير .

وكما أن أهداف الديمقراطية والإنصاف الاقتصادى أمور جذابة بالنسبة لنا ، فسيكون من غير المنطقى أن نهمل هدفاً ثالثاً : إننا يجب أن نصر أيضاً على أن يكون نظامنا الاقتصادى كفوئاً ، وإنه سوف يتجه إلى تقليل النسبة بين المصروفات والمستلزمات الضرورية إلى المنتجات ذات القيمة . لأنه إذا لم يكن كفوئاً فإننا سوف نبدد مواردنا القليلة بلا داع ، وهكذا نعيش أفقر مما نحتاج ، وهو أمر غير منطقى . فإذا كان فى إمكاننا أن نختار بين نظام اقتصادى يساند الديمقراطية والعدالة ، ويكون كفوئاً فى نفس الوقت ، وبين نظام اقتصادى يستطيع تحقيق قدر مماثل من الديمقراطية والعدالة ، ولكن لا يتمتع بالكفاءة إلى حد كبير فإن اختيار الحل الثانى بدلاً من الأول ، يعنى أن الشعب سيكون أكثر حماقة مما افترضه فى الجنس البشرى . غير أننا نود أن نميز بين نوعين من المنتجات : منتجات نقدرها كمستهلكين ، ومنتجات نقدرها كمنتجات ، وإذا شئت بين قيم تتحقق فى استهلاك منتجات نهائية ، وقيم تتحقق بخلق وإنتاج وتوزيع منتجات نهائية .

ولنفترض الآن إنه ثبت أن نظامنا الاقتصادى الحالى ، والنظام الجديد الذى نقترح إيجاده ، متماثلين إلى حد كبير فى المصروفات والمنتجات المادية ، والطاقة الإنتاجية ، وإجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد ، حيث أن هذه الاشياء تقاس بشكل تقليدى ، ولكنها تختلف فى بعض النواحي الهامة فى المؤسسات الاقتصادية . ولنفترض أن العمل يعتبر فى الوقت الحالى عبئاً مكروهاً لدى أغلب الناس ، ثم نفترض أنه بتغيير حاسم فى المؤسسات الاقتصادية ، سوف يصبح هذا العمل مصدر رخاء عميق كل يوم للغالبية منا ، وحتى إذا لم تسأثر المصروفات والمنتجات الأخرى بذلك ،

ألا نصبح دولة أغنى كثيراً عما نحن عليه ؟ ألا يكون نظامنا الاقتصادى الجديد أكثر كفاءة من القديم فى خلق القيمة ؟

وقد يخطر ببالنا الآن هدف رابع ، وهو سيخطر بالتأكيد تقريباً لأى شخص بيننا قرأ أرسطو مثلاً أو جون ستوارت ميل . وقد نريد أن نطبق على المؤسسات الاقتصادية المعيار الذى اقترحه ميل للحكم على شكل جيد للحكم :

إن أهم نقطة من التفوق يستطيع أن يمتلكها أى شكل من الحكم ، هو دعم الفضائل وذكاء الشعب نفسه . والسؤال الأول فيما يتعلق بأية مؤسسات سياسية هو إلى أى مدى تتجه إلى تعزيز الصفات الأخلاقية ، والعقلية المختلفة المرغوب فيها ...
(ميل [١٨٦١] ١٩٥٨ ، ٢٥)

ورغم أن هذا الهدف غامض بصورة لا مفر منها ، وكل من الفضيلة والذكاء مفهومين مثار خلاف ، فإننا قل أن نختلف حول افتراض أنه إذا كان أحد النظامين الاقتصاديين البديلين يتجه إلى تعزيز المعتقدات ، والسلوك المؤيد للأمانة الشخصية مثلاً ، أو الاستعداد لتحمل المسؤولية عن العواقب الممكن توقعها عن أعمال المرء ، فى حين أن الآخر يشجع الخداع ، وانعدام المسؤولية ، وإذا كان النظامان الاقتصاديان يؤديان بطريقة أخرى إلى نفس النتائج إلى حد كبير ، فإن الأول سيكون عندئذ أفضل من الثانى بالتأكيد .

وحتى مع هذه الأهداف الأربعة فإننا نكون بالكاد قد استفدنا كل القيم الوثيقة الصلة باقتصادنا . ولكل منا الكثير من المصالح الأساسية ، والأهداف ، والرغبات ، والقيم ، والنظام الاقتصادى الذى يتيح لنا بلوغ أهدافنا الأخرى المختلفة . وبهذا المعنى ، أن توسع حريتنا ، سيكون أفضل من النظام الذى يمنعنا من عمل ذلك . ومن ثم فإننا سوف نريد من نظامنا الاقتصادى أن يكون كلاً منا حراً فى اكتساب أية موارد اقتصادية ضرورية ،

وكافية قدر الإمكان ، من أجل تحسين وحماية كل مصالحنا الرئيسية — أو إن شئت — الموارد الاقتصادية الضرورية لحياة طيبة . ولنفترض أننا نسعى هذه مواردنا الاقتصادية « الشخصية » . وربما لا يمكننا أن نقول بالضبط إلى أى حد من الضخامة ، أو أية أنواع معينة يجب أن تكون مواردنا الاقتصادية « الشخصية » ، ولكن سيبدو واضحاً أننا يجب أن يكون لنا الحق فى الحصول على موارد اقتصادية شخصية كافية . وقد يكون هذا الحق هو ما نعيه عندما نستخدم تعبيرات مثل « الحرية الاقتصادية » أو « الخيار الاقتصادى » . وسوف يضمن الحق فى الحرية الاقتصادية فى حده الأدنى حرية سلبية : أى أن أحداً لن يكون له الحق فى منع أى شخص آخر من ممارسة الحق فى حيازة موارد اقتصادية شخصية ، كلما وجدت الفرصة لممارسة الحق بطريقة لا تضر بالحق المساوى لشخص آخر ، وفى حده الأقصى ، سوف يضمن هذا الحق حرية اقتصادية إيجابية : أى أن نظامنا الاجتماعى والاقتصادى سوف يضمن أن توجد مثل تلك الفرص لكل منا فعلاً .

وقد يؤدى الحق فى الحرية الاقتصادية إلى نتائج تتلاءم تماماً مع أهدافنا الأخرى ، وإن لم يكن واضحاً أن الأمر يجب أن يكون كذلك . إننا نسلم إذاً بأن أهدافنا المختلفة قد لا تكون منسجمة تماماً ، وبالتالي فإنه قد يكون علينا فى الغالب أن نجرى تقديرات بشأن التناوب بينها . وغالباً ما تتطلب قراراتنا الجماعية الملزمة المتعلقة بالسياسات العامة مثل هذه التقديرات حول التناوب بين الأهداف . وسوف نريد أن يكون فى استطاعتنا إجراء هذه التقديرات من خلال العملية الديمقراطية ، ومن ثم فإننا نسعى نود التأكد من أنه بقبول التناوب بين أهدافنا لن نضعف العملية الديمقراطية بصورة خطيرة .

فإذا كانت تلك هى أسعى قيمنا ، فأى نوع من النظم الاقتصادية سوف نحاول بناءه ؟ للإجابة على هذا السؤال ، فإننى سأقدم بعض الافتراضات ، التى لن أحاول تبريرها هنا ، ومع ذلك فهى تبدو مقنعة للغاية ، وقد

لا تحتاج إلى تبرير آخر .

إننى افترض فى البداية أنه بعد التأمل والدراسة للمجموعة الكبيرة من التجربة التاريخية مع الاشتراكية البيروقراطية فى هذا القرن ، سوف نحكم عليها بأنها لا تتفق أساساً مع أهدافنا . والواقع أننى افترض أننا سوف نرفض أى بديل يتطلب سلطة مركزة إلى حد كبير فى أيدي الموظفين المركزيين فى الدولة ، ومن ثم فإننى افترض أن النظام الاقتصادى المرغوب فيه لأغلب لديهم الأهداف الخمسة التى وصفتها لتوى ، سوف يوزع السلطة ولا يركزها . ورغم أن هناك جوانب هامة من الحياة الاقتصادية ستكون عرضة لقيود مركزية (تحدثت عنها فى الفصل ٥) فإنه من أجل تفريق السلطة ، فإن السيطرة على الكثير من القرارات الهامة ~~يُمنع~~ ينبغي أن تكون لا مركزية بين عدد كبير نسبياً من مشروعات ذات حكم ذاتى نسبي ، وإن لم يكن كاملاً . ومن أجل أن تكون اللامركزية ذات مغزى ، فإن القرارات بشأن المدخلات ، والمنتجات ، والأسعار ، والأجور ، وتوزيع أى فائض ، ينبغي أن تتخذ بشكل أساسى أو كل على مستوى المشروعات الفردية .

غير أنه من أجل بلوغ مستوى مرض من الكفاءة ، سوف ينبغي التنسيق بصورة ما بين قرارات هذه المشروعات التى تتمتع بحكم ذاتى نسبياً . وفى أى اقتصاد معقد كاتقتصادنا ، فإننى افترض أن التنسيق سوف يتطلب نظاماً للسوق ، يعمل كقيود خارجى حاسم على قرارات المشروع . ولأسباب عديدة ، مثل تجنب الظواهر الخارجية غير المرغوب فيها ، كالتلوث ، ومنع التواطؤ بين المشروعات لاستغلال المستهلكين ، فإننا سوف نرغب أيضاً فى إنشاء إطار تنظيمى من القوانين والقواعد يدار بشكل ديمقراطى بحيث تمارس المشروعات عملها داخله .

وفى إيجاز ، سوف نبحث عن نظام اقتصادى يجعل الكثير من القرارات الهامة لا مركزية بين مشروعات اقتصادية ذات حكم ذاتى نسبياً ، تعمل داخل

حدود يضعها نظام من الأسواق ، والقواعد ، والتنظيمات التى تفرض بالصورة الديمقراطية ، التى نعتقد أنها ضرورية لتحقيق أهدافنا . وسوف تتطلب مثل هذه اللامركزية ممارسة سلطة هامة داخل المؤسسات لاتخاذ القرارات الهامة ، ومن ثم فإن السؤال الذى يواجهها هو : كيف يجب أن تمارس هذه السلطة داخل المؤسسات ؟ افترض أننا سوف نرفض فكرة أن تكون المؤسسات مجرد امتدادات لبيروقراطية الدولة المركزية ، وسوف افترض أيضاً أننا سوف نبحث عن بديل للرأسمالية المشتركة ، حيث تمارس السلطة داخل المؤسسات تديرها أنظمة ذات تسلسل هرمى ، بواسطة مديرين مسئولين بصورة إسمية أمام حملة الأسهم . وستكون مشكلتنا بعد ذلك هى أن نكتشف بديلاً أفضل .

رسم تخطيطى لبديل

أود أن أبحث الآن بديلاً محتملاً : نظام من مشروعات اقتصادية جماعية مملوكة ومحكومة بشكل ديمقراطى بواسطة كل الأشخاص الذين يعملون فيها ^(١) . وأعنى بكلمة محكومة ديمقراطياً أن صنع القرار داخل كل مشروع سيكون معداً قدر الإمكان للوفاء بمعايير الديمقراطية التى وصفتها فى الفصل السابق ، وبذلك تحقق المساواة السياسية ، وحماية الحقوق السياسية الأولية

(١) فى توضيح أفكارى حول هذه المسألة ، استفدت كثيراً من عدد من أبحاث ديفيد إيلرمان التى لم تنشر ، وقد وردت فى ثبث المراجع ، وكذلك عدد من المناقشات والأبحاث التى قدمها طلبة فى حلقتى الدراسية للخريجين عن حكم المشروعات الاقتصادية ، وحلقتى الدراسية لطلبة السنوات النهائية بالجامعة عن الديمقراطية أثناء العمل .

داخل المؤسسة . ومن ثم ، فإن هناك خاصية هامة بشكل حاسم للمشروعات ذات الحكم الذاتي ، وهي أنها تفي بمعايير المساواة في الاقتراع ، ولهذا فإن كل شخص يستخدم في أى مشروع منها له الحق في صوت ، وصوت واحد للاقتراع . وكان يطلق على النظم التي من هذا النوع إسم تعاونيات العمال ، أو أمثلة من الإدارة الذاتية أو الديمقراطية الصناعية ، ولكننى أفضل تعبير مشروعات الحكم الذاتي ^(٧) . ولما كان مثل هذا المشروع مثل الحكومة المحلية ، فهو ديمقراطى داخل حدود وضعتها ضوابط سياسية ديمقراطية خارجية وبواسطة الأسواق ، فإن الأشخاص الذين يعملون في المؤسسة ، يمكن تسميتهم مواطنين في المشروع .

ونظراً لأن المؤسسة تدار بشكل ديمقراطى ، فإن مواطنى المشروع هم الذين يقررون كيفية توزيع إيرادات المؤسسة . والواضح أن حريتهم المطلقة في توزيع إيرادات المؤسسة تقيد بها الحاجة إلى شراء المدخلات ، وبيع المنتجات بأسعار ، لا يمكنهم - إلا في بعض الأحيان وربما على المدى القصير جداً - تحديدها من جانبهم وحدهم ، وأيضاً بالحاجة إلى اجتذاب قوة عاملة والاحتفاظ بها ، لأننا لكى نستخدم التفرقة الابتداعية لألبرت هيرشمان ، فإن العمال قد يؤثرون على قرارات المشروع بالخروج منه مثلاً يؤثرون بأصواتهم (هيرشمان ١٩٧٠) . وفي داخل المشروع فإن مواطنيه (أو ممثليهم المنتجين ،

(٢) إن كلا من كلمتى « العمال » و « المستخدمين » في الاستعمال الأمريكى العادى معادلتان لعبارة « كل الأشخاص الذين يعملون مباشرة مقابل أجور أو مرتبات في منظمة ما » ، وقد تكون التفرقة بين الإثنين مقصودة أحياناً ، ومع ذلك فإننى أستخدم الكلمتين هنا بطريقة قابلة للتبادل . ويفرق أنصار المشروعات التي تدار ذاتياً بين النظم التي تديرها منظمات العمل ، والتي يديرها العمال . ولكن الفروق غير متائلة (فانيك ١٩٧٥ : انظر أيضاً وصفاً سابقاً : فانيك ١٩٧٠ ، ٦ - ٧ : شفايكلمت ١٩٨٠ ، ٥٢ - ٥٣ : سيلوكى ١٩٧٩ ، ١٨٠) .

أو المديرين الذين يفوضونهم السلطة) هم الذين يحددون الأجور وتقرير كيفية توزيع فائض الإيرادات . ومن ثم فإنهم يقررون المبلغ الذى يوضع جانباً لإعادة استثماره ، وكم يوزع على مواطنى المشروع ، والمبدأ الذى تتم التوزيعات بموجبه .

ولا ينبغي الخلط بين هذا النظام من مشروعات الحكم الذاتى وبين النظم الأخرى التى قد تشبهه بصورة مبهمة أو إلى حد قريب . والواضح أن مشروعات الحكم الذاتى تشبه من بعيد فقط الخطط شبه الديمقراطية لتشاور الإدارة مع المستخدمين ، وخطط المشاركة المحدودة للمستخدمين والتى ترك كل القرارات الحاسمة لإدارة يتخبها حملة الأسهم ، أو مشروعات امتلاك المستخدمين للأسهم ، التى لا تنشأ - أو بصفة أساسية - إلا لإمداد الشركات بقروض منخفضة الفائدة وخفض ضرائب الدخل المشترك ، وزيادة السيولة النقدية ، ومشروعات معاشات المستخدمين ، أو سوق لأسهمهم . (مراقب الحسابات العامة ١٩٨٠ ، ٣٧ وأماكن أخرى من الكتاب) ولكن بدون أية تغييرات ذات مغزى فى الإشراف (٣) .

وفى حين أنه قد يثبت إن لمشروعات الحكم الذاتى فوائد عديدة أكثر ،

(٣) وفقاً لأحد التقديرات فإن هناك ٣٠٠٠ مؤسسة كان لديها مشروعات لتمليك الأسهم للمستخدمين فى ١٩٧٨ ، ويمكن تعريف حوالى ٩٠ فقط حيث يوجد بها أغلبية من الأسهم المملوكة لمستخدمين من المستخدمين . علاوة على أن المؤسسات التى يملكها المستخدمون من خلال مشروعات تمليك الأسهم للمستخدمين « تتركز الملكية فيها فى المديرين ، إذ أن أغلبها يوزع الأسهم وفقاً للأجر لكى يؤهله لمزايا ضريبية معينة » (لجنة الاختيار حول دور الأعيال الصغيرة ١٩٧٩ ، ٢) . غير أن مشروعات تمليك الأسهم للمستخدمين يمكن استخدامها كوسيلة لمشروع ذاتى ، إذا حاز المستخدمون أغلبية من أسهم التصويت للموضوعة كإمانة . ويتم الاقتراع بمزيجها ككتلة واحدة بواسطة المستخدمين على أساس صوت واحد لكل شخص واحد . وفى ١٩٨٠ أعيد تنظيم شركة راث باكنج بهذه الطريقة (جان ١٩٨١ ، ١٧ - ٢١) .

لا من الشركة النموذجية التي يمتلكها حملة الأسهم وتشرف عليها الإدارة فحسب ، بل وكذلك المؤسسات المملوكة ملكية عامة ، وتدار بواسطة هيئة ذات ترتيب هرمي . والتبرير الأكثر صلة بالموضوع هنا هو الإسهام الذي يقدمونه لقيم العدالة ، والديمقراطية ، فإذا كانت تلك المشروعات ذات كفاءة كالمؤسسات الحالية ، وإذا لم تقلل الحريات الأساسية ، وإذا كانت في نفس الوقت أهم شأنًا في نتائجها ، من أجل الديمقراطية والعدالة ، فإنها ستكون أفضل بالتأكيد . فما هي النتائج على الديمقراطية والعدالة التي يمكن أن نتوقعها بصورة معقولة من نظام المشروعات ذات الحكم الذاتي ؟

ونحن في حاجة إلى تقرير نوعين مختلفين من الحجج التي تقدم على أساس قيم الديمقراطية : أولاً إن الديمقراطية داخل المؤسسات سوف تحسن نوعية الديمقراطية في حكومة الدولة بتحويلنا إلى مواطنين أفضل ، وتسهيل قدر أكبر من المساواة السياسية بيننا . ثانياً : إذا كانت الديمقراطية مبررة في حكومة بلادنا ، فهي مبررة أيضاً في نظم الحكم التي تتخذ القرارات داخل المؤسسات (بمعزل تام عن أية فوائد قد تستلزمها الحجة السابقة) .

والحجة الأولى معتادة بشكل أكثر بين واضعي النظريات الديمقراطية من الثانية . وأننى اتجه الآن إلى تلك الحجة ، تاركاً دراسة الحجة الثانية للفصلين التاليين .

مواطنون ديمقراطيون عن طريق ديمقراطية مشاركة

إن الحكم الذاتي في المشروعات الاقتصادية كثيراً ما يدافع عنه باعتباره وسيلة لخلق « ديمقراطية مشاركة » ولإحداث تغييرات في الشخصيات

والسلوك الإنساني ، التي قيل أن المشاركة سوف تحدثها . وفي هذا المنظور ينتقل مبدأ المدينة إلى مكان العمل ، ويصبح المشروع مكاناً لتحقيق تصور رومو عن المجتمع السياسي (كما عبر عنه في كتابه العقد الاجتماعي) أو تستجيب لمعايير ميل للتفوق بالنسبة للحكومة - « بأنها يجب أن تعزز فضائل وذكاء الشعب نفسه » . ويقال أحياناً أن « ديمقراطية مكان العمل » سوف تشجع التنمية البشرية ، وزيادة معنى الكفاءة السياسية قيمة ، وتقليل الانعزال ، وخلق مجتمع متساك يقوم على أساس العمل ، ودعم الروابط بالصالح العام للمجتمع ، وإضعاف تفضيل المصلحة الذاتية ، وإنتاج مجموعة من المواطنين النشيطين المهتمين بالمصلحة العامة داخل المشروعات ، والحث على مشاركة أكبر وروح مواطنة أفضل في حكومة الدولة ذاتها (مثلاً ، ووتون ١٩٦٦ ، باتيان ١٩٧٠ ؛ وماسون ١٩٨٢) . فهل ينبغي أن نتوقع نظاماً لمشروعات الحكم الذاتي يغير البشر بهذه الطرق ليجعلهم أكثر ديمقراطية ونشاطاً سياسياً واجتماعياً ، وحباً للمصلحة العامة ، وتعاوناً ، واهتماماً بالصالح العام ؟

إن الأمل في حدوث بعث روحي ، من خلال تغييرات في التكوينات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية يمارس سلطة سحرية على دعاة المدينة الفاضلة ، والتنبؤات عن مخلوق بشري جديد ينتج بواسطة تغييرات تكوينية لم يقدمها مؤيدو الديمقراطية في مكان العمل فحسب ، بل وغيرهم كثيرون : ليبراليون مثل ميل ، وشيوعيون ، واشتراكيون ، وفاشيون ، ونازيون أيضاً . غير أنه يبدو أن التجربة أضعفت الثقة في هذه التنبؤات بانتظام - على الأقل في تلك الحالات التي استطاع فيها صحفيون وعلماء تقييم التجربة . وهكذا لم نسمع الكثير في السنوات الأخيرة عن الإنسان السوفيتي الجديد ، في حين أن العامل أو الفلاح الصيني الذي كان عليه أن يفكر في صالح المجتمع بأسره فقط ، استبدل في الأيديولوجية والتطبيق بعمال وفلاحين مدفوعين إلى حد كبير

بحوافز مادية . غير أن بعض الكتاب استمروا في نفس الوقت في التبشير بأن ديمقراطية مكان العمل سوف تحول العمال إلى مواطنين أكثر استقامة بكثير . ورغم أن الأدلة غير كاملة ، فإنها مختلطة . وفي دراسة لمؤسسة لمعدات أجهزة الراديو الحديثة في لوس أنجلوس وبها حوالي ألف مستخدم ، وجد جون ف . ويتي أن إدخال مجلس للتخطيط وعدداً من اللجان الخاصة وفرق العمل والتي زادت كلها من فرص المشاركة في القرارات إلى حد كبير ، أدى خلال أربعة عشرة شهراً إلى زيادة متواضعة فقط في متوسط المشاركة . والأكثر صلة بالموضوع ، إن ازدياد المشاركة بواسطة المتطرفين لم تقلل من نفورهم من العمل . إذ الواقع أنه بينما قل النفور من المشاركة في فرق العمل ، فإنه زاد بالنسبة للمشاركين في مجلس التخطيط واللجان الخاصة . ولم تؤد الفرص الجديدة للمشاركة ولا المشاركة ذاتها إلى زيادة في تأييد المشاركة ، بل لقد نقص التأييد فعلاً بين المتطرفين . ويرجع ذلك جزئياً بسبب « تبدد الوهم الذي شعر به بعض أعضاء المجلس حيال اللامبالاة الظاهرة من زملائهم العمال » (ويتي ١٩٨٠ - ١٩٩٠) . وفي مقارنة للمواقف بين العمال في تعاونيات الخشب الأبلكاش في شمال غرب المحيط الهادى ، وفي مؤسسات الخشب الأبلكاش التقليدية (التى انضمت لنقابات العمال) وجد ادوارد س . جرينبرج أن :

التوقع الذى يؤمن به كثير من واضعى نظريات الديمقراطية الصناعية ، بأن يثبات العمل التى تدار ذاتياً قد تستخدم لتعزيز مشاعر التعاون ، والمساواة ، والكرم ، والثقة بالنفس بين الزملاء ، هذا التوقع لم يتحقق إلا بشكل جزئى داخل تعاونيات الخشب الأبلكاش . كما أن توقع أن تنتشر مثل هذه المشاعر عبر جدران مكان العمل بحيث توحد المجتمع ، والاقتصاد والحكومة ، لم يتحقق بلا جدال . . . والواقع أن النتائج تشير إلى النتائج العكسية . (جرينبرج ١٩٨١ ، ص ٤٥)

وفي يوغوسلافيا ، لم يسفر نظام الإدارة الذاتية بعد عن مستويات مرتفعة

للغاية فى المشاركة السياسية ، وكما هو الحال فى الولايات المتحدة ،بقى اتجاه المشاركة السياسية نحو الازدياد مع مستوى الشخص من الموارد الاجتماعية — الاقتصادية قوياً نسبياً (فريدا ، ناى ، وكيم ١٩٧٨ ، ٥٧ - ٧٩ ، ٢٩٢ ، ٩٣ ؛ فريدا وشاباد ١٩٧٨ ، ولكن انظر أيضاً أوليسزوك ١٩٧٨) . وقد لاحظ العالم اليوغوسلافى جوزيب أوبرادوفيتش اتجاهاً قوياً للمشاركة فى مجالس العمال التى يسيطر عليها الخبراء والمديرون (أوبرادوفيتش ١٩٧٢ ، بيرتش ، وأوبرادوفيتش — بلا تاريخ) . كما وجد أيضاً مثل (ويتى) أن « المشتركين فى الإدارة الذاتية أكثر انعزالاً من غير المشتركين . ومن المحتمل أن التجربة المباشرة للإدارة الذاتية بالنسبة لهؤلاء العمال كانت محبطة إلى حد أن إحساسهم بالانعزال أصبح أكبر أيضاً » (أوبرادوفيتش ١٩٧٠ ، ١٦٥) . ولعله كان بين مصادر احباطاتهم هو نزوع المديرين إلى السيطرة على المجالس .

ومع ذلك فإنه مقابل هذه النتائج كان هناك البعض الذى يفترض توقعات متواضعة على الأقل لتغييرات إيجابية . وفى دراسة لمصنع على الساحل الغربى ينتج « منتجات استهلاكية مصنوعة من الورق » به حوالى ٢٢٥ مستخدماً ، انتهى ج. ماكسويل إيلدن إلى أن ديمقراطية مكان العمل زادت مشاعر الرضاء ، والنمو الشخصى ، والرضاء بالفرص للإدارة الذاتية ، وهذه التغييرات بدورها ، زادت الكفاءة السياسية ، والمشاركة الاجتماعية (إيلدن ١٩٨١) . وأسفرت دراسات أخرى عديدة عن نتائج مماثلة (وقد لخص إيلدن هذه النتائج ٥٣ - ٥٤ ؛ انظر أيضاً بيرميو ١٩٨٢) .

إننى أعتقد أن مثل هذه الأدلة التى لدينا الآن لا تبرر تعليق آمال كبار على حدوث تغييرات كبيرة فى المواقف ، والقيم ، وأسلوب ديمقراطى أكبر فى العمل ، ومع ذلك فإنه ينبغى القول بأن كل الأدلة الحالية قصيرة الأجل جداً ، حيث أنها مستمدة من دراسات عن عمال كان قد تم تشكيلهم بصورة كاملة إلى حد ما بواسطة مجتمعهم . ولا يمكننا أن نتنبأ بدقة بما هى التغييرات

في الخصائص أو الشخصية التي قد تنشأ عن ذلك ، لا خلال فترة قصيرة من الشهور أو السنوات فحسب ، بل وخلال أجيال عديدة . ولا أستطيع أن أمنع نفسي من التفكير في أنه إذا دامت تجربتهم في الإدارة مائة عام ، فإن اليوغوسلافيين سوف يكونون مختلفين من عدة نواحي هامة ، لو أنهم استمروا يعيشون في مجتمع خاضع للسيطرة ، كان دكتاتورياً لا في السياسات فحسب ، بل وفي الحياة الاقتصادية أيضاً . وإلا فإننا نحن الأمريكيين سنكون مختلفين لو كنا قد تبنيّا في الثمانينيات من القرن الماضي مشروعات ذات حكم ذاتي بدلاً من الرأسمالية المشتركة باعتبارها الحل الذي يفرضه العرف .

مسئولية أخلاقية : رغم أن النتائج بالنسبة للطابع الديمقراطي مسألة فيها نظر ، فإن نظام مشروعات الحكم الذاتي يعدّ فعلاً بتغيير واحد له بعض الأهمية لنوعية الشعب . فقد خلق التعقيد والتزعة العملاقة مسافة بين أفعالنا وعواقبها بحيث سلبت قدرتنا على العمل الأخلاقي بصورة خطيرة . إذ أن العمل الأخلاقي يتطلب فرصة ، وقدرة على فهم عواقب أفعال الإنسان ، وتحمل المسؤولية عن هذه العواقب . ومع ذلك فإنه عندما تشجعنا المنظمات والتكوينات الأخرى التي نخترها على أن نزيح النتائج العكسية على عاتق الآخرين ، فإننا لا نجنى إلا الفوائد ، فإن القول بعد ذلك إننا « مسئولون » في النهاية عن نتائج أعمالنا ، هو شيء أكثر قليلاً من التجريد الفلسفي . وكما أن الوصاية في حكومة الدولة تحرم الشعب من فرصه وقدراته بالنسبة للمسئولية ، فكذلك تفعل الوضاية في حكم المؤسسة . علاوة على أن تكوين المشروع الأمريكي المشترك يضيق مجال المسؤولية إلى النقطة التي تختفي فيها ^(١) .

(١) وعلى سبيل المثال ، فإن الحكومة الفيدرالية الأمريكية زعمت في دعوى مدنية ضد شركة =

وحول افتراضاتنا بأن مشروعات الحكم الذاتي سوف تعمل داخل السوق ، فإنه سيكون من الخطأ افتراض أنها سوف تستطيع — أو حتى يجب عليها — أن تنجو تماماً من الضغوط نحو المساعدة العقلانية ، وحماية إيرادات المؤسسة . ومن ثم فإنه كثير جداً أن نتوقع أن مشروعات الحكم الذاتي سوف تعمل دائماً على إزاحة العواقب المعاكسة على الآخرين ، ونتيجة لذلك فإنها مثل المشروعات المشتركة سوف تحتاج إلى بعض التنظيم بواسطة الدولة . ولهذا السبب ذاته افترضت قبل ذلك أن المشروعات سوف تعمل في نطاق حدود تضعها قوانين ، وقواعد ، وتنظييات يتم فرضها بشكل ديمقراطي وفق ما يراه الرأي العام ضرورياً .

غير أن هناك فرقين هامين سوف يساعدان على تعزيز مسئولية أخلاقية أكبر . الأول : إن مشروعات الحكم الذاتي سوف تزيل ، من حيث المبدأ ، وبالتأكيد في التطبيق ، تقلل إلى حد كبير ، العلاقات المناوئة والمعادية بين أصحاب العمل والمستخدمين الذين يشجعون عدم المسئولية الأخلاقية على الجانبين . وسيكون لكل مستخدم حصة في ازدهار الشركة ، بينما ستكون الأعمال المعاكسة لأداء المؤسسة ضارة للجميع . ثانياً : إنه لكون المستخدمين أكثر عدداً بكثير وأقرب إلى المواطن العادي من المديرين ومالكى المشروع ،

= جنرال موتورز ، إن الشركة باعت سيارات طراز ١٩٨٠ إكس ، وهي تعلم أن بالسيارات عيوب خطيرة في الفرامل . كما قالت الحكومة أن طلبات الحصول على معلومات لإدارة تحقيق العيوب بوزارة النقل من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ ، ردت عليها الشركة « ببيانات كاذبة ومضللة » (نيويورك تايمز ٤ أغسطس ١٩٨٣ أ-١ و ١٥ أغسطس ١٩٨٣ - أ-١٧) . ورغم أن الأنشطة التالية لجون دي لوريان قد تجعله يعتبر مشتبهاً فيه ، فقد كانت له بالفعل أراء شخص مطلع على بواطن الأمور عن شركة جنرال موتورز باعتباره رئيساً لبيتريك وشيفروليه ، وأخيراً مجموعة جنرال موتورز لسيارات الركوب والشاحنات بأمرها . وقد رسمت تعليقاته على طراز كورفيه صورة مماثلة (رايت ١٩٧٩ ، ٦٣ - ٦٧) وانظر أيضاً هيرمان ١٩٨١ ، ٣٦٠ - ٦٤ .

فإنهم سيكونون أكثر تمثيلاً للمستهلكين والمواطنين ، في حين أن كبار المديرين يعتبرون نسبة ضئيلة من الجمهور ، ويمكنهم بسهولة أكثر الإفلات من التكاليف الاجتماعية التي تحدّثها قراراتهم أو استيعابها . والمستخدمون أكبر كثيراً وهم جزء أكثر تمثيلاً للجمهور باعتبارهم مستهلكين ، وسكان ، ومواطنين ، ومن ثم فإنهم أكثر احتمالاً من المديرين بتحمل بعض النتائج العاكسة لقراراتهم . ونكرر القول بأن نظام المشروعات ذات الحكم الذاتي نسبياً سوف يتطلب ضوابط خارجية على المشروع ، من الأسواق ، والأسعار معاً ، بواسطة قوانين وتنظيمات تفرض بشكل ديمقراطي ويعتمد كلا الشكلين من الضوابط الخارجية في وجودهما وفعالتهما في النهاية على مساندة الرأي العام . ولست أرى سبباً يحول دون أن يكون تأييد الجمهور لهذه الضوابط أقل في نظام مشروعات الحكم الذاتي منها في ظل الرأسمالية المشتركة .

تأثيرات على المساواة السياسية : أشارت في الفصل السابق إلى مشكلة الجمهورية التقليدية حول توزيع السلطة والممتلكات ، إذ لو وزعت الممتلكات بصورة غير متساوية إلى حد كبير ، فسوف يبرز نزاع بين الديمقراطية وحقوق الملكية . وكان الحل الجمهوري الواضح ، هو أن يكفل بشكل ما أن توزع الملكية بالتساوي تقريباً . وقد وعدت الجمهورية الزراعية الديمقراطية في الولايات المتحدة بنوع فريد من مثل هذا الحل : حيث تضمن عوامل خارجية إلى حد كبير عن العملية السياسية — أساساً مورد شاسع من الأراضي الرخيصة — أن توزع الموارد الاقتصادية على نطاق واسع للغاية لكي تعزز وتساند اقتراباً مرضياً للمساواة السياسية .

غير أن هذا الحل كما ثبت في النهاية كان سريع الزوال من الناحية التاريخية ، كما أن النظام الاجتماعي — الاقتصادي الذي حل محل المجتمع الزراعي الأمريكي تدريجياً خلال القرن التاسع عشر ، لم يولد بشكل تلقائي

المساواة في الظروف ، التي أكد عليها توكفيل بشدة باعتبارها ميزة أساسية للمجتمع الزراعي الأمريكي . وعلى العكس فإن النظام الجديد أسفر عن فروق ضخمة في الثروات والدخول ، والوضع الاجتماعي ، والسلطة والواضح أن حل المشكلة الجمهورية الكلاسيكية لم يكن من الممكن أن يعتمد طويلاً على الوجود العارض لأحد العوامل ، مثل الأرض ، التي كانت خارجية النشأة أساساً عن العملية السياسية . وفي أي نظام توزع فيه الثروة والدخل بطريقة غير متساوية من خلال المؤسسات الرأسمالية الموجهة نحو السوق ، للحفاظ على توزيع الموارد السياسية لصالح المساواة السياسية ، فإن الأمر سوف يتطلب أن تكون الموارد الاقتصادية إما منفصلة إلى حد ما عن الحياة السياسية (وهو ما كانت التقاليد الجمهورية تفترض أنه مستحيل) وإما أن يعاد توزيعها على شكل واسع بواسطة الدولة كما هو مفترض . وأي من الحلين سوف يحدث نزاعاً مستديماً بين أولئك الذين استفادوا أكثر من التوزيع الأول ، والقوى السياسية التي تؤيد المساواة السياسية . وحتى إذا نشأ تحالف قوى إلى حد كاف وثابت من القوى المؤمنة بمبدأ المساواة بين الجميع ، من أجل تنفيذ أيأ من السياستين ، فإن الحياة السياسية سوف تستقطب بصورة مستمرة . وعلى أية حال فإن مثل هذا التحالف لم ينشأ ، ولم تنفذ أي من السياستين قط .

وفضلاً من ذلك فإن السؤال عما إذا كانت دور الأعمال سوف تقدم أداء مرضياً في الاقتصاد المملوك ملكية خاصة موجه للسوق إذا أعيد توزيع الثروة والدخول على نطاق واسع ، ظل سؤالاً بلا إجابة . وقد نسب تشارلز إي . ليندبلوم « وضعاً متميزاً » إلى دور الأعمال بحكم احتياجها إلى بواعث مغرية (ليندبلوم ١٩٧٧ ، ١٧٠ والصفحات التالية) . وكان يعنى بكلمة متميزة - كما فهمت - إنه من أجل إقناع المستثمرين والمديرين في مؤسسات الأعمال المملوكة ملكية خاصة للقيام بأداء مرض ، فإنه لا بد أن يقدم لهم المجتمع مغريات قوية في شكل مكافآت مالية كبيرة ، ولكن تركيبتها من المكافآت يكون

كبيراً إلى حد يكفى لإقناع المستثمرين والمديرين بأداء وظائفهم على نحو مرضٍ، سوف يخلق توزيعاً للثروة والدخول تنعدم فيه المساواة إلى حد كبير . وقد أصبح الدفاع الأيديولوجي عن عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة معروفاً خلال أواخر القرن التاسع عشر بأنه « إنجيل الثروة » وهو يعرف في هذا القرن بأنه نظرية « التقطير التدريجي » . ورسم المزاغم المبالغ فيها التي قدمت عن الإسهامات الاجتماعية لدور الأعمال والتي نتجت عن التمسك « بإنجيل الثروة » فإن الفكرة كان لها عنصراً مزعجاً من الشرعية . إذ يبدو بالفعل أن الرأسمالية المشتركة تتطلب تخصيص مكافآت مالية كبيرة لأصحاب الممتلكات . ومع مراعاة تركيز الملكية في الولايات المتحدة ، فإن هذه المكافآت تكون حقاً لأقلية صغيرة من المستثمرين^(٥) . ونتيجة لذلك ، يبدو أن المجتمع الأمريكي يتطلب حالات من عدم المساواة الاقتصادية أكثر

(٥) في عام ١٩٦٩ كان ١,٣٪ من السكان الأمريكيين البالغين ، و ٥,٦٪ من كل حلة الأسهم ، يمتلكون ٥٣,٣٪ من كل أسهم الشركات (سميث ، فرنكلين ، وويون ١٩٧٣ - جدول ٥) وكان ٥٪ تقريباً من كل الأسر تحصل على حوالي ٤٠٪ من عائدات الأسهم ، والفوائد ، والربح ، ودخول حقوق الملكية ، في حين أن الثلثين الأدنى من الأسر تحصل على أقل من ٢٠٪ من الدخل من هذا النوع (شتاينز ١٩٧٤ ، ٣٨) . ومع ذلك فإن بيتر دروكر يجادل بأن مثل هذه البيانات تبالغ في مسألة تركيز الثروة والدخل لأنها لا تضع في اعتبارها التوسع السريع منذ ١٩٥٠ عندما بدأت شركة جنرال موتورز صندوقاً للمعاشات لها ، وصناديق المعاشات التي تستثمر في الأسهم العادية ، وبذلك تحوز ملكية المؤسسات . وهو يقدر أن صناديق المعاشات في ١٩٧٤ كانت تمتلك حوالي ٣٠٪ من إجمالي قيمة الأسهم في كل الشركات التي تتعامل في بورصة الأسهم . [وقد تنبأ بأنه في ١٩٨٥ ستكون حصتها ٥٠٪] . وإذا أضيفت مشروعات معاشات الذين يعملون لحسابهم (مشروعات كبرى) وحسابات التقاعد الفردية ، وموظفي الحكومة ، فإن « هذا يعادل ٥٠٪ كحد أدنى ، و « على الأرجح » من ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من ملكية الأسهم العادية بواسطة صناديق المعاشات خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة » (دروكر ١٩٧٦ ، ١٢ و ١٦) .

تطرفاً بما كان جيفرسون يعتقد أنه أمر محتمل ، أو يمكن السماح به بين شعب له تطلعات ديمقراطية .

ورغبة فى الإفلات من هذه الصعوبات ، فإننا قد نبحت عن بنیان اجتماعى - اقتصادى ، يتجه هو نفسه إلى إحداث مساواة أكبر فى الظروف ، وهو ما أشرت إليه فى الفصل ٢ باعتباره نظاماً للمساواة ذا تنظيم ذاتى . ويمثل هذا النظام فإن الاتجاه نحو المساواة لن يكون فى حاجة إلى مساندة فى وجه معارضة أقلية قوية راسخة فى نزاع قومى مستقطب . وبدلاً من ذلك سوف ينتج تلقائياً بواسطة بنیان اجتماعى - اقتصادى يؤيده اتفاق رأى جماعى واسع النطاق .

فهل يشكل نظام مشروعات الحكم الذاتى نظاماً للمساواة ذا تنظيم ذاتى ؟ من الواضح أن الرد هو كلا . ومع أنه من المستحيل القول بالضبط كيف أن مثل هذا النظام الذى يدار بحكم ذاتى ، وبدون إعادة توزيعات تفرض عليه من الخارج (بالضرائب وتحويل المدفوعات مثلاً) سوف يتجه نحو مساواة فى الثروة والدخل والموارد الأخرى ، من الواضح أن عدم المساواة سوف يميل إلى الظهور داخل المؤسسات أو بين المؤسسات . وفى مشروعات الحكم الذاتى سوف يقرر الأعضاء أنفسهم المبادئ التى توزع على أساسها الأجور والمرتبات والفائض بين الأعضاء . وسوف يتوقف اختيارهم لمبادئ التوزيع الداخلى على عوامل لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ، تشمل معتقداتهم الصريحة والضمنية بشأن العدالة ، والتى سوف تتأثر بدورها بالتقاليد ، والثقافة السائدة ، والأيدولوجيا ، والدين وما شابه ذلك ، وكذلك على المدى الذى سوف يروونه ضرورياً أو مرغوباً فيه لتكثيف الأجور والمرتبات وفقاً للعرض والطلب بالنسبة للمهارات المختلفة . ورغم أن أصحاب النظريات والأيدولوجيين قد يضعوا فى الغالب آراء محدودة تماماً فيما يتعلق بمبادئ التوزيع التى يجب أن يختارها العمال ، فإنه من المستحيل قطعاً التنبؤ بما سيقع عليه اختيارهم منها .

ومع ذلك فإنه من المعقول افتراض أن أعضاء مشروعات الحكم الذاتي سوف يحتفظون بفروق الأجور والمرتبات داخل مؤسساتهم عند نسب أدنى كثيراً من عشرة إلى واحد ، أو حتى عشرين إلى واحد ، والتي توجد في مؤسسات أمريكية . كما أنهم سيكونون أقل احتمالاً أن يقدموا لكبار المديرين المنح والعلاوات التي تزيد الفروق حتى إلى أكثر من ذلك ، والتي تصل في بعض الحالات إلى ١٠٠ إلى واحد : مكافآت ، خيارات أسهم ، مزايا تقاعد وضمانات المرتب - « مظلات المهبوط الذهبية » - إذا فقدوا وظائفهم إذا استولت شركة أخرى على المؤسسة ^(٦) . وأخيراً سوف تقل حالات عدم المساواة في الدخل والثروة أكثر ، لأن فائض المؤسسة ذات الحكم الداخلي سوف تقسم بين كل أعضائها في نطاق أية حدود قد يتم وضعها من خلال العملية الديمقراطية في حكومة الدولة .

وإذا عدنا من الحدس إلى التطبيق الفعلي ، فسوف نجد أنه رغم أن تعاوانيات المنتجين قد تبنت مجموعة متنوعة من مبادئ التوزيع ، ففي حالات قليلة (إن وجدت) تقترب الفروق من تلك التي في المؤسسات الخاصة ،

(٦) إن الزعم بأن التعويض المرتفع هو مكافأة عن أداء استثنائي غير صحيح تماماً . وتظهر دراسة لـ « فورشان » شملت ١٤٠ شركة كبرى أنه ليست هناك علاقة - أو علاقة قليلة - بين تعويض الرئيس التنفيذي وبين الأداء كما يقاس بالمائد على الأسهم العادية لحملة الأسهم . وفي الصناعات العشر التي شملها الاستقصاء ، كشفت واحدة فقط - صناعة الماعن - عن « علاقة قليلة بين الأجر والأداء ، وعلى العكس ، « كانت العلاقة بين حجم [المؤسسة] والأجور مرتفعة نسبياً ، وإن لم تكن بلغت حد الكمال على الإطلاق ، وكانت أعلى من أية علاقة أخرى تم اختبارها » (لوميس ١٩٨٢ ، ٤٤ و ٤٩) . وقد أدت دراسة أجرتها مجلة إيكونوميست في عام ١٩٨٢ عن أكبر ١٠٠ شركة في بريطانيا إلى نتائج مماثلة : « ليست هناك أية صلة واضحة بين مرتبات الرؤساء وأداء الشركات التي يديرونها في أغلب الصناعات البريطانية . ويصغر حجم الشركة غالباً مرشداً أفضل بالنسبة لمرتبات من هم على القمة » (الإيكونوميست ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ ص ٧٥ ، وما بعدها) .

وبالتأكيد فإنه لا توجد تعاونيات عديدة للمتجدين حذو نموذج الكيبوتزات الإسرائيلية في التزامها بمبدأ المساواة المطلقة (سواء فيما يتعلق بالخصص أو ما يتعلق بالحاجة) وفي توزيع الموارد المالية والثقافية بين الأعضاء . خرجت حتى الكيبوتزات عن قواعد المساواة الدقيقة في الأجور التي يدفعونها للعمال المستخدمين ممن ليسوا أعضاء فيها . ورغم أن تعاونيات خشب الأبلكاش في شمال غربي المحيط الهادى قد تبنت مبدأ الأجر المتساوى ، والنصيب المتساوى في الفائض لكل الأعضاء ، فإن مديريها المستخدمين من غير الأعضاء يحصلون على مرتبات تقوم على أساس المنافسة ، وهي أعلى كثيراً مما يدفع للأعضاء . وقد سعت تعاونيات موندراجون التي يديرها العمال في أسبانيا منذ البداية إلى [تحديد] الفروق حتى لا تزيد على نسبة ثلاثة إلى واحد بين أعلى الأجور وأدناها . ولا يحتفظ بهذه النسبة بصورة كاملة في التطبيق ، رغم أن الانتهاكات متواضعة للغاية ، فالفرق بين الأجور لحوالى ٩٨٪ من الأعضاء لا تتجاوز نسبته أربعة إلى واحد ، ولتسعين في المائة ٢,٨ إلى واحد . وما يساوى ذلك في الأهمية ، إن الانتشار في توزيع الثروة بين الأعضاء في حدود ضيقة تماماً أيضاً (توماس ولوجان ١٩٨٢ ، ١١ - ١٤٣ - ٤٥ و ١٥٩) . وهكذا يبدو أن النتيجة تؤكد أن توزيع الثروة والدخل سيكون داخل مشروعات الحكم الذاتى غير متساوٍ أقل كثيراً مما هو في نظام من الرأسمالية المشتركة ، كما هو الحال في المؤسسات الأمريكية مثلاً^(٧) .

ولكن حالات من عدم المساواة سوف تظهر أيضاً بين المؤسسات . فالاختلافات في الأسواق ، والطلب المتغير ، والنسب المتباينة بين رؤوس

(٧) وفي أكبر مؤسسات إنتاج الآلات المتنوعة في يوغوسلافيا حقق عامل ماهر واحد في عام ١٩٦٨ أعلى أجر ، وهو ٢٩٩٣ ديناراً شهرياً ، وهو أكثر من مرتب المدير العام ، (ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ، ٦٦) .

الأموال إلى العمال ، والاختلافات الإقليمية في إمدادات العمال وعوامل أخرى عديدة ، سوف تخلق فروقاً في الإيرادات التي يمكن الحصول عليها في مؤسسات الحكم الذاتي والصناعات للتوزيع على أعضائها^(٨) .

النتيجة

إن نظاماً من مشروعات الحكم الذاتي إذن لا يمكن الاعتماد عليه لخلق نظام ذي تنظيم ذاتي تماماً . ورغم أنه لا يمكن التنبؤ بالمقدار بدقة ، فإن الفروق داخل المؤسسات وبين المؤسسات سوف توجد فروقاً في الموارد الشخصية التي يمكن تصور أنها قد تكون كبيرة إلى حد يكفي لأن تكون لها

(٨) تقدم يوغوسلافيا أدلة وفيرة على الفروق بين المهارات داخل المؤسسة الواحدة ، والتي تكتسب شرعية بمقتضى مبدأ التوزيع وفقاً للعمل ، وقد ثبت أنه مشكلة أقل أيديولوجية من الفروق التي بين الصناعات « كوميسو ١٩٧٩ ، ١٠٨ ؛ انظر أيضاً مناقشتها الموضوعة « حالات عدم المساواة » ٩٤ - ١١٥) . ويلاحظ جويل ب . ديولام : « إن دراسة نظام الأجور في يوغوسلافيا في ١٩٧٣ انتهت إلى أن مستويات الأجور تتباين بين الصناعات إلى حد كبير في تطابق مع متوسط الطاقة الإنتاجية ، مما يمكن أن يفسر بدوره التبرع لرؤوس الأموال للصناعة . وعلاوة على ذلك فإن الصناعات التي بها نسبة مرتفعة بين رأس المال / العمال تميل إلى التمتع بأجور مرتفعة » (ديولام ١٩٧٩ ، ٣٤٧) . وقد وجد شاول استرين ، الذي قام بتحليل « الفروق في الدخل بين القطاعات ، وبين المؤسسات من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٤ » فروقاً كبيرة في الدخل بين المؤسسات في داخل كل قطاع ، وفي القطاع الصناعي بأكمله « كان هناك بين ١٠٪ و ١٤٪ من المجموعات التي في حجم المؤسسة تدفع في المتوسط أقل من ٥٠٪ أو أكثر من ٢٠٠٪ من الوسائل الصناعية » (استرين وبارنلت ١٩٨٢ ، ٩٥) . وفي ١٩٦٨ كان متوسط الدخل الشخصي للعمال في صناعة النسيج ثلث دخل العمال في قسم التصميم وأقل من ٤٠٪ للعمال في النقل البحري (ديولام ولامر ١٩٧٣ ، جدول ٤ - ١) .

تأثيرات معاكسة على المساواة السياسية ، وعلى معاييرنا بشأن العدالة معاً . فلا ريب أنه نظراً لأن الأعضاء المواطنين للمؤسسات سوف يقررون بأنفسهم المبادئ التى تتحدد بمقتضاها الفروق بين المؤسسات . فمن المفترض أن تميل الفروق بين المؤسسات إلى الاستجابة لهذه المعايير ، ولكن إلى المدى الذى تكون فيه هذه الفروق داخل المؤسسات راجعة إلى عوامل أخرى غير الجهد والمهارة - كالتاريخ والجغرافيا ، والمجتمع ، والحظ ، فإن النتائج قد تبدو غير عادلة . وهكذا فإن من أجل منع أى تآكل زائد للمساواة السياسية ، وعدالة التوزيع ، فإننا قد نريد تغيير التوزيع الأولى للموارد الشخصية التى أحدثتها المشروعات (بالضرائب أو التحويلات الشخصية مثلاً) أو لتنظيم التأثيرات (بتقييد استخدام الأموال فى السياسة مثلاً) أو أن نعمل كلاهما .

ومع ذلك ، فإن مهمة التنظيم وإعادة التوزيع ستكون أسهل مما فى نظام الرأسمالية المشتركة ، إذ أن التوزيع الأولى الذى أحدثته المشروعات سوف تكون عدم المساواة فيه أقل كثيراً . ومن ثم فإنه فى حين أنه لا ينظم ذاته تماماً ، فإن هذا النظام سوف يكون أقرب كثيراً إلى الرأسمالية المشتركة منه إلى الحل الجمهورى الكلاسيكى الذى ذكر فى الفصل الثانى ، أى الانتشار الواسع للموارد بين المواطنين .

وعلاوة على ذلك فإن المواطنة الكاملة والمتساوية فى المشروعات الاقتصادية سوف تقلل إلى حد كبير العلاقات المعاكسة والمثيرة للنزاع داخل المؤسسات ، وبصورة مباشرة فى المجتمع ، والسياسات بوجه عام . أما فى النظام المشترك ، فإن المديرين سوف يتجهون إلى العمل ، ويعملون فعلاً بصورة نموذجية على أساس الرأى القائل بأن مصالح المستخدمين تعتبر ثانوية بالنسبة لمصالح أصحاب المشروع ، وعلى العكس فإن المديرين فى نظام الإدارة الذاتية ، والذين يختارون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة العمال سوف يعطون الأولوية لمصالح الأعضاء المواطنين . ففى النموذج النظرى الأول يعمل

المديرون لزيادة صافي العائدات لحملة الأسهم إلى الحد الأقصى ، وفي الآخر سوف يعملون لزيادة صافي العائدات إلى أقصى حد بالنسبة للفرد للأعضاء المواطنين . وهكذا سوف تقل إلى حد كبير العلاقات المعاكسة والمثيرة للنزاع ، والتي تلازم تكوين المؤسسة الخاصة بالذات . (وقد زالت بالفعل في النموذج النظري) في مشروعات الحكم الذاتي .

وكذلك فإن علاقات الصراع الداخل في المشروع الخاص سوف تفيض على منازعات حول سياسات التوزيع وتنظيم الأموال في السياسات . وباعتبارهم أقلية صغيرة من أكثر أعضاء المجتمع تمتعاً بالامتيازات ، فإن رجال أعمال أمريكيين - أمثال كنت ، وستوري ، وليه ، الذين كانوا يخشون أن تدمر الديمقراطية حق التملك ، كانوا يميلون إلى أن يضمرُوا في نفوسهم عدم ثقة عميقاً للمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، والكونجرس ، ومؤسسات الحكومة الديمقراطية بوجه عام (قارن أيضاً سيلك وفوجل ١٩٧٦ ، ١٨٩ - ٢٠١) وهم يسمعون مثل من سبقوهم إلى استخدام مواردهم الأعظم - في الأموال ، والتنظيم ، والوضع الاجتماعي ، وإمكانية الوصول - لحماية حيازتهم والفرص لاقتناء هذه الموارد الأعظم . ومن ثم فإنه قليلاً ما يثير الدهشة أن هذه المحاولات الإصلاحية التي وجهت نحو سياسات إعادة التوزيع ، والتنظيم الفعال للأموال في السياسة ، قوبلت بنجاح قليل في الولايات المتحدة .

إن أي نظام لمشروعات الحكم الذاتي لن يزيل بطبيعة الحال المصالح ، والأهداف ، والمنظورات ، والأيديولوجيات المتناقضة بين المواطنين ، ولكنه سوف يميل إلى تقليل صراع المصالح ، ومنح كل المواطنين حصصاً متساوية تقريباً بشكل أكثر للحفاظ على المساواة السياسية ، والمؤسسات الديمقراطية في حكومة الدولة ، مع تيسير ظهور إجماع رأى قوى حول معايير الدولة .

الحق في الديمقراطية داخل المؤسسات

رغم أن أصحاب النظريات السياسية الذين يؤيدون مشاركة العمال كثيراً ما أكدوا على إمكاناتها الكامنة بالنسبة للطابع الديمقراطي وأثارها المفيد على الديمقراطية في حكومة الدولة ، فإن هناك تبريراً أكثر قوة ، له مزيد من مذاق « كنت » ، يبدؤه أنه يستند إلى حجة مختلفة : وهي أنه إذا كانت الديمقراطية لها مبرر في حكم الدولة ، فلا بد إذن أن يكون لها مبرر في حكم المشروعات الاقتصادية ؛ والقول بأنه ليس لها مبرر في حكم المشروعات الاقتصادية إنما يتضمن أنه ليس لها مبرر في حكم الدولة .
وأستطيع أن أتخيل بسهولة ثلاثة اعتراضات على هذه الحجة :

(١) إن نظام مشروعات الحكم الذاتي سوف ينتهك حقاً أرفع شأننا في التملك

(٢) إن الافتراضات الواردة في الفصل ٢ والتي تبرر العملية الديمقراطية

لا تنطبق على المشروع الاقتصادى ، لأن القرارات فى المشروعات الاقتصادية ليست ملزمة بنفس المعنى مثل القرارات التى تضعها وتنفذها حكومة الدولة فضلاً عن أنه نظراً لأن المستخدمين ليسوا مؤهلين بوجه عام كالأخرين لإدارة شركة ما ، ومبدأ المساواة لن يصمد ، والحجة الخاصة بالعملية الديمقراطية سوف تنهار . فى حين أنه على العكس من ذلك فإن أية حكومة تضم أفضل المؤهلين ، أى نظام من الوصاية أو صفوة المثقفين ذوى الإنجازات الأكاديمية ، تبررها الفروق الملحوظة فى الكفاءة . فإن الحكم بواسطة مديرين مشتركين ، قد يكون موضوع جدل فى مثل هذا النظام .

(٣) إن الاتجاه نحو حكم الأقلية ، أو سلطة من ذوى النفوذ أو السيطرة يسير بقوة فى المشروعات الاقتصادية إلى حد أنه قد يثبت أن الديمقراطية ادعاء زائف على أية حال . ومن ثم فإن محاولة بدء العملية الديمقراطية داخل مؤسسات إضاعة للوقت بشكل جوهري .

وسوف أتحدث عن هذه الاعتراضات فى هذا الفصل كل بدوره .

حقوق الملكية

قد يعترض على نقل السيطرة على القرارات فى المؤسسة إلى مستخدميها ، فيما يتعلق بحقوق الملكية ، بأنه سيكون انتهاكاً لحق أصحاب المؤسسة فى استخدام ممتلكاتهم كما يختارون . غير أنه إذا كان هذا الاعتراض يفترض أن للناس حق فطرى لإنشاء المشروعات الاقتصادية والإبقاء عليها فى شكلها الحالى المشترك ، وإن أية محاولة لاستبدال هذا الشكل بغيره سوف ينتهك هذا الحق ، فإن الحجة سوف تصطدم بلا تردد بكل الصعوبات التى وصفت فى

الفصل ٢ . فضلاً عن أنه إذا فهم الحق في الملكية بمعناه الأخلاقي الأساسي باعتباره حقاً في حيازة الموارد الشخصية اللازمة للحرية السياسية ، ووجود لائق ، فإن مشروعات الحكم الذاتي ، إذا أخذ كل شيء في الاعتبار لن تنقص بالتأكيد قدرة المواطنين على ممارسة هذا الحق ، بل إنها على الأرجح سوف تدعّمه إلى حد كبير . وحتى إذا كانت حقوق الملكية تفسر بمعنى أضيق وأكثر قانونية ، فإن الطريقة التي سوف يمتلك بها مشروع للحكم الذاتي لن تنتهك مثل هذا الحق بالضرورة . وكما سوف نرى ، فإنها قد تستدعي نقل الملكية من حملة الأسهم إلى المستخدمين .

هل القرارات ملزمة ؟

ومع ذلك ، فهل يمكن تطبيق الافتراضات التي عرضت في الفصل ٢ باعتبار أنها تبرر العملية الديمقراطية بصورة معقولة ، على المشروعات الديمقراطية ؟ وعلى سبيل المثال ، هل تضع المشروعات الاقتصادية قرارات ملزمة للعمال بنفس الطريقة التي تصنع بها حكومة الدولة القرارات التي تضطر المواطنين بإطاعتها ؟ وعلى أية حال ، فإن القوانين التي تضعها حكومة الدولة يمكن تنفيذها بالقهر الجسدي إذا دعا الحال إلى ذلك . والأقلية التي تعارض قانوناً في الدولة الديمقراطية تضطر رغم ذلك إلى إطاعته . أما في المؤسسة ، فقد يمكن القول بأنها ليست إلا نوعاً من الأسواق يشتغل فيها الأشخاص بمبادلات فردية اختيارية : فالعمال يبادلون عملهم بإرادتهم مقابل أجور يدفعها صاحب العمل . غير أن القرارات التي تضعها حكومة المؤسسة ، والتي تضعها حكومة الدولة أكثر ثباتاً في بعض النواحي الهامة مما يسمح به التفسير الليبرالي الكلاسيكي . فحكومة المؤسسة ، مثل حكومة الدولة تضع

قرارات تطبق بصورة متباعدة على كل العمال ، أو على فئة من العمال : فالقرارات تحكم مكان العمل ، ووقت العمل ، وإنتاج العمل ، والحد الأدنى المقبول لمعدل العمل ، والمعدات التي تستخدم في العمل ، وعدد العمال ، و« هوية » العمال الذين يتم تسريحهم مؤقتاً في فترات الركود ، أو ما إذا كان المصنع يغلق أبوابه فلا يكون هناك عمل على الإطلاق . ويتم تنفيذ هذه القرارات بواسطة عقوبات ، ومن بينها العقوبة القصوى وهي الفصل .

ترى هل فهمت الفرق الآن ؟ قد يعترض البعض بأنه على النقيض من مواطني الدولة ، فإن العمال غير مجبرين على إطاعة قرارات المديرين ، وأن قرارهم بأن يفعلوا ذلك أمر اختياري . ولأن العامل قد يختار إطاعة الإدارة أم لا ، حيث أنه حر في ترك المؤسسة إذا فضل عدم الطاعة ، ولا تستطيع الإدارة أن تعاقبه بسبب ترك العمل ، فقد يجادل البعض بأن قراره بالطاعة متحرراً تماماً من الإكراه .

ولكن الاعتراض لهذه الأسباب يبالغ في الفروق بين خضوع العامل لقرارات تضعها حكومة المؤسسة ، وخضوع المواطن لقرارات تضعها حكومة الدولة . ولتأخذ حكومة محلية مثلاً . فالمواطن الذي لا يرضى عن أمر من السلطة المحلية هو « حر » أيضاً في أن ينتقل إلى مجتمع محلي آخر . وبالفعل أنه إذا لم يرغب مواطن في إطاعة قوانين دولته ، فهو « حر » - على الأقل في كل الدول الديمقراطية - في أن يرحل عن دولته . والآن ، فإنه إذا كان المواطن حراً تماماً في الرحيل ، فإن المواطنة ستكون أمراً اختيارياً تماماً ، لأنه إذا وجد المواطن « صوتاً » غير مرضٍ فإنه يستطيع أن يختار « الرحيل » بحرية . ولكن أليس « الرحيل » (أو الإبعاد) أمراً باهظ التكاليف في الغالب عن كل النواحي ، بحيث تعتبر العضوية لكل الأسباب العملية إجبارية - سواء تطلبت رحيل المرء عن الدولة ، أو البلدية ، أو المؤسسة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فقد تبدو حكومة المؤسسة أشبه بحكومة الدولة ، مما اعتدنا أن نعمل

إلى اعتقاده : لأن الرحيل مكلف للغاية ، ومن ثم فإن عضوية المؤسسة ليست أمراً أكثر اختياراً أو أقل إجباراً بصورة ذات مغزى من المواطنة في بلدية ما أو حتى في الدولة .

والواقع أن المواطنة في دولة ديمقراطية تعتبر في أحد جوانبها أمراً يتسم بالاختيار أكثر من الاستخدام في المؤسسة . فالمواطنون داخل الدولة الديمقراطية قد يتركون البلدية التي يقيمون في نطاقها بشكل عادي ، ويحتفظون بشكل آلي ، أو يكتسبون بسرعة حقوق المواطنة الكاملة في بلدية أخرى . ومع ذلك فإنه رغم أن قرارات المؤسسة ليست مثل قرارات الدولة يمكن تنفيذها بواسطة عقوبات شديدة (كالفصل) ، على عكس المواطن في الدولة الديمقراطية ، فإن الشخص الذي يترك المؤسسة ليس له حق « المواطنة » (أى العمل) في أخرى .

فالمؤسسة إذن ، مثل الدولة ، يمكن اعتبارها نظاماً سياسياً ، توجد فيه علاقات سلطة بين حاكمين ومحكومين . فإذا كان الأمر كذلك ، ألا يكون من المناسب الإصرار على أن العلاقة بين الحكام والمحكومين يجب أن تستجيب إلى معايير العملية الديمقراطية ، مثلما نصر بالضبط في مجال الدولة ؟ .

وقد يوافق المرء الآن على السماح باعتبار المؤسسة نظاماً سياسياً . ألا يمكن لحقوق العمال داخل هذا النظام السياسي أن تشملها حماية كافية من نقابات العمال ؟ غير أن هذا الاعتراض لن يفشل في مواجهة مشكلة العمال غير النقابيين فحسب (والذين يشكلون حوالى ٨٠٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة) بل أنه يسلم أيضاً بصورة ضمنية بأنه من أجل حماية بعض الحقوق الأساسية أو المصالح ، فإن العمال مؤهلين لأن — يكون لهم حق — في بعض الضوابط الديمقراطية على الأقل . فما هي إذن طبيعة ونطاق هذه الحقوق والمصالح ؟ إن القول بأن نطاقها محدود بحق مماثل أو أكثر أساساً للتملك ، يصطدم بتحليلاتنا السابقة . ومن ثم فعلى أية أسس ينبغي تقييد حق

المستخدمين في الضوابط الديمقراطية بالحدود التقليدية (وإن كانت غير محددة على الإطلاق) لنقابات العمال ؟ أليست هذه بالضبط هي المسألة التي تثير الجدل وهي : هل للعمال حق أساسى للحكم الذاتى فى مشروعاتهم الاقتصادية ؟ فإذا كان لهم مثل هذا الحق بالفعل ، فهو غير واضح ، لأنه مهما كانت نقابات العمال التقليدية ضرورية فى تقليل وطأة الحكم الاستبدادى فى حكومة المؤسسة ^(١) ، فإن أية مؤسسة عادية ستظل حتى مع وجود نقابة للعمال غير كافية إلى حد كبير للاستجابة إلى معايير العملية الديمقراطية .

هل يصمد المبدأ القوى للمساواة ؟

لقد حاولت فى الفصل الثانى أن أدلل على أن العملية الديمقراطية يبررها مبدأ المساواة القوى . ولكن إذا لم يطبق المبدأ القوى على مؤسسات الأعمال ، فإن قضية مؤسسات الحكم الذاتى سوف يصيبها ضرر خطير ، ربما كان مهلكاً ، فى حين أن مسألة الحكم بواسطة من هم أفضل تأهيلاً - « الأوصياء » ، إذا استخدمنا تعبير أفلاطون - سوف تدعم بالتالى . ومن الممكن اعتبار حكومات الشركات الأمريكية الكبرى - كما افترضت سابقاً - شكلاً من هذه الوصاية . ورغم أن المديرين يتم اختيارهم إسمياً بواسطة مجلس مديرين يتم اختياره بدوره إسمياً بواسطة حملة الأسهم وهو مسئول

(١) يجادل إيلرمان بأن نقابات العمال ستكون هامة حتى فى مؤسسات الحكم الذاتى ، وخاصة فى أداء وظائف « المعارضة المخلصة » (إيلرمان ، « النقابة باعتبارها المعارضة المشروعة ») .

أمامهم قانونياً ، فإن المديرين الجدد في الواقع تختارهم عادة الإدارة الموجودة ، التي تقوم في الواقع باختيار والسيطرة على مجلس مديريها الخاص (هيرمان ١٩٨١) . وكانت الوصاية أيضاً المثل الأعلى لكثيرين من الاشتراكيين وخاصة الفابيين . وفي هذا الرأي يجري اختيار مديري المشروعات المملوكة للدولة بواسطة مسئولى الدولة الذين سيكون كبار المديرين مسئولين أمامهم في النهاية . والواقع أن الصناعات المؤممة في أغلب الدول تحكم بواسطة مثل هذه الخطط . ولا يزال في إمكان المرء أن يتخيل أويبتكر بدائل جديدة بالتقدير . وهكذا فقد رفضت كل من رأسمالية الشركات والاشتراكية البيروقراطية ، في النظرية والتطبيق ، المبدأ القوي للمساواة في المشروعات الاقتصادية ، وأيدت الوصاية بشكل صريح أو ضمني . وبسبب الثقل الساحق للمؤسسات والأيديولوجيات القائمة ، فإن أغلب الناس ، وبينهم أشخاص كثيرون من المفكرين ، سيجدون على الأرجح أنه من الصعب الاعتقاد بأن المستخدمين مؤهلين لحكم المؤسسات التي يعملون بها . ومع ذلك فإنه عند بحث ما إذا كان مبدأ المساواة القوي ، يصلح لمؤسسات الأعمال ، فإنه من المهم أن نضع نقطتين في أذهاننا . الأول ، أنه في حين أنه من الممكن أن نقارن بشكل معقول الأداء المثالي أو النظرى الممكن لنظام معين ، بالأداء المثالي أو النظرى لنظام آخر ، فإننا لا نستطيع أن نقارن بشكل معقول الأداء الفعلى لأحدهما مع الأداء المثالي للآخر . ورغم أن قدراً كبيراً من مناقشات مؤسسات الحكم الذاتى التي سوف ترد فيما بعد قائمة على الحدس أو التخمين بالضرورة ، فإن هدفى هو مقارنة الأداء المحتمل لمؤسسات الحكم الذاتى بالأداء الفعلى لبدليها الرئيسى الحالي ، وهو الشركة الحديثة ذات الملكية الخاصة .

ثانياً ، أن المبدأ القومى للمساواة ، كما رأينا في الفصل الثانى لا يتطلب أن يكون المواطنون أكفاء بصورة متساوية في كل ناحية . إذ يكفي الاعتقاد بأن المواطنين مؤهلين إلى حد كاف لكى يقرروا أية مسائل تتطلب أو لا تتطلب

قرارات جماعية ملزمة (مثلاً ، ما هى المسائل التى تتطلب قواعد عامة) ؛ من تلك التى تتطلب فعلاً قرارات جماعية ملزمة ، مواطنون أهل لأن يقرروا ما إذا كانوا أنفسهم مؤهلين إلى حد كاف لصنع قرارات جماعية عن طريق العملية الديمقراطية . وفيها يختص بالمسائل التى لا يرون أنهم أهلاً للبت فيها بأنفسهم ، فإنهم مؤهلون لوضع الشروط التى سوف يفوضون بمقتضاها آخرين لاتخاذ القرارات بشأنها .

وباستثناء المؤسسات الصغيرة للغاية ، فسوف يختار المستخدمون بالتأكيد تفويض بعض القرارات إلى المديرين . أما فى المؤسسات الكبيرة فلا شك فى أنهم سوف يختارون هيئة أو مجلساً حاكماً ، سوف تخول له السلطة فى الحالات النموذجية على الأرجح لكى يختار ويحدد كبار الإداريين التنفيذيين . وفيها عدا فى المشروعات الكبيرة جداً ، فإن المستخدمين قد يشكلون مجلساً لأغراض « تشريعية » لإصدار قرارات حول المسائل التى يختار العمال البت فيها ، وتفويض مسائل يفضلون عدم البت فيها بصورة مباشرة ، وإعادة النظر فى قرارات بشأن مسائل كانوا قد أصدروا تفويضاً عنها قبل ذلك ، وكذلك تصرفات المجلس والمديرين فى نواح أخرى . أما فى المؤسسات العملاقة ، حيث يمكن أن تعاني الجمعية من عجز الديمقراطية المباشرة على نطاق كبير وبشكل زائد فسوف ينشئ إقامة نظام تمثيل نيابة عنهم كمجلس الإدارة أو مجلس المديرين .

ومع افتراض سلبية حملة الأسهم فى المؤسسة النموذجية ، فإن اعتيادهم التام على المعلومات التى تقدمها بها الإدارة ، والصعوبات غير العادية للاعتراض على أى قرار إدارى ، فإنه يبدو لى أنه من الصعب الشك فى أن المستخدمين إجمالاً مؤهلين جيداً لإدارة مؤسساتهم كحملة الأسهم ، وربما بقدر أكبر كثيراً فى المتوسط . ولكن بطبيعة الحال فإن هذه ليست القضية حقاً ، مع افتراض انفصال الملكية عن السيطرة ، التى لفت أدولف بيرل وجاردينر

ميزز الأنظار إليها في ١٩٣٢ في كتابها « الشركة الحديثة والملكية الخاصة » .
وتقول دراسة حديثة وأكثر تنظيماً أن ٦٤٪ من أكبر مائتي شركة أمريكية غير
مالية ، تتولى إدارتها إدارة داخلية ، و ١٧٪ بواسطة إدارة داخلية مع مجلس من
الخارج ، أو ما مجموعه ٨١٪ من المجموع ، لديها ٨٤٪ من الأصول و ٨٢٪
من المبيعات (هيرمان ١٩٨١ ، جدول ٣-١) . ورغم أن نسبة المؤسسات
التي تسيطر عليها الإدارة قد تكون أقل بين المؤسسات الأصغر حجماً ، فإنه
يبقى التساؤل عما إذا كان العمال مؤهلين لحكم المشروعات الاقتصادية مثل
المديرين الذين اكتسبوا مراكزهم بانتخابهم كأعضاء إضافيين ، وبذلك تنتج
نوعاً من الوصاية الاختيارية .

وهذا السؤال يثير الكثير من المسائل المعتادة والقديمة للديمقراطية إزاء
الوصاية ، وتشمل الأسس للاعتقاد بأن الأوصياء الذين يفترض أن لديهم
معرفة أعظم بشأن ما هو أفضل للجماعية ، وكذلك قيم أعلى - الإرادة ،
أو الاستعداد للسعى إلى هذا الصالح . ومن ثم فإنه من المهم التفرقة بين
المعرفة وبين الغايات التي يجب أن يسعى إليها المشروع من المعرفة الفنية عن
أفضل الوسائل لبلوغ هذه الغايات . أما فيما يتعلق بالغايات ، فقد يجادل
البعض بأن مشروعات الحكم الذاتي سوف تنتج معدلات أدنى من
المدخرات ، والاستثمارات ، والنمو ، والعمالة مما يفضلها المجتمع بصورة
منطقية (أو معقولة على الأقل) . وفيما يتعلق بالوسائل فقد يزعم البعض أن
مشروعات الحكم الذاتي ستكون أقل احتمالاً في أن تقدم إدارة مؤهلة ، ولهذا
السبب وغيره فإنها ستكون أقل كفاءة من المؤسسات التي يمتلكها حملة الأسهم
مثل الشركات الأمريكية .

الغايات : المدخرات ، الاستثمارات ، النمو والعمال . كيف يؤثر نظام
مشروعات الحكم الذاتي إذن على المدخرات ، والاستثمارات ، والعمالة ،

والنمو؟ هل يقترح العمال مثلاً لتخصيص الكثير جداً من إيرادات المشروعات للأجور بحيث يضحون بالاستثمار في آلة جديدة والقدرات في المستقبل؟ وهل تكون المؤسسات التي تدار بشكل ديمقراطي بواسطة مستخدميها أقصر نظراً من المؤسسات التي يديرها نظام هرمي بواسطة مديريين؟ إن مديري الشركات الأمريكية كثيراً ما يتعرضون للنقد في الوقت الحاضر بسبب اهتمامهم الزائد بالعائدات قصيرة الأجل على الطويلة الأجل (مثلاً: بلوستون ١٩٨٠، ٥٢). وهل تؤكد مشروعات الحكم الذاتي التوضيحية بالفوائد المؤجلة إلى فوائد فورية، مما يضر بالافضليات الجماعية لمجتمعهم ويناقضها؟ إذا كان الأمر كذلك، ألا تتعارض المصالح الخاصة للعمال في المشروع مع المصلحة العامة؟

إن التحليلات النظرية البحتة التي أجراها الاقتصاديون، سواء النقاد أو المؤيدون للمؤسسات التي يديرها العمال غير حاسمة في النهاية. إذ أن مؤيدي الإدارة الذاتية يتفقون على أنه على نقيض المؤسسات التقليدية التي يسعى المديرون فيها إلى تحقيق الحد الأقصى من إجمالي الأرباح لحملة الأسهم، فإن الأعضاء العمال في مؤسسات الحكم الذاتي سوف يسعون إلى تحقيق أقصى دخل للفرد من الأعضاء^(٦). وبسبب ذلك فإن بعض النقاد يجادلون بأنه لن يكون لدى الأعضاء حوافز لزيادة المدخرات أو التوسع في الإنتاج، أو العمال، أو الاستثمارات إلا إذا كان أثر ذلك هو زيادة أرباحهم الخاصة بالنسبة للفرد؛ وسيكون لديهم دافع واضح ألا يفعلوا ذلك إذا كانوا يتوقعون أنهم إذا فعلوا ذلك فسوف يقللون أرباحهم الخاصة. ومن ثم فإن هؤلاء النقاد سوف يستتجون أنه في بعض المواقف التي تتوسع فيها مؤسسة

(٦) على سبيل المثال، انظر فانتيك ١٩٧٠، ٢-٣؛ جلي ١٩٨٠، ١٧.

تقليدية لكي تزيد العائدات لحملة الأسهم ، فإن المؤسسات التي يديرها العمال لن تفعل ذلك ^(٣) .

ويرد أنصار مؤسسات الحكم الذاتي بأن مشكلة العمالة في اقتصاد مؤسسات الحكم الذاتي يمكن تفرقتها نظرياً عن مشكلة الاستثمار والنمو . وفي السيناريو النظري الذي قدمنا لمحة موجزة عنه للتو ، فإن توسيع العمالة لن تكون مشكلة إلا على مستوى المؤسسة الفردية . غير أنها على مستوى الاقتصاد سوف تعالج بكفالة تيسر الدخول لمؤسسات جديدة . فإذا كانت هناك بطالة ، وفشلت المشروعات في الوفاء بالطلب المرتفع على منتجاتها بالتوسع في العمالة ، فإن مؤسسات جديدة سوف تفعل ذلك ، ومن ثم فإن كلاً من الاستثمارات والعمالة سوف يزدادان . وفيما يتعلق بالاستثمار ، باستثناء الظروف التي وصفت قبلاً ، فإن أعضاء مشروع الإدارة الذاتية ستكون لديهم حوافز قوية للاستثمار ، وبالتالي للدخار ، كلما زادوا بعملهم هذا الفائض الممكن

(٣) هذه الحجج النظرية وغيرها تم تلخيصها وتقييمها بواسطة إسترين وبارت (١٩٨٢) ؛ ومن أجل صياغة نظرية سابقة شهيرة انظر وارد (١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٧) . ويمكن توضيح إحدى الحجج النظرية كما يلي : لنفترض أن مؤسسة بها ١٠٠ عضو وإنتاجها اليومي ١٠٠ وحدة ، تباع كل منها بسعر ٢٠٠ دولار للوحدة ، وتتكلف عن مدخلات غير العمل (معدات ، مبانى ، مواد ، الخ . . .) ١٥٠ دولاراً للوحدة . فإن إجمالي المائد المتاح للتوزيع على العمال هو ٥٠٠٠ دولار ، أو ٥٠ دولاراً للعضو . ولنفترض أنه بمضاعفة الأيدي العاملة (ومن ثم عدد الأعضاء) ، فسوف يرتفع الإنتاج إلى ١٥٠ وحدة بنفس تكلفة الوحدة . ورغم أن المبلغ المتاح للتوزيع على الأعضاء سيرتفع إلى ٧٥٠٠ دولار ، فإن نصيب كل عضو سينخفض إلى ٣٧,٥٠ دولاراً . وهكذا فإن الأعضاء (إذا لم يكونوا عبيد للغير) لن يرغبوا في توسيع العمالة والمضوية في مؤسستهم . ومع ذلك فإنه إذا كان مسموحاً لهم تقتنوناً ، فإنهم قد يحاولون استخدام عمال إضافيين بأجور منخفضة بما يكفى لحماية أرباحهم الحالية . وفي مثلنا هذا فإن مثل هذا الأجر سيكون أقل من ٢٥ دولاراً . وكانت هناك حالة معينة من هذا النوع هي نظام للتعاونيات التي يديرها العمال في بيرو (ستيان ١٩٧٨ ، ص ٢١٦ وما بعدها) .

توزيعه على أنفسهم (قارن أيضاً جاي ، ١٩٨٠ ، ١٧ - ٢٧ ؛ شفايكارت ، ١٩٨٠ ، ٧٣ - ٧٤ ، ١٠٣ - ٣٦) .

غير أن هذه المقارنات بين الناهج النظرية في العالم الحقيقي لن تأخذنا بعيداً للغاية . وقد لاحظ بيتر جاي :

إننا نقارن حتى الآن سلوك عمال التعاونيات حول الاستشارات المعقولة ، بالسلوك المعقول لمشروعات رأسمالية مثالية ، تعمل وفقاً لنصوص الكتب المدرسية التي تنشد الكمال . ولو أننا عشنا فعلاً في عالم أحدث لما بحثنا المشكلة التي نوقشت في هذا البحث على الإطلاق .

(جاي ، ٢٠)

وإذا تحولنا بعد ذلك إلى مجال التقدير العمل فإنه يبدو من المحتمل أن مشروعات الحكم الذاتي في العالم الحقيقي قد تشجع المدخرات ، والاستثمارات ، والنمو إلى الحد الذي تفعله المشروعات الأمريكية المشتركة ، وربما أكثر ، لأن العمال عادة لن يقبلوا تعريض أنفسهم لخسائر فادحة إذا تدهورت المؤسسة . فإذا سمحنا لأنفسنا بانتهاك التحذير الذي لا يمكن تنفيذه لبعض الاقتصاديين من أنصار الرفاهية ضد المقارنات بين الأشخاص ، فلإننا نادراً ما نستطيع أن ننكر أن الخسائر التي يتعرض لها العمال من تدهور المؤسسة قد تكون عادة أكبر مما يعانيه أولئك المستثمرون ؛ إذ أنه أسهل كثيراً في العادة وأقل تكلفة في العلاقات البشرية بالنسبة لمستثمر ميسور الحال أن ينتقل داخل وخارج سوق الأوراق المالية مما يستطيع العامل فعله في سوق العمل . وسيكون العامل الذي يتدبر العواقب بشكل معقول مهتماً إلى حد كبير بالكفاءات الطويلة الأجل ، مثلما يشعر المستثمر المتعقل والمدير المتعقل ، وربما أكثر من ذلك .

وهذا التخمين يؤيده بعض الحالات على الأقل ، التي يقوم فيها العمال ،

إذا أتاحت لهم الفرصة ، ببذل تضحيات هامة قصيرة الأجل في الأجور والمزايا من أجل منع مؤسستهم من الانهيار . وقد فعلوا ذلك على سبيل المثال في كل من شركة كرايزلر ، وشركة راث باكنج . وعندما يمتلك العمال الشركة فإن حافزهم على التضحية من أجل إنقاذها سيكون أقوى كثيراً . وقد فسر عامل في إحدى تعاونيات خشب الأبلকাশ ذلك بقوله ، « إذا ساءت الأمور ، فإننا جميعاً سوف نخفض أجورنا . فأنت لا تريد حلب البقرة ، لأنك إذا حلبت البقرة فلن يتبقى شيء وسوف نفقد الشركة » (زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ١٠١) .

ولعل هناك مثال أوثق صلة بالموضوع ، هو موندراجون ، وهو مجمع من أكثر من ٨٠ جمعية عمالية تعاونية في أسبانيا . ففي خلال فترة كان الاقتصاد الأسباني يتوسع فيها بوجه عام ، نمت مبيعات تعاونيات موندراجون بمعدل مثير بلغ متوسطه ٨.٥٪ من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ . وزاد نصيبهم من السوق من أقل من ١٪ في عام ١٩٦٠ إلى أكثر من ١٠٪ في ١٩٧٦ . وكان متوسط النسبة المئوية لإجمالي القيمة المضافة من خلال استثمارات التعاونيات بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ حوالي ٣٦٪ ، أي أربع مرات تقريباً لمتوسط المعدل في الصناعة بإقليم الباسك الذي توجد به موندراجون ، والذي يعج بالصناعات (توماس ولوجان ١٩٨٢ ؛ ١٠٠ - ١٠٥) . فضلاً عن ذلك فإنه عندما أدت فترة كساد في الاقتصاد الأسباني إلى انخفاض الأرباح في ١٩٨١ « ضغطت الاستثمارات ، ولكن العمال [كانوا] على استعداد لبذل التضحيات للإبقاء على وظائفهم ، فأخرجوا ما في جيوبهم للحفاظ على الميزان الحسابي في حالة جيدة » (الإيكونوميست ، ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ؛ ٨٤) . وقد اختار الأعضاء الإسهام بالمزيد في رأس المال بدلاً من تخفيض أجورهم . وهكذا اقترح أعضاء جمعية تعاونية واحدة لزيادة إسهاماتهم الفردية في رأس المال بمبالغ تتراوح بين ٥٧٠ إلى ١٧٠٠ دولاراً وفقاً لمستوى الأجور . ولم تتبع

مشروعات الإدارة الذاتية في يوغوسلافيا على وجه الإجمال النموذج النظري الذى عرضه نقاد الإدارة الذاتية^(٤) . ورغم أن الأسباب كانت معقدة ، فإنهم ، مع بعض استثناءات ، لم يضحوا بالاستشارات من أجل الدخل الحالى ، بل أنهم على العكس احتفظوا بمستويات عالية للغاية من الاستشارات^(٥) .

وهناك ملاحظة أخيرة عن مشكلة المدخرات ، والاستشارات ، والعمالة ،

(٤) يعلق ديلاى ويلامر على ذلك بأنه « لم يتبين (على عكس نموذج وارد) أن مشروعات الحكم الذاتى تخفض الإنتاج عندما ترتفع الأسعار ، بل أنها تحدد أسعارها لتغطية النفقات ، وتشمل التكاليف الثابتة . . . وأجراً يسمى أكونتاسيا - إذا أمكنهم الحصول عليه . وقد تحاول خفض العمالة لتحسين المركز المالى للمؤسسة ، ولكن فى الظروف التى يكون فيها أصحاب الملكية الخاصة يتبعون نفس الطريق فقط على الأرجح » (١٩٧٣ + ٥٧) . والأكونتاسيا فى الواقع أجر شهري يتميز عن المكافآت الدورية (السنوية عادة) والتي توزع من الفائض فى التكاليف المقررة فى المؤسسات الناجمة .

(٥) وفقاً لأحد التقديرات ، فإن الاستشارات اليوغوسلافية حتى وقت قريب ربما تكون قد زادت بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الدخل القومى (سيرتش كلاير ١٩٨٠ + ١٦٦ و ١٩٤ + انظر أيضاً روسينو ف. ١٩٧٧ + ١٢٧) . غير أن هذا المعدل المرتفع غير العادى كان يعزى جزئياً على الأقل إلى أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل التى أبقت سعر الفائدة الحقيقى منخفضاً أو سلبياً ، والفشل فى تنفيذ عقوبات لعدم سداد القروض (وتشمل القروض قصيرة الأجل المحملة بأسعار فائدة أعلى) ، والاعتماد العمل للإفلاس كرادع ، والطبيعة السياسية لكثير من القروض (إسترين ويسلارت ١٩٨٢ + ٩٠ - ٩٣ ، ديلاى ويلامر ١٩٧٣ + ١٨٣) . وقد استنتج كثيرون من الاقتصاديون اليوغوسلاف أن معدل الاستشارات كان مرتفعاً ، يتطلب تكلفة مرتفعة للغاية فى الاستهلاك . وفى منتصف الستينيات ، ثلر جدل حول هذه المسألة (ومساائل أخرى) بين المحافظين « الذين ألغوا باللوم على قوى السوق و « الليبراليين » الذين رأوا أن الحاجة تدعو لدعم قوى السوق أكثر (روسينو ١٩٧٧ + ١٢٦ وما بعدها) . ورغم الإصلاحات المتكررة فى النظام المصرى واللاتيان ، فقد كان الاقتصاد فى حالة كساد شديد بحلول عام ١٩٨٣ . وقد دعت خطة التنمية الاقتصادية فى عام ١٩٨٣ إلى خفض ٢٠٪ من الاستشارات العملة (النيويورك تايمز ٩ يناير ١٩٨٣ ، ٦) .

والنمو، وهي : أن إدخال مشروعات الحكم الذاتي يمكن أن يكون مصحوباً بإنشاء صناديق استثمار جديدة تدار تحت رقابة ديمقراطية . ورغم أن أى نظام لمشروعات الحكم الذاتي من النوع الذى اقترح فى هذا الفصل يختلف بشكل حاسم عن المقترحات الخاصة بصناديق « للعمال الأجراء » الذى قدمه الحزب الاشتراكى الديمقراطى السويدى ، فإن هذا الاقتراح وثيق الصلة بالموضوع بسبب تأكيده على إنشاء صناديق من أجل الاستثمار ، والذى يسمى كثيراً باسم مشروع مايندر على اسم واضعه رودلف مايندر ، الذى وضعه مع زملائه بمكتب البحوث فى منظمة نقابات العمال القومية (مايندر ١٩٧٨) ، وتمت الموافقة على الاقتراح بواسطة المنظمة العمالية فى ١٩٧٦ ، وبشكل معدل بواسطة الاشتراكيين الديمقراطيين فى ١٩٧٨ . ويتطلب الاقتراح بعد تنقيحه فى ١٩٨٠ من المؤسسات الكبرى - ومجموعها الكلى حوالى ٢٠٠ شركة - أن تجنب فى كل عام ٢٠٪ من أرباحها فى صورة « أسهم للعمال الأجراء » تمنح صاحبها حقوق الاقتراع . ونتيجة لذلك ، فإن ملكية هذه الأسهم سوف تنتقل تدريجياً إلى المستخدمين . وبنسبة ربح ١٠٪ مثلاً ، فإن العاملين بالأجر سوف يجوزون أغلبية الملكية فى حوالى ٣٥ عاماً .

ومع ذلك فإن أسهم العمال الأجراء لن تكون خاصة بالعمال الأفراد ، كما هو الحال فى مشروعات ملكية المستخدمين للأسهم ، أو لعمال المشروع المملوك بشكل جماعى . وبدلاً من ذلك فإن الأسهم وبالتالي حقوق الاقتراع سوف تتحول إلى صناديق قومية وإقليمية ، يحكمها ممثلون ينتخبهم العمال الأجراء - كل العمال الأجراء ، ويجب أن نضيف أيضاً أنهم ليسوا فقط أولئك الذين تستخدمهم المئات شركة أو نحو ذلك من الشركات التى تسهم فيها . إذ أن مستخدمى المؤسسة لن يسيطروا قط على أكثر من ٢٠٪ من حقوق التصويت فى مؤسستهم ، فى حين أن نصيباً أكبر متزايد سوف يعود إلى واحدة من الهيئات

التي تمثلهم^(٦) . ومع وجود منظمة عمالية قوية موحدة شاملة لديها تاريخ من النجاح في استخدام المساومات القومية المركزية للمساواة في الأجور ، وحكومة مركزية لتجديد الدخول على أساس اشتراكي فإن الحركة العمالية السويدية ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي يبديان ميلاً لمساندة حل أكثر مركزية من النظام الذي اقترح . غير أن النقطة الهامة ، هي أن الصناديق لا تستهدف كفاءة « ديمقراطية اقتصادية » فحسب ، بل أيضاً ضمان إمدادات أكبر من رؤوس الأموال للاستثمار^(٧) .

وهناك اقتراح قدمه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الدنمركي في ١٩٧٣ (وزارة العمل ١٩٧٣) يعتبر أقرب كثيراً إلى فكرة مشروعات الحكم الذاتي التي وصفت هنا . حيث يجري تقسيم حصيلة ضرائب الأجور والمزببات التي تشمل أغلب المؤسسات في الدنمرك (حوالي ٢٥ ألفاً) إلى جزئين . يذهب الجزء الأصفر إلى صندوق قومي للاستثمارات وعائدات للمهال الدنمركيين . ويحصل كل عامل فعلاً على شهادات من الصندوق على أساس نسبي لعدد السنوات التي قضاها في العمل لا عن أجر ومرتب العامل . وسوف تكون الشهادات

(٦) في محاولة لمواجهة الاعتراضات على مشروع مليندر الأصل ، كان المشروع قد أصبح في ١٩٨٠ مقبلاً تماماً . والوصف المقدم هنا مستمد جزئياً من بحث لبيتر سوينسون لم ينشر : « الاشتراكية في البرنامج الديمقراطي : الاقتراح السويدي للملكية العمال وسيطرتهم في الصناعة » (١٩٨٠) . وأورد أن أعرب عن تقديرى لبيتر سوينسون لسهاحة لي باستخدام المعلومات الواردة في بحثه . كما أنني انتضت أيضاً من بحث أعده بوجوستافسون عن : « المشاركة في القرار وصناديق العاملين الأجراء ، التجربة السويدية » وقد قدم في مؤتمر حول حدود الديمقراطية في بيروجيا ، ٢٦ - ٢٨ أبريل ١٩٨٣ .

(٧) رغم أن الاشتراكيين الديمقراطيين تكلموا تأييدهم في انتخابات ١٩٨٢ ، فإنهم تولوا تنفيذ الحطة في عام ١٩٨٣ بواسطة التشريع ، رغم المعارضة الشديدة الصاخبة من رجال الأعمال وبعض الموظفين الكتابيين والإداريين .

غير قابلة للتداول ، ولكن يكون للمستخدم الحق في سحب قيمة شهادته بعد سبع سنوات ، أو عند بلوغه سن السابعة والستين ؛ أو عند الوفاة ، حيث تدفع قيمتها لورثة المستخدم . أما الجزء الآخر وهو الأكبر من حصيلة ضرائب الأجور فإنه سيبقى في المؤسسة في صورة أسهم رأس مال يمتلكها المستخدمون بصورة جماعية ، حيث يقترعون باعتبارهم مواطني المشروع ، أى على أساس صوت واحد لكل شخص واحد . غير أنه لن يسمح بزيادة نصيب المستخدمين من رأس المال ، وبالتالي في حقوق الاقتراع فوق نسبة ٥٠٪ - وهو شرط مفروض أنه يرمى إلى بث الطمأنينة لدى المستثمرين الخاصين . والاقتراح الدنمركى ، مثل مشروع مايندر في السويد ، يهدف إلى تحقيق أغراض عديدة : تحقيق تساوى أكبر للثروة ، وسيطرة أكثر ديمقراطية على الاقتصاد ، ولا يقل عن ذلك أهمية بالتأكيد إمدادات مطردة من الأموال للاستثمار .

وهكذا ليس من غير المتصور أن يدخل العمال في عقد اجتماعي يتطلب منهم تقديم أموال للاستثمار ، تؤخذ من الأجور والمرتبات مقابل سيطرة أكبر على حكم المشروعات الاقتصادية . وقد ثبت أن مشروعات الحكم الذاتي أفضل ملاءمة لحوافز العمال من المؤسسات التي تدار بتسلسل هرمي للقيادات ، ومن ثم فهي أكثر كفاءة ، وقد يضع نظام مشروعات الحكم الذاتي قاعدة لنمو اقتصادي قد يتجاوز حتى النجاح الذي حققته اليابان - ويترك الأداء الأمريكي الحالي بعيداً إلى الوراء .

الوسائل - مهارات إدارية . عرض الثوريون اقتراحاً ونحيم العقابية بسذاجة مذهلة في كتاب لينين « الدولة والثورة » وهو أن المهارات الإدارية شيئاً ناهه الأهمية ، أو أنها سوف تبرز تلقائياً ، أو تعوضها الحماسة الثورية بشكل أكبر . والسجل التاريخي يعفى المرء من كل حجة لإظهار حماقة مثل هذا الافتراض . فالسؤال بكل وضوح ليس ما إذا كانت مشروعات الحكم الذاتي سوف تحتاج

إلى قدرات إدارية ، بل هو ما إذا كان العمال ومثلهم سوف يختارون ويشرفون على مديرين أقل كفاءة عما يوجد في الشركات الأمريكية الآن ، والتي يشرف عليها المديرون إلى حد كبير ، قل أن تكون قراراتهم عرضة لتحديد خطير ، إلا إذا وقعت كارثة ، وحتى عندئذ فإنه لا يكون دائماً (هيرمان ١٩٨١) . فإذا أنشئ نظام من مشروعات الحكم الذاتي ، فسيكون من الحكمة تهيئة فرص أوسع كثيراً للمستخدمين مما يوجد الآن في أية دولة ، لكي يتعلموا بعض وسائل ومهارات الإدارة الحديثة . إذ أن أحد مصادر نجاح تعاونيات موندراجون يكمن في الأهمية التي منحوها للتعليم ، الذي يشمل التعليم الفني على مستويات حرفية متقدمة . وكانت نتيجة ذلك أنهم أوجدوا مديريهم الخاصين (نوماس ولوجان ، ٤٢ - ٧٤) . أما في الولايات المتحدة ، فإن نسبة هامة على الأقل من كل العمال والموظفين ، أو الأكثر طموحاً ونضالاً من بينهم في الغالب ، يطمحون إلى مناصب رقابية وإدارية ولكن تنقصهم المهارات الضرورية (انظر مثلاً ويتي ١٩٨٠) . إن الكفاءة والنمو الاقتصادي يتدفقان من استثمارات في رأس المال البشري تماماً مثلما يحدث من رأس المال المالى وربما أكثر (قارن دنيسون ١٩٧٤) . وسيكون من المحتمل أن يزيد نظام مشروعات الحكم الذاتي الجهود لتحسين رأس المال البشري للدولة ولا ينقص منها .

وفي الوقت ذاته ، فإن هناك نقصاً في المديرين المهرة ، وسيكون على مشروعات الحكم الذاتي أن تتنافس للحصول على خدماتهم ، كما فعلت تعاونية باجيت ساوند للخشب الأبلكاش التي يمتلكها العمال . فإن الرئيس وأعضاء مجلس الأوصياء يتم اختيارهم من الأعضاء ، الذين يحصلون جميعاً على نفس الأجر . غير أن الرئيس والمجلس يختارون بدورهم مديراً عاماً من خارج الأعضاء ، لأنه يستطيع أن يحقق أجراً كبيراً مما يستطيع تحقيقه كحامل أسهم [أى كعضو من العمال] والمؤهلات التي تجعل المرء مديراً عاماً ليست مما يكتسبه المرء عادة من العمل في مصنع للخشب

الأبلكاش . وهكذا فإننا نستخدم عادة أفضل شخص يمكن العثور عليه في الصناعة » (بنيت ١٩٧٩ ؛ ٨١ - ٨٧ - ٨٥) .

الوسائل : الكفاءة . إذا لم تكن مشروعات الحكم الذاتي أقل كفاءة في استخدام مديرين مهرة ، فإنها يجب ألا تكون أقل كفاءة بالمعنى الضيق من الشركات الأمريكية في الوقت الحاضر . وإذا لم تكن أكثر احتمالاً في تجنب الضوابط الخارجية من المنافسة والتنظيم ، فإنها يجب ألا تكون أقل كفاءة بالمعنى الأوسع . وقد افترضت السبب الذي يجعل من المعقول توقع حدوث أى من حالات النقص هذه . ولكن إذا كانت مشروعات الحكم الذاتي يمكن أن تكون في كفاءة المؤسسات التقليدية ، فلماذا تفشل في غالب الأحيان ؟ وكما يعرف كل من هو على علم بتاريخ العمال الأمريكيين والبريطانيين ، فقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر موجات من التعاونيات الإنتاجية القصيرة العمر في بريطانيا ، وفي الولايات المتحدة . وقد أقيمت نهايتها السريعة زعماء نقابات العمال أن توحيد النقابات في الاقتصاد الرأسمالي والمساومات الجماعية يقدم وعوداً واقعية بالمكاسب للعمال أكثر مما تقدمه تعاونيات المنتجين . وفي كلتا الدولتين ، وأوروبا كذلك ، تخلت الحركات العمالية والاشتراكية عن تعاونيات المنتجين إلى حد كبير ، باعتبارها هدفاً قصير الأجل . وانتهى أغلب المراقبين الأكاديميين ، ومنهم علماء الاقتصاد العمالي والمؤرخون الاشتراكيون ، إلى أن المؤسسة التي يديرها العمال هي فكرة خيالية مثالية مرفوضة ومهجورة لعللاقة لها بالاقتصاد الحديث (على سبيل المثال كومنز وغيره ١٩٣٦ ، ٢ : ٤٨٨) .

غير أنه في السنوات الأخيرة تسبب عدد من العوامل في إعادة تقييم للصلة الوثيقة بموضوع التجربة الأكثر قديماً (قارن جونز وسفنيار ١٩٨٢ ، ٤ - ٦) ، وتشمل الأداء غير المرضي إلى حد كبير لكل من الرأسمالية المشتركة ، والاشتراكية البيروقراطية ، التي أدى فشلها إلى تنشيط البحث عن

بديل ثالث ؛ إدخال الإدارة الذاتية والحفاظ عليها - رغم الصعوبات الشديدة - في يوغوسلافيا ، وبعض حالات النجاح المدهشة مثل تعاونيات الخشب الأبلكاش في الولايات المتحدة ومجموعة موندراجون في أسبانيا ؛ ويظهر تحليل اقتصادي رسمي كيف أن الاقتصاد الذي يديره العمال سوف يفي نظرياً بمعايير الكفاءة (فانيك ١٩٧٠) ؛ مع نمو الوعي بالحاجة إلى تقليل نظام الإدارة الهرمي في مكان العمل وزيادة مشاركة العمال من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية ؛ وكذلك النجاح الظاهر لترتيبات عديدة جديدة لمشاركة العمال وإشرافهم ، أو تملكهم في أوروبا والولايات المتحدة .

ويمكن القول في إيجاز أنه بات من الواضح أن الكثير من المؤسسات الفاشلة التي يديرها العمال أن مصيرها كان محتوماً ، ليس بسبب حالات ضعف متأصلة فيها ، بل بسبب حالات يمكن علاجها ، كحالات النقص في الائتمان ، ورأس المال ، والمهارات الإدارية . فضلاً عن أن تعاونيات المنتجين كانت في الماضي يجرى تنظيمها عادة في أسوأ الظروف الممكنة ، عندما يحاول المستخدمون في يأس إنقاذ شركة منهارة بالاستيلاء عليها - ويكون ذلك غالباً خلال فترة كساد . ولا يكاد يثير الدهشة أن يفشل العمال في إنقاذ المؤسسة بعد أن تكون الإدارة قد فشلت فعلاً . ولكن ما يثير الدهشة هو أن تعاونيات العمال قد نجحت في بعض الأحيان التي فشلت فيها الإدارة الخاصة . وعلى سبيل المثال ، فإن بعض تعاونيات خشب الأبلكاش بدأت بعد فشل شركات كانت مملوكة ملكية خاصة (بيرمان ١٩٨٢ ، ٦٣) .

وقد أشرت أيضاً إلى تعاونيات موندراجون للمنتجين في أسبانيا كمثال على النجاح . وهي تضم أكبر مصانع صناعة عدد الآلات في البلاد وأيضاً مصنعاً من أكبر مصانع الثلاثجات بها . وخلال فترة تدهور الاقتصاد الأسباني وازدياد البطالة بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، زادت العمالة في تعاونيات موندراجون من ١٥٧٠٠ إلى ١٨٥٠٠ (زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ١٥٤ وما بعدها ،

والإيكونوميست ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ؛ ٨٤) . وحتى لا يحرم مجمع موندراجون من الحصول على قروض ، فإن له مصرفه الخاص ، (توماس ولوجان ؛ ٧٥-٩٥) . وتتمتع مشروعات الحكم الذاتي بمرونة أكبر من الشركات الأمريكية . حيث أنه عندما تقوم المؤسسات الخاصة التقليدية بتسريح عمالها مؤقتاً أو تغلق في أوقات الضيق المادي ، يستطيع أعضاء مشروعات الحكم الذاتي أن يقرروا خفض أجورهم وتقليل نصيبهم من الفائض ، إن كان هناك فائض ، أو حتى الإسهام بأسواق إضافية إلى رأس المال ، مثلما حدث في موندراجون . وكما تظهر هذه الحالات وغيرها ، فإنه من المحتمل أن تسحب مشروعات الحكم الذاتي القدرات الإبداعية ، والطاقت ، وولاء العمال إلى حد لا تقدر عليه الشركات التي يمتلكها حملة الأسهم قط على الأرجح ، حتى مع خطط المشاركة في الأرباح (قارن ميلان ١٩٥٨) .

ورغم أن المقارنات الدقيقة للكفاءات النسبية للشركات التي يديرها العمال والشركات التقليدية صعبة ولا تزال غير شائعة على نحو وافي ، فإن أفضل تحليل (جونز وسفينار ١٩٨٢) لمجموعة واسعة من التجارب في عدد من الدول المختلفة يبدو أنه يؤيد هذه الاستنتاجات وهي : إن مشاركة العمال في صنع القرار قل أن تؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية ، وفي الكثير جداً من الحالات فإنها ليس لها أي تأثير أو نتائج في زيادة الطاقة الإنتاجية (انظر أيضاً سيمونز وماريس ١٩٨٣ ؛ ٢٨٥ - ٩٣) .

إلى أي مدى تكون الديمقراطية الداخلية

كثيراً ما يبالغ البعض إلى حد كبير في تأثير المزيد من الترتيبات

الديمقراطية ، وذلك من الأنصار والخصوم معاً . غير أنه مثلما أحدث إضفاء الديمقراطية على التركيبات الشمولية للملكيات المركزية والدكتاتوريات الحديثة تغييراً في علاقات النفوذ والسلطة في حكومات الدول ، فإن هناك ما يدعو للاعتقاد أيضاً بأن إضفاء الديمقراطية على حكم الشركات الحديثة سوف يغير بعمق علاقة النفوذ والسلطة في المشروعات الاقتصادية . وإن علاقات حكم بالنسبة للمحكومين من النوع الذى أصر عليه الأمريكيون مائتى عام في الحكومات العامة للدولة سوف تمتد إلى الحكومات الخاصة في الاقتصاد الآن .

إنه أمر يبالغ فيه كثيراً ، وإن كان من الأخطاء الخطيرة الإقلال من شأن أهمية المؤسسات الديمقراطية في مجال الدولة . وهو أمر يماثل الإقلال من شأن أهمية المؤسسات الشمولية المشتركة في الحياة اليومية للشعب العامل . ولاربط أن التركيبات الديمقراطية لم تغفل من « القانون الحديدي » لروبرت ميشيل ، بأن هناك حتميات تنظيمية أوجدت دفعة نحو حكم الخاصة . ولكن قانون ميشيل ليس حديدياً ولا قانوناً . وهو في أفضل الأحوال اتجاه عام في المنظمات الإنسانية . وهو غالباً اتجاه متوازن — إذا لم يبلغ تماماً — نحو الحكم الذاتى الشخصى وللجماعات ، وإبدال القيود الصارمة لحكم الهيئات ذات السلطة والنفوذ ، بقدر من السلطة المشتركة على الأقل . وليس من غير المعقول توقع أن تستجيب التركيبات الديمقراطية في حكم مكان العمل لمعايير العملية الديمقراطية ، لا بصورة أسوأ ، ولا أفضل مما في حكومة الدولة بصورة ملحوظة .

خاتمة

اعتقد أن الحجج التى قدمتها في هذا الفصل أن الاعتراضات الأساسية

على إضفاء الديمقراطية على المشروعات الاقتصادية لا تؤيدها التحليلات والأدلة على نحو كاف . وليس صحيحاً أن مشروعات الحكم الذاتي سوف تنتهك حقاً أعلى للملكية الخاصة . وليس صحيحاً أيضاً أن الافتراضات التي تبرر العملية الديمقراطية في حكم الدولة لا تنطبق على المشروعات الاقتصادية . كما أنه ليس صحيحاً أن الديمقراطية في المشروع الاقتصادي ستكون إدعاءً زائفاً . فإذا كانت تلك الاعتراضات صحيحة ، فإن الدولة التي التزمت بالأهداف التي وصفتها في الفصل ٣ سوف تختار أن تمد الديمقراطية إلى المشروعات الاقتصادية . وقد يكون الرأي السائد بين شعب مثل هذه الدولة شيء كهذا :

إذا كانت الديمقراطية مبررة في حكم الدولة ، فإنه يمكن تبريرها أيضاً في حكم المشروعات الاقتصادية . والأكثر من ذلك ، فإنه إذا لم يكن من المستطاع تبريرها في حكم المشروعات الاقتصادية ، فإننا لا نرى بالضبط كيف يمكن تبريرها في حكم الدولة . إذ أن أعضاء أى اتحاد ممن تعتبر الافتراضات الخاصة بالعملية الديمقراطية صحيحة بالنسبة لهم من حقهم حكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية . فإذا كانت هذه الافتراضات قد أصبحت ملزمة بيننا كما نعتقد لا بالنسبة لحكومة الدولة فحسب ، بل ومن أجل حكم المشروعات الاقتصادية المحلية أيضاً ، فسيكون لنا إذن الحق لحكم أنفسنا ديمقراطياً داخل مشروعاتنا الاقتصادية . ونحن لا نتوقع بطبيعة الحال أن إدخال العملية الديمقراطية في حكم المشروعات الاقتصادية سوف يجعلها ديمقراطية بصورة كاملة ، أو أنه سوف يقهر تماماً الاتجاهات نحو حكم الخاصة ، التي تبدو أنها متأصلة في كل المنظمات الإنسانية الكبرى ، بما فيها حكومة الدولة . ولكننا مثلاً ألدنا العملية الديمقراطية في حكم الدولة رغم العيوب الجوهرية التي نتوقعها في التطبيق ، فإننا نؤيد العملية الديمقراطية في حكم المشروعات الاقتصادية رغم العيوب التي نتوقعها في التطبيق . ومن ثم

فإننا لا نرى أية أسباب مقنعة عن سبب عدم ممارسة حقنا في العملية الديمقراطية في حكم المشروعات كما نفعل فعلاً في حكم الدولة . ونحن نعتزم ممارسة هذا الحق .

الملكية ، والزعامة ، والمرحلة الانتقالية

إن الشعب الديمقراطي بالتزامه بنظام مؤسسات الحكم الذاتي سوف يتخذ خطوة هامة نحو بلوغ أهداف المساواة السياسية ، والعدالة ، والكفاءة ، والحرية سياسياً واقتصادياً ، وسوف يستمر هذا الشعب بطبيعة الحال في مواجهة مشكلات عديدة لن يحلها هذا التغيير الهيكلي ، أوحى بصالحها . وهذه المشكلات - في أى مجتمع معقد في عالم معقد - هي بطبيعة الحال تتجاوز نطاق اهتماماتى هنا .

وعلى سبيل المثال ، فإنه يبدو من الواضح أن نظام مؤسسات الحكم الذاتي ، من النوع الذى وصف هنا ، سوف يظل يتطلب أن تمارس الحكومة المركزية سلطة على مسائل هامة عديدة منها : الشؤون العسكرية والخارجية ، والسياسة المالية والنقدية ، وضمان اجتماعى ، ورعاية طبية ، وتنظيم العوامل الخارجية التى ترى أنها ضارة ، بالمقارنة مع التكاليف التنظيمية (مثل الإشراف على الأغذية ، والأدوية ، والتلوث الخ . . .) وما إلى ذلك . وقد

يكون من المرغوب فيه أيضاً أن تتبنى الحكومة المركزية وتطبق سياسات تتعلق بالاستثمارات والمدخرات ، والنمو الاقتصادي العام ، ونمو القطاعات أو هبوط أدائها . وأخيراً سوف تحتاج الحكومة إلى ضمان السهولة النسبية لدخول المؤسسات ميدان العمل ، لا من أجل العدالة والإنصاف فحسب ، بل وأيضاً لمنع الاستغلال الاحتكاري للمستهلكين . ومن ثم فإن أى نظام لمؤسسات الحكم الذاتي مهما كان شكل ملكيتها ، لن يحول الحكومة المركزية إلى مجرد حارس ليل يمارس سياسة منح « حرية العمل » للآخرين . كما أن مثل هذا النظام لن يثبت أنه معادل من الناحية الوظيفية لمجتمع « براود هونيان » [الاشتراكي الفرنسي ومؤسس الفوضوية] الفوضوى القائم على أساس اتحادات مستقلة ذاتياً للعمال ، وأسواق ، وعقود حرة ، أو مجتمع متحلل تماماً إلى كومونات شيوعية مستقلة ذات اكتفاء ذاتي تام ^(١) .

غير أن هناك أربع مشكلات وثيقة الصلة بصفة خاصة بالحجة القائلة أن مؤسسات الحكم الذاتي يمكنها أن تقدم إسهاماً ذا شأن لأهداف المجتمع الديمقراطي .

الإنصاف

رغم أن ما يشكل مقياساً سليماً للعدل أو الإنصاف في توزيع الموارد

(١) حتى في يوغوسلافيا ، أدى انتزاع السيطرة على السياسة المالية والنقدية من الحكومة المركزية إلى تركها بوسائل لا تكفى لمكافحة التضخم والبطالة وعجز التجارة الخارجية ، وحالات انعدام المساواة الفردية والإقليمية في الثروة والدخول . وقد لاحظ ديرلام وبلامر « إن تعديلات دستور ١٩٧١ جعلت وظائف الحكومة المركزية محدودة للغاية إلى حد أنه سيكون من الصبر تخيل أن البروفسور ميلتون فريدمان أوليم باكلى الصغير سوف يمتنع عن موافقتها عليها » (١٩٧٣ ؛ ١٨٩) . [هذه الملاحظة قبل أن تقع التطورات الأخيرة في يوغوسلافيا] .

الاقتصادية مسألة قابلة للمجدل إلى ما لا نهاية ، فإنه سيكون من الصعب للغاية وضع حجة على أساس منطقي بأن التوزيع السائد للثروة والدخل في الولايات المتحدة يفي بمعايير للعدالة يمكن الدفاع عنها . والواقع أن القليل من الأشخاص يحاولون تبرير عدم المساواة الاقتصادية بأنه أمر عادل . وحتى روبرت نوزيك ، الذي قد يكون صاحب أقوى حجة بين الكتاب الحاليين ضد تدخل الحكومة في حقوق الملكية الموجودة ، يتجنب بجلاء أن يفعل ذلك . غير أن كثيرين من الأشخاص الذين قد يتفقون على أن التوزيع السائد غير عادل ، سوف يبررونه باعتباره ضرورياً من أجل الكفاءة ، والنمو ، والعمالة الكاملة . وحتى بين الذين يرون أن الدرجة المرتفعة من عدم المساواة السائدة الآن ليست ضرورية تماماً لضمان أداء الأعمال ، سوف يوافق كثيرون على أنه بسبب التبادل بين العدل والكفاءة ، فإن أى إعادة توزيع يمكن تبريرها ستظل غير كافية إلى حد كبير للوفاء بمعايير معقولة للعدالة (أوكون ١٩٧٥) .

وفي اقتصاد مثل الموجّه في الولايات المتحدة في الوقت الحالى ، لا يبدو أن الأداء الاقتصادي يتطلب التفاوض عن قدر كبير للغاية من عدالة التوزيع . ولكن إذا كان اقتصاد مشروعات الحكم الذاتى - كما افترضت للتو - وإن لم يكن ذا تنظيم ذاتى تماماً ، سوف يجعل من الأسهل توزيع الدخول والثروة على نطاق أوسع كثيراً فإنه سيكون بذلك أكثر عدالة أيضاً . وبلا ريب ، فإنه إذا كانت كل المشروعات ذات حكم ذاتى ، فإن التوزيع الناتج لن يفي إلى حد معتدل بمقاييس الإنصاف القوية ، وعلى سبيل المثال اقتراح جون رولز بوجود عدم السماح بأى خروج على قواعد المساواة في التوزيع إلا إذا أدى ذلك إلى تحسين نصيب من هم أسوأ حظاً (رولز ١٩٧١) . وإذا بنيت الدولة مشروعات الحكم الذاتى كنموذج لها ، فقد يريد شعبها أيضاً أن يتحقق مما إذا كان من الممكن أن يوافق على بعض المبادئ العامة للعدالة في

التوزيع ، مهما كانت هذه المبادئ قاسية . وفي تطبيق المبادئ — بواسطة الضرائب أو التحويلات مثلاً — فإنهم سوف يريدون بلا شك بحث المنازعات المحتملة بين عدالة التوزيع وقيم أخرى هامة ، تشمل الكفاءة والنمو . ولكن نظراً لأننى إذا حاولت التوصية هنا بحلول معينة يجب أن تتبناها الدولة أو التنبؤ بحلول عملية يحتمل أن تتبناها ، ستكون حماقة منى ، فإننى لن أفعل ذلك . والنقطة الهامة هى أن حالات عدم المساواة فى الثروة والدخول فى دول مثل الولايات المتحدة لا تنشأ من التفاوت فى الأجور بين المؤسسات أو بين الصناعات ، بل هى تحدث أساساً بواسطة عاملين : الملكية المركزة إلى حد بعيد للممتلكات ، والمبالغ الضخمة جداً التى تدفع لكبار المسؤولين فى الشركات والذين تكون قراراتهم — لكل الأسباب العملية — مستقلة عن الضوابط الخارجية الفعالة . ويفريق الدخل عن حق الملكية بصورة أوسع ، وتنظيم مرتبات ومكافآت المديرين ، فإن نظام مشروعات الحكم الذاتى سوف تؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للثروة والدخول . ويفرض ضرائب على الشركات الكبيرة لمنع انتقال الثروة عن طريق الميراث ، تستطيع الدولة أن توفر توزيعاً أكثر عدالة لفرص الحياة بين كافة المواطنين .

ومع أن نظام مشروعات الحكم الذاتى لن يكون كافياً لخلق مجتمع عادل تماماً ، فإنه سوف يمكن الدولة من التمتع بقدر من عدالة التوزيع أكبر كثيراً مما يمكن أن يحققه الأمريكيون فى ظل نظامهم الحالى من (الرأسمالية المشتركة) .

الملكية

كيف ينبغي أن تمتلك مشروعات الحكم الذاتى ؟ هناك أربعة احتمالات وثيقة الصلة بهذا الموضوع بصفة خاصة : الملكية الفردية بواسطة أعضاء

المشروع ، والملكية التعاونية للمشروع بواسطة كل مستخدميه ، وملكية الدولة ، أو الملكية بواسطة « المجتمع » .

الملكية الفردية : في بعض تعاونيات المنتجين ، يمتلك كل عضو سهماً واحداً في المؤسسة ، وامتلاك السهم يمنح العامل الحق في صوت واحد . وهذا الترتيب يؤيد مبدأ صوت واحد لشخص واحد ، وهو بالإضافة إلى ميزات أخرى ، يكفل أساساً لسيطرة ديمقراطية على القرارات . وعلى النقيض من المؤسسات التي يمتلك فيها المستخدمون أسهماً بكميات متفاوتة ويكسبون أصواتاً تتناسب مع الأسهم التي يملكونها ، فإن ملكية السهم الواحد عندئذ ، وبالتالي صوت واحد ، تحترم معايير الديمقراطية .

ومع ذلك فإن تعاونيات العمال القائمة على أساس ملكية الأسهم ، كما يقول ديفيد إيلرمان ، قد تواجه معضلة حاسمة ، فإنها إذا لم تنجح مالياً ، فإنها تفلس ، أما إذا حققت نجاحاً ، كما كانت تعاونيات خشب الأبلكلش المملوكة للعمال في شمال غربي المحيط الهادئ - وهي كذلك إلى حد رائع - أصبحت أسهمها مرتفعة القيمة بحيث أن الأعضاء الجدد المرتقبين كثيراً ما يعجزون عن شق طريقهم إلى داخلها بالشراء ^(٧) ، في حين أن الأعضاء الذين يريدون ترك الشركة ، وخاصة عند التقاعد ، سوف يفضلون بيع أسهمهم لصاحب العطاء الأعلى ، وهي عملية قد تؤدي إلى الاستيلاء على الشركة بواسطة أشخاص غرباء والقضاء على التعاونية (إيلرمان ١٩٨٢ ؛ زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ٩٥ - ١٠٤) .

(٧) « إن سعر السهم في أفضل تعاونيات خشب الأبلكلش يمكن أن يصل إلى ما يتراوح بين ٦٠ ألفاً و٨٠ ألف دولار » (إيلرمان ١٩٨٢ ، ١٥) .

وقضاً عن ذلك فإنه إذا كان ارتفاع قيمة الأسهم في السوق سوف تحرم انضمام أعضاء جدد مرتقين فإن التعاونية قد تنقوض بصورة أكثر حدة . ولما كان الأعضاء لا يريدون انخفاض قيمة أسهمهم حتى يجعلوا من الممكن انضمام أعضاء جدد ، فقد لجأت بعض تعاونيات خشب الأبلকাশ (مثل الكيبوتزات الاسرائيلية) إلى استخدام عملاء بالأجر ، الذين باعتبارهم ليسوا أعضاء فإنهم يتميزون كمواطنين من الدرجة الثانية في المشروع (زفردلنج ؛ ١٠٢ - ٣) .

الملكية التعاونية : لعلاج هذه الصعوبة ، وفي نفس الوقت تأكيد الطبيعة التعاونية للمشروع الاقتصادي فقد أكد إيلرمان وآخرون أن العمال في المؤسسة يجب أن يمتلكوا التعاونية كمجموعة — وهو حل تبنته تعاونيات موندراجون في أسبانيا (توماس ولوجان ١٩٨٢ ؛ ٧ ، ١٤٩ - ٦١ ؛ إيلرمان ١٩٨٢ ، ١٣ - ١٧) . ويمقتضى هذه الخطة ، فإن الحقوق التي تتبع الملكية لا توزع على العمال الأفراد ، ولكنها تصبح حقاً للعمال بصورة جماعية . وكما في أية وحدة إقليمية ديمقراطية ، فإن حقوق المواطنة لا تنقرر بالملكية بل بالعضوية . ومثلما تؤهل المواطنة في الدولة الديمقراطية المرء لحقوق كاملة وعلى قدم المساواة كعضو في نظام الحكم ، ولكنها لا تمنح المرء حق المطالبة بامتلاك سهم فردى في ثروة البلاد ، فإن التعاونية التي يمتلكها أعضاء المشروع لهم أيضاً حقوق كاملة ومتساوية ، ولكنهم لا يستطيعون المطالبة بسهم في أصولها ، أو صافي قيمة المؤسسة للتصرف فيه كما يشاءون . وهكذا فإنه بدلاً من الحصول على أسهم في البورصة قابلة للتحويل ، فإن لكل مواطن في المشروع الحق في « حساب داخلي » تخصص له حصة من فائض الإيرادات (بعد الأجور والتكاليف الأخرى) . ومن الممكن أن يطلب من العمال دفع رسم للحصول على العضوية في التعاونية ، وفي هذه الحالة سوف توجد الرسوم التي يدفعونها توازناً

أولياً في حساباتهم الداخلية^(٣) . وعند إقفال فترة الحساب ، بعد عام مثلاً ، فإن الفائض (أو الخسارة) يقسم إلى حصص ويعتبر ديناً (أو الجانب المدين) للحساب الداخل لكل مستخدم .

وإذا ازدهرت التعاونية ، فسوف تزداد قيمة الحسابات الداخلية بطبيعة الحال . ورغم أن هذه الأرصدة الحسابية ، على عكس شهادات البورصة ، غير قابلة للتحويل ، فإن للأعضاء عادة الحق في السحب عليها ، في حدود معينة لحماية السيولة . ومن ثم فإن المستخدم الذى يرحل أو يتقاعد ، لن يواجه مهمة البحث عن مشترٍ لنصيبه كما هو الحال في تعاونيات خشب الأبلকাশ ، بل سوف يمكنه أن يسحب الرصيد ، ربما خلال عدة سنوات .

ملكية الدولة : هناك بديل آخر ، هو الحل الاشتراكي المألوف للملكية الدولة ، غير أن هذا البديل يشير الشك فيه تاريخ ملكية الدولة في كل من الفكر الاشتراكي وفي التطبيق . إذ أن الحجج التى قدمها الاشتراكيون وغيرهم لتبرير ملكية الدولة ، تبرر أيضاً بشكل عادى حرمان المؤسسات التى تملكها الدولة من القدر الذى تحتاج إليه مشروعات الحكم الذاتى ، لممارسة الحكم الذاتى . وهكذا فإنه بعد مرور عقد أو أكثر من الجدل حول مدى مشاركة العمال في الصناعات الموجهة ، رفض حزب العمال البريطانى في ١٩٤٤ - ٤٥ بصورة قاطعة فكرة أن للعمال الحق في الاشتراك بصورة مباشرة في حكم المؤسسات المملوكة للدولة (دال ١٩٤٧) .

ومع ذلك فإنه بينما أخذ تأييد الاشتراكية البيروقراطية في التضاؤل ، بحث

(٣) اعتباراً من ١٩٨٢ كان الرسم في تعاونيات موندراجون ٥ حوالى ٥٠٠٠ دولار ، مع مقدم حوالى ٢٥٪ ويدفع الباقي بواسطة استقطاعات من الأجور على فترة عامين . وتغطي رسوم الدخول في المتوسط حوالى ١٠٪ من تكاليف إنشاء الوظيفة (إيرلمان ١٩٨٢ ؛ ١٠) .

بعض الاشتراكيين إمكان الجمع بين ملكية الدولة وسيطرة العمال . ويقترح ديفيد ميلر أنه بعد اكتساب العضوية في الصناعة ، تستطيع الدولة بعد ذلك أن تؤجر المؤسسات إلى المستخدمين ، الذين يمكنهم عندئذ إدارتها كمشروعات حكم ذاتي (ميلر ١٩٧٧ ، ٤٧٥) . ويرمز هذا الحل ، بين المزايا الأخرى ، إلى الطبيعة العامة للمشروعات الاقتصادية ، على عكس الملكية بواسطة المستخدمين ، سواء بشكل فردي أو تعاوني ، والتي مازالت تحتفظ بنكهة قوية للملكية الخاصة . والآثار الرمزية ليست تافهة بالضرورة ، وإذا افتتح حزب اشتراكي في دولة ذات تقاليد اشتراكية قوية نسبياً نظاماً لمشروعات الحكم الذاتي ، فإن هذا الحل قد يكون جذاباً .

غير أن الملكية الدولة صعوباتها الخاصة ، فإذا كانت ملكية الدولة رمزية بحتة — من ناحية ، فإنها لن تمنح الدولة أية حقوق قانونية أياً كانت ، ولن يكون للحكومة أية سلطة للتدخل المباشر في أنشطة المؤسسة لحماية مصالح الجمهور أو المصلحة الاشتراكية . ويمكن للحكومة — بطبيعة الحال — التدخل بواسطة تشريع عام ، ولكن المفروض أنه يمكنها أن تفعل ذلك حتى بدون الملكية الرمزية . فإذا كانت ملكية الدولة — من الناحية الأخرى — تحمل سلطة قانونية للتدخل المباشر ، فإن استقلال المؤسسة سوف يميل إلى أن يتقوض ، لأنه ليس من المحتمل في تلك الظروف أن يحترم الالتزام بالسماح للمؤسسات العامة بأن تعمل مستقلة عن الحكومة لفترة طويلة . وإذا سلمنا بالضغوط التشريعية ، والتنفيذية ، والبيروقراطية لحماية المصلحة العامة ، فسيكون من العسير رؤية كيف تتجنب المشروعات أن تصبح ذات طابع سياسي ، وتتحول بشكل جوهري إلى وكالات حكومية . وقد يثبت في النهاية بعد ذلك أن ملكية الدولة أبعد ما تكون عن الرمزية ، بينما يصبح الحكم الذاتي كذلك ، وقد ينحرف الحل الذي يستهدف تجنب الاشتراكية البيروقراطية لكي يتجه نحوها بدلاً من ذلك بشكل مطرد .

الملكية الاشتراكية^(٤) : وفقاً لأشهر قانون تشريعي للعمل صدر في فترة ما بعد الحرب في يوغوسلافيا ، والذي أدمج فيما بعد في دستور ١٩٦٣ :

« لم تعد الدولة المالك الرسمي لوسائل الإنتاج التي أصبحت « ملكية اشتراكية » وأصبح العمال في كل مشروع أوصياء فعلياً على هذه الممتلكات التي أصبحت مملوكة ملكية اشتراكية ، والتي سلمت إلى أيديهم في شكل آلات ومباني إلخ ، وهم يمارسون وصايتهم من خلال أجهزة منتخبة ، مجالس عمالية ، ومجالس إدارة » .
(روسينوف . ١٩٧٧ ؛ ٥٨)

ونظراً لأن مستخدمى المؤسسة لا يمتلكون أصولها ، بل يحتفظون بها أمانة للمجتمع ، فهم لا يمكنهم - مثلاً - بيع الأصول لمصلحتهم الخاصة (ديرلام وويلامر ١٩٧٣ ؛ ٢٢) . ولكن نظراً لأن المجتمع اليوغوسلافي ، كيان ليست لديه وسائل للعمل إلا من خلال مؤسساته المحددة ، فإن كل الحقوق والسلطات والامتيازات التي تصاحب الملكية عادة لا بد من أن تخول لمؤسسات معينة ، وهكذا فإن الملكية الاشتراكية لا تستطيع أن تغفل عما يسميه نايدان باسيتش « العضلة الأساسية للملكية العامة » . . [و] من ثم العضلة الأساسية للاشتراكية التي تسيطر على السلطة الاقتصادية الكبرى المتمثلة في الملكية العامة ورؤوس الأموال الاشتراكية (باسيتش وروسينوف . ٣٢٨) . ومن بين المؤسسات التي تتحدث بشكل رسمي حول هذه المسألة في

(٤) هناك شكل خاص من الملكية الاشتراكية لم يناقش هنا ، وهي تحدث بواسطة نقابات العمال ، كما هو الحال مع منظمة المستدروت الاسرائيلية ، أو بصورة غير مباشرة ، وهي صناديق استثمارات المستخدمين في السويد .

يوغوسلافيا ، فإن الحزب وحكومة الدولة — سواء للاتحاد أو للجمهوريات — لها أهمية حاسمة . ولأن تكوين ، وواجبات ، وسلطة مشروعات الإدارة الذاتية محددة بواسطة التشريع والقانون الدستوري ، فإنه يبدو أن سلطة السيادة على المشروعات تقع بحكم القانون على الدولة ، وعلى زعامة الحزب والدولة بشكل واقعي . ونتيجة لذلك ، فإن ملكية « المجتمع » للمشروعات تكاد تكون رمزية كلية . ولما كان حتى حظريع الأصول كلها يطبق بواسطة الدولة ، فهنا أيضاً تعتبر التفرقة بين ملكية الدولة والملكية الاشتراكية أمراً وهمياً^(٥) .

غير أنه لما كانت زعامة الحزب والدولة قد أنشئت منذ عام ١٩٥٠ ، واحتفظا بواحد من أكثر النظم الاقتصادية لامركزية في العالم ، فقد يتسنى القول بأن يوغوسلافيا تدحض حجتي السابقة عن الديناميكيات المحتملة لملكية الدولة . والأمر المتناقض في النظام اليوغوسلافي ، هو أن هذا النظام اللامركزي إلى حد غير عادي ، والذي لا يسمح فحسب ، بل ويحقق على الأرجح قدراً من الرقابة الديمقراطية داخل المشروعات الاقتصادية أعلى من أي نظام اقتصادي في العالم ، قد تم فرضه ، ومازال ينفذ بواسطة نظام غير ديمقراطي . أن يوغوسلافيا بذلك تعتبر صورة منعكسة في المرآة للدول الغربية الدكتاتورية : فالعملية الديمقراطية في يوغوسلافيا مطلوبة في حكم المشروعات الاقتصادية ، ولكنها ليست كذلك في حكومة الدولة — إلى هذا الحد على الأقل . والعملية الديمقراطية في الدول الديمقراطية مطلوبة في حكومة الدولة ، ولكنها ليست كذلك في حكم المشروعات الاقتصادية ، إلى هذا الحد على الأقل .

(٥) قد تفرض اعتبارات خاصة بالأعمال أن تباع بعض الأصول ، ولكن ينبغي الاحتفاظ بالبالغ التي تتحقق لكي يستخدمها المشروع ، فإذا فشل المشروع فقد يتم تصفيته ، ولكن تحت إشراف عام فقط (ديرام وبلامر ١٩٧٣ ، ٢٢) .

إن الحكم الذاتى الذى فرض فى يوغوسلافيا فى ١٩٥٠ بسبب خليط من الأسباب العملية والأيدىولوجية ، قد يكون أصبح راسخاً الآن بحيث لا تستطيع زعامة الحزب والدولة إلغائه بدون أن تحطم شرعيتها هى ذاتها . ومع ذلك فإنه كما ورد فى سرد مفصل لدينسون روسينو ف . عن التجربة اليوغوسلافية السريعة التغير من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٤ ، يتكشف أن الدور المسيطر فى تقرير ما سوف تكون عليه الهياكل السياسية والاقتصادية الأساسية فى يوغوسلافيا ، من جانب واحد محتفظ به لزعماء الحزب والدولة ، الذين يعملون عادة داخل وخلال مؤتمرات الحزب . ولاشك أن الجماعات ، والمصالح ، والأيدىولوجيات الاشتراكية (داخل القواعد الواسعة للماركسية) والهويات القومية تنعكس غالباً داخل الحزب ، وفى المجالس التشريعية للمحليات ، والأقاليم ، والجمهوريات ، وفى الاتحاد . غير أن زعامة الحزب والدولة لا تسمح قط بمعارضة منظمة لسياساتها ، وبإراجيحها ، أولاًيدىولوجية ، أو تقدم نفسها لمنافسة انتخابية مفتوحة (قارن روسينو ف . ؛ ٢٩١ ، ٣٣٠ - ٣٣٢ ؛ ٣٤٦) .

ويوحى النموذج اليوغوسلافى بثلاثة استنتاجات : الأول أننا لا نستطيع أن نستدل من تجربة يوغوسلافيا أى من ديناميكيات الملكية « الاشتراكية » سوف تكون فى نظام لديه مجموعة الحقوق السياسية ، وجماعات الضغط ، والأحزاب ، والأيدىولوجيات ، والمؤسسات التى تتميز بها الدول التى تحكمها أنظمة ذات الحكم المتعدد . ثانياً : أنه لما كانت الحقوق والسلطات ، ومزايا حق الملكية لا يمكن ممارستها بواسطة المجتمع مباشرة ، ولكن يجب أن يعهد بها إلى مؤسسات المجتمع ، فإن الملكية الاشتراكية فى التطبيق تكفل قيام الزعماء الذين يسيطرون على حكومة الدولة بدور هام فى تشكيل مؤسسات الحكم الذاتى . ثالثاً : أن الملكية « الاشتراكية » لا تحل المشكلة آلياً ، أو كما وصف باسيتش ذلك بقوله « كيف يمكن منع الحكم الذاتى من إساءة

استخدام الملكية الاشتراكية ومحوسا إلى ممتلكات جماعة عن طريق انتزاع حقوق ملكية فعالة بواسطة كادرات محترفة ، أ وحتى العمال الذين [يديرونها] (روسينوف . ٣٢٨) . وكل وحدة ديمقراطية تعتبر من بعض النواحي « خاصة » في علاقتها بالوحدات الأخرى ، حتى أكثر الوحدات شمولاً . ولما كانت الوحدة الاقتصادية تحكم بواسطة عمالها إلى هذا الحد فإنها لا يمكن أن تحكم بواسطة آخرين . وهكذا تحولت « الملكية الاشتراكية » في يوغوسلافيا بشكل فعال إلى ملكية تعاونية للعمال في الوحدة الخاصة . فإلى أى حد سوف تغير الأمور بعد ذلك بالفعل ، إذا كان على الدستور اليوغوسلافى أن يوصى بالملكية التعاونية بدلاً من الملكية الاشتراكية للكيانات الاقتصادية ؟

مزايا الملكية التعاونية : تتجنب الملكية التعاونية المشكلات التى تثار من الحاجة إلى التخلص من الأسهم المملوكة فردياً ، كما حدث في تعاونيات خشب الألبكاش . غير أنها مثل الملكيات الفردية تكفل مزيداً من الحماية لاستقلال المؤسسة ضد السيطرة البيروقراطية بواسطة الدولة أكثر مما تكفله الدولة ، أو « الملكية الاشتراكية » في أغلب الاحتمالات .

إن ملكية الدولة والملكية الاشتراكية ضمخت مشكلة إضافية قل أن تواجه صراحة وهى : ما الذى يشكل كياناً يلائم الحكم الذاتى ؟ وبعيداً تماماً عن مسألة ديمقراطية مكان العمل ، فإن مشكلة الوحدة في النظرية الديمقراطية بوجه عام مشكلة جسيمة فعلاً . والواقع أنها قد لا تسلم بأى حل نظرى مرضٍ (دال ١٩٨٣) . وعلى أية حال فإنه ينبغي مواجهة المشكلة إذا أريد أن تكون المشروعات الاقتصادية ديمقراطية . وبصورة محددة فإنه إذا أريد أن تحكم المشروعات بطريقة ذاتية فما الذى سوف يشكل « مشروعاً » ؟ وإذا كان « مكان العمل » سيكون ديمقراطياً ، فما هو « مكان العمل » ؟ إن أى مشروع للحكم الذاتى يمكن فى الغالب تعريفه بسهولة منذ البداية ، وخاصة إذا كان

قد تحول من مؤسسة موجودة ، كما في حالات مثل مجموعة فيرمونت للاسبستوس ، وساوث بند للمخارط ، أو شركة صناعات هيات كلارك التي تحولت من قسم « نيو ديوارتشر هيات » لكراسي التحميل بشركة جنرال موتورز .

ولكن لنفترض أن عمالاً معينين داخل مشروع ما طالبوا بالحق في تشكيل وحدتهم المستقلة ذات الحكم الذاتي ؟ فهل يجب إجابة هذا الطلب آلياً ؟ ولماذا ؟ ألا يجب أن يستجيب طلبهم لمعايير معينة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي هذه المعايير ؟ ولنتصور أن وحدة في تعاونيات ويدجيت للمنتجين تصنع الأدوات المعدنية لتعاونيات ويدجيت ذات إنتاج مكثف لرأس المال . وكان العمال في وحدة الأدوات المعدنية يريدون تكوين تعاونية مستقلة للأدوات المعدنية ، والأهم من ذلك أنهم يريدون أيضاً أن تكون لهم سيطرة كاملة على الآلات والمعدات التي تصنع الأدوات المعدنية . فهل يكون لهم الحق بشكل آلي في المطالبة بالمعدات الإنتاجية في تعاونيات ويدجيت لاستخدامهم الخاص ؟ أم أنهم يجب أن يدفعوا مقابلها من إيراداتهم الخاصة مثلاً ؟ إن المعايير للوحدة المناسبة ، بمقتضى ملكية الدولة أو الملكية الاشتراكية ، يجب أن يضعها القانون وتطبقها الدولة ، ويجب بالتأكيد أن يقرر المجلس القومي للعلاقات العمالية ما الذي يشكل وحدة مناسبة من أجل المساومة الجماعية . وفي يوغوسلافيا فإن دستور ١٩٧٤ قد :

« دمر في الواقع المشروع كما كان يوجد منذ ١٩٥٠ ، مكملاً التطور التدريجي « لوحدات العمل » التي أنشئت في أواخر الخمسينيات ، ومنذ ١٩٧١ أطلق عليها اسم « المنظمات الأساسية للعمال المتحدين » ، في الكيان القانوني المركزي للنظام الاقتصادي . وأصبح صافي الدخل من الأنشطة الاقتصادية الآن دخلاً للمنظمات الأساسية للعمال المتحدين ، حيث يجري استخدامه وتوزيعه — مع استثناءات قليلة — تحت الرقابة الكلية للمنظمات ، وليس للمشروع أي دخل خاص به .

ومع وجود المجلس القومي للعلاقات العمالية ، ووحدة المساومة الجماعية ، لم يعد تحديد ما يشكل الكيان الاقتصادي المناسب للحكم الذاتي أمراً بعيداً عن الحل العملي باعتباره عملاً صعباً وشاقاً : وكان على المجلس القومي للعلاقات العمالية أن يؤسس هيئة واسعة ضخمة لقانون السوابق والأحكام القضائية بشأن موضوع وحدة المساومة المناسبة .

وتقدم الملكية التعاونية إمكانية حل أقل شرعية للمشكلة . ولنفترض أن أية مجموعة من العمال سيكون لها الحق قانونياً في أن تصبح تعاونية مستقلة ذات حكم ذاتي ، على شريطة أن في إمكانهم الحصول على الأصول التي يحتاجونها لعملهم سواء بالشراء ، أو الاستئجار ، أو الإيجار أو أى شيء . وإذا كان العمال في وحدة للأدوات المعدنية على سبيل المثال ، يمكنهم ترتيب شراء معدات الإنتاج التي هم في حاجة إليها من تعاونيات ويدجيت بواسطة قروض طويلة الأجل تسدد من فائض الإيرادات (كما حدث بمقتضى صفقة « مشروعات ملكية أسهم المستخدمين » المالية لشركة رايت بانكج ، وصناعات هيات كلارك وغيرها) فإنه سيكون لهم الحق في عمل ذلك . وقد تعاقد أية تعاونية مستقلة للأدوات المعدنية لتوريد أجزاء الآلات لتعاونيات ويدجيت تماماً مثلها تعاقدت هيات كلارك لتوريد كراسي التحميل لشركة جنرال موتورز . وهكذا فإنه بمجرد التفاوض حول عقد ، يستطيع الأطراف تسوية مسألة معقدة ، كانت ستطلب في ظل ملكية الدولة أو الملكية الاشتراكية إصدار قرار من هيئة تنظيمية للدولة .

رأسمالية أم اشتراكية . إننى أتصور أن هناك بعض الأشخاص الذين لن يعرفوا أى شكل من أشكال الملكية سوف يفضلونه إلى أن يردوا أولاً على سؤال يفترضون أنه سابق على ذلك وهو : هل هي رأسمالية أم اشتراكية ؟ ولكن هل هذا السؤال مهم بصورة جوهرية ؟ إن السؤال الرئيسى بالتأكيد

ليس هو كيف نطلق اسماً على اقتراح ما ، بل هو هل سيساعد ذلك على أن يدرك الناس قيمهم الأساسية ، وإلى أى حد ؟ ولاشك في أن بعض الأيديولوجيين سوف يرفضون نظام مشروعات الحكم الذاتي إلا إذا كان من الممكن تصنيفه على أنه رأسمالي ، وآخرون سوف يرفضونه إلا إذا أمكن تصنيفه على أنه اشتراكي . ومع الأسف فإن الإجابة الصحيحة فيما يتعلق بمثل هذه الآراء البسيطة والأيديولوجية المتصلبة ستكون في حالة الملكية التعاونية هي : إما كلاهما ، أولاً واحد منهما !

وأعضاء مشروع الحكم الذاتي في ظل الملكية التعاونية ، سوف تنقسمهم — كأفراد — أغلب الحقوق التي يعتقد أنها ضرورية للملكية الخاصة ، كالحق في الحيازة ، والاستخدام ، والإدارة ، والإيجار ، والبيع ، ونقل الملكية ، والتدمير ، أو نقل أجزاء من المشروع . وبطبيعة الحال فإن حملة الأسهم الأفراد في مؤسسة خاصة يفتقرون أيضاً إلى تلك الحقوق فيما يتعلق بملكية المؤسسة ، وهم يمتلكون فقط ما يتعلق بأسهمهم الخاصة . أما في مشروعات الحكم الذاتي ، فإن الأعضاء قد يمتلكون كل هذه الحقوق بصورة جماعية ، ولكنهم لا يمتلكونها بشكل فردي . وبهذا المعنى فإن التعاونية التي تمتلك مشروعاً للحكم الذاتي سوف تكون عامة وخاصة معاً : فهي عامة في علاقاتها بأعضائها الأفراد ، وهي خاصة في علاقاتها بغير الأعضاء جميعاً . فإذا كنت عضواً فإن نصيبك من الفائض سوف يخصك وحدك ، بمعنى أنك أنت ، وأنت فقط سيكون لك الحق فيه . ولكنك لا تستطيع أن تبيع أو تحول نصيبك بطريقة أخرى ، فنصيبك سيكون ملكاً شخصياً لك ، إذا جاز القول ، ولكنه ليس ملكيتك الخاصة . ومن ثم فإن نظام الحكم الذاتي ، إذا نظر إليه من منظور واحد ، سوف يبدو شيئاً أشبه بالرأسمالية ، وإذا نظر إليه بمنظور آخر سوف يبدو أكثر شبهاً بالاشتراكية اللامركزية .

وفي محاولة لوضع مثل هذا النظام داخل أحد هذين النوعين التقليديين ،

فإن الأمر لن يكون مثيراً كما أعتقد . ولن أكون - وأنا أتحدث عن نفسى - قلقاً إلى حد كبير إذا اعتبره الرأسماليون شكلاً جديداً من الرأسمالية وأفضل منها ، أو اعتبره الاشتراكيون شكلاً جديداً وأفضل من الاشتراكية . ولكننى أعرف أن الخلافات الكلامية لا يمكن رفضها بمثل هذه الفروسية !

الزعامة

كانت مسألة الزعامة دائماً صعبة بالنسبة للمدافعين عن الديمقراطية ولأصحاب نظرياتها إلى حد لا يقل عن ذلك . وتصوير أى نظام ديمقراطى بلا زعماء هو تحريف واضح لكل التجارب التاريخية ، ولكن وضعهم فى الصورة أكثر إثارة للانزعاج . فالزعماء سواء بالتوضيح ، أو بالتضمين ، أو بمجرد الأمر الواقع ، فإنهم كأفراد يمارسون من النفوذ المباشر على قرارات عديدة أكثر من المواطنين الأفراد العاديين . ومن ثم فإن النفوذ الأعلى للزعماء ، ينتهك معياراً صارماً للمساواة السياسية . ومع التسليم بنفوذ الزعامة ، والتفسير الدقيق للديمقراطية ، فسوف يجد كثيرون من الأشخاص ما يغريهم بأن يجذوا حذو ميشيلز فى الاستدلال من حتمية عدم المساواة السياسية ، إلى استنتاج لا يتفق مع المقدمات المنطقية ، وهو أنه لا مفر من حكم الخاصة .

ولما كانت الزعامة هى مشكلة العامة فى النظرية والتطبيق الديمقراطى ، فإننا يجب ألا نتوقع ولا نتطلب من مشروعات الحكم الذاتى أن تحل المشكلة بشكل أفضل ، سواء فى النظرية أو التطبيق ، أكثر من أية أنواع أخرى من المنظمات الديمقراطية بما فى ذلك الحكومات المحلية والقومية . ورغم أن بعض الكتاب حاولوا تبرير ديمقراطية مكان العمل على أنه سيكون أكثر إتاحة للمشاركة ، وأكثر مساواة ، وأكثر ديمقراطية بوجه عام ، مما أثبتت العملية

الديمقراطية المطبقة على الدولة حتى الآن ، فإن التبرير المقدم في هذا الكتاب لا يعتمد على مثل هذا الزعم . إذ أن حجتى هى إنه لا داعى كلية لتبرير الحكم الذاتى فى العمل بتنتجه ، إذ أنه ينبغى تبريره باعتباره مسألة حق ، كما هو الحال فى الدولة . وكما أن عيوب العملية الديمقراطية فى حكومة الدولة لا تبرر التخلّى عن الديمقراطية من أجل نظام الوصاية ، فإن عيوبها أيضاً فى المشروعات الاقتصادية لن تبرر قبولنا الوصاية باعتبارها أفضل فى حكم المشروعات الاقتصادية .

ومع ذلك فإن القول بأن للشعوب الحق فى حكم أنفسهم ولو كانت العواقب وخيمة أمر لا يبعث على ارتياح كثير : ففى مثل تلك الظروف فإن الشعب قد يفضل ويختار ألا يمارس هذا الحق . ولكن كيف تعرض مشكلة الزعامة نفسها فى مؤسسات الحكم الذاتى ؟ إننى لم اكتشف حتى الآن أى سبب يدعو لأن نتوقع أن تكون مشروعات الحكم الذاتى محكومة بشكل أسوأ من الشركات الأمريكية . وعلى سبيل المثال فإنه عند اختيار كبار المسئولين ، ينبغى أن يكون المستخدمون أكفاء سواء كحملة الأسهم أو كإدارة تعاونية فى المؤسسات التى تتولى فيها السلطة هيئات ذات تسلسل هرمى أو شمولية . وهناك حجج مقنعة بأن المستخدمين فى مشروعات الحكم الذاتى سوف يقومون بعمل أفضل فى اختيار المديرين (وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل) . ولاشك أن كبار المسئولين بسبب مهاراتهم الخاصة وفرصهم ، سوف يتزعمون إلى ممارسة مزيد من النفوذ على المسائل أكثر من الأعضاء العاديين ، وبذلك تنتهك مؤسسات الحكم الذاتى معياراً صارماً للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية إلى هذا الحد . ولكن هذا هو ما تفعله كل المنظمات الديمقراطية الأخرى بالفعل ، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتى سوف تفى بشروط المعايير الديمقراطية أقل من المنظمات الأخرى ، بها فى ذلك الحكومات المحلية والقومية .

ومع ذلك فإن هذه الاستنتاجات لا تجعل مشكلة الزعامة تختفي على الإطلاق ، وخاصة إن أى اقتراح بنظام مشروعات الحكم الذاتى لابد أن يواجه مسألة الابتكار . كيف يمكن أن تبتكر منتجات جديدة ، وأن يتم تطوير عمليات جديدة ، وتنتج نظماً جديدة ، وكيف تسوقها ؟ كيف تنشأ منظمات اقتصادية جديدة ، سواء كانت مؤسسات ، أو وحدات داخل المؤسسات ، مقاولين من الباطن ، أو ما يعادل المجلس القومى للعلاقات العمالية ؟ تلك هى مهام عملية منظمى العمل — أو ما أسماه أحد الكتاب « المقالة » داخل المؤسسات — (الإيكونوميست ١٧ - ٢٣ ؛ أبريل ١٩٨٢ ؛ ٦٨ - ٦٧ - ٧٢ بوجه عام) . فكيف يجب أن تودى ؟ وطالما ظلت مشروعات الحكم الذاتى جزءاً صغيراً من الاقتصاد ، فإن مهمة الابتكار ، أو تنظيم العمل قد تترك الآخرين ، حتى إذا كان هذا الإهمال لن ييسر بخير لقطاع الحكم الذاتى . أما إذا أريد أن تصبح مشروعات الحكم الذاتى بالشكل المصطلح عليه فإن عليها أن تتولى العمل بنفسها .

وإذا ثبت أن الابتكار مشكلة مستمرة فى اقتصاد مؤسسات الحكم الذاتى ، فإن نظام « تنظيم العمل » يمكن غرسه بعرض حوافز خاصة قصيرة الأجل . فمن ينظم مؤسسة جديدة مثلاً قد يمنح فترة سماح لمدة خمس سنوات أو نحو ذلك ، تعفى المؤسسة خلالها من أية متطلبات للحكم الذاتى . غير أنه فى نهاية فترة السماح سوف يكون على المؤسسة أن تتحول إلى مشروع حكم ذاتى ، ومن الممكن أن يحدث هذا بمقتضى ميثاق قومى عادى .

ومع ذلك فإن هناك ثلاثة أسباب على الأقل للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتى يمكن أن تعالج التحدى بنجاح . أولاً : أن الحكم الذاتى قد يكون ملائماً بصفة خاصة للمؤسسات الأصغر حجماً ، فالمؤسسات الصغيرة هى منبت الابتكار . ورغم سر وغموض المؤسسة الصناعية العملاقة ، فلا الصناعة ولا الشركة العملاقة يمثلان الحد المتنامى للاقتصاد الحديث .

ومنذ منتصف الستينيات ، خفضت أكبر ألف مؤسسة في الولايات المتحدة قوتها العاملة ، في حين أن « أكثر من [صافي] مجموع الوظائف الجديدة في القطاع الخاص وعددها خمسة عشر مليوناً والتي تم إنشاءها منذ ذلك الحين ، أنشئت في المؤسسات الصغيرة » - « وهو أكثر من الإجمالي » لأن عدد الوظائف التي أنشئت خلال الفترة تجاوز صافي الباقي في نهاية الفترة . وبالإضافة إلى أن « أغلبية الوظائف الزائدة الجديدة ، [كانت] في أي وقت في مؤسسات عمرها أقل من خمس سنوات ، رغم أن أكثر من نصف المؤسسات الأمريكية الصغيرة الجديدة اختفت من ميدان الأعمال خلال سنواتها الخمس الأولى » (الإيكونوميست ٦٨) . وفي كل من الولايات المتحدة ، واليابان ، وبريطانيا قامت مؤسسات الصناعة التي بها مائتان أو أكثر من المستخدمين بخفض عملياتها فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٦ ، في حين أن المؤسسات الصغيرة في هذه الدول الثلاث زادت نمواً . والواقع أنه حدث في كل من اليابان والولايات المتحدة أسرع معدل لنمو العمالة في مؤسسات بها أقل من عشرة مستخدمين . وأكثر من ثلثي المخترعات الهامة في العالم خلال الخمسين عاماً الماضية تم اكتشافها بواسطة أفراد من دور الأعمال الصغيرة (الإيكونوميست ؛ ٦٧ - ٦٨) .

ثانياً : إن الأسلوب النموذجي للإدارة في الشركات الأمريكية الكبرى (وكثير من الشركات الصغيرة أيضاً) لا تناسب الابتكار والنمو جيداً . والزعامة الاستبدادية في حكم المؤسسات يعاني من عيوب عملية كثيرة للزعامة الاستبدادية في حكومة الدولة . ففي أحد الطرفين ، يخنق الزعماء المستبدون الانتقاد ، ويضطهدون الخصوم ، ويعزلون أنفسهم عن المثقفين ، ولما كانت القيود الفعالة على سلطتهم مفتقدة ، فإنهم يتبنون ويتمسكون بسياسات تؤدي إلى الفشل . ومع أن الزعماء في صناعة السيارات يتمتعون بسلطات أقل كثيراً مما يتمتع به الحكام في الدول الدكتاتورية ، وأخطاءهم أقل تكلفة إلى حد كبير من أخطاء هؤلاء الحكام ، فإن إصرارهم على بناء سيارات تقليدية كبيرة في وجه

مؤشرات قوية عن تحول تفضيل المستهلك إلى سيارات أصغر ، كان مائلاً لحالات فشل أخرى أكثر شهرة للقيادات الدكتاتورية ، مثل كارثة ستالين الزراعية الجماعية ، وغزو هتلر للاتحاد السوفيتي ، وثورة ماو الثقافية ، وإعادة كاسترو إنشاء اقتصاد يعتمد على محصول واحد .

وعلى الطرف الآخر ، هناك زعماء قوى سلطات ونفوذ قوى ، محرومين من اكتساب فهم أكثر لموارد إنتاجهم الأكثر قيمة ، كالاتكار والنمو ، وهي القوى العاملة التي لديهم . ويسبب ابتعاد الزعامة الدكتاتورية في المؤسسة ، بالإضافة إلى الطابع البيروقراطي ، والاعتماد على التحليل الفني ، والإصرار على معايير مجردة للأداء ، والسعي للحصول على أرباح قصيرة الأجل لتحسين سمعة المؤسسة ، وزيادة المرتبات والمكافآت لكبار المسؤولين ، فقد أصبحت الإدارة الهرمية التقليدية للمؤسسات الأمريكية وصفاً للاضمحلال الاقتصادي . وعلى العكس فإن الحكم الذاتي سوف يضطر المديرين إلى أن يشغلوا أنفسهم بالفعل ، كما يميل المديرون اليابانيون إلى فعله ، مع الولاء ، والرفاهية ، والطاقة الإنتاجية لمستخدميهم .

لقد بدأ نظامنا الحالي بالكاد استغلال الإمكانيات الكامنة للقوى العاملة من أجل الحصول على الطاقة والقدرة الإبداعية . فإلى أي مدى يقترب من أقصى إسهام ، داخل حدود إنسانية ، سوف يؤدي المستخدم الأمريكي المتوسط عمله ؟ وسواء كان الرقم الفعلي هو ١٪ أم ٢٠٪ فهو بالتأكيد ينقص كثيراً عما هو ممكن ، كما تظهر الفجوة في الأداء بين العمال ذوي الدوافع الهزيلة ، والعمال ذوي الدوافع العالية في ألف دراسة . أليس من غير المعقول الاعتقاد بأن الزعامة الديمقراطية سوف تمضي في مساعدتها لتحقيق هذه الإمكانيات إلى أبعد مما تستطيعه الزعامة الاستبدادية ؟

والسبب الثالث للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتي يمكنها التعامل بنجاح مع مشكلة الابتكار ، هو (منظم العمل) قسم البنك التعاوني الذي

أنشأته حركة تعاونيات موندراجون . وكان البنك التعاوني أو (كايا لابورال بويولار) مؤسسة مالية ناجحة إلى حد كبير ، حتى أنه أصبح في أقل من ربع قرن أكبر بنوك أسبانيا الستة والعشرين وله ١٢٥ فرعاً ولديه أكثر من ألف عامل ، ونصف مليون عميل ، كما كانت قدرته على تجميع المدخرات كبيرة ، حتى إنه في عام ١٩٨٢ بدأت قدرته على الإقراض تتجاوز احتياجات التعاونيات (إيلرمان ١٩٨٢ ؛ ٢١) .

ويقوم بنك (كايا لابورال بويولار) بين أنشطة أخرى ، بتقديم قروض مالية للمشروعات التعاونية الجديدة . وتواصل إدارة المنتجات بقسم تنظيم العمل استطلاع الإمكانات لأسواق ومنتجات جديدة ، وتجمع « دراسات الجدوى المسبقة » هذه في « بنك المنتجات » الذي يظل على اتصال بالمراجع السائدة بواسطة المشروعات الجديدة . إن أى مشروع يبدأ بصورة نموذجية بواسطة مجموعة من العمال ، الذين يتصلون ببنك كايا لابورال بويولار باقتراح من أجل المنتجات (قد يكون في بنك المنتجات أولاً يكون) وزعيم أو مدير للترويج مخصصين للعمل مع البنك . ويعمل مدير الترويج مع مستشار في إدارة المنتجات لإجراء دراسة جدوى لفترة تتراوح بين ١٨ شهراً وعامين ، وربما أعيد النظر في الأفكار الأصلية للمجموعة فيما يتعلق بمنتج يمكن طرحه في الأسواق ^(٦) . فإذا بدا بعد ذلك أن الاقتراح يبشر بالنجاح ، فإن بنك « كايا لابورال بويولار » يرم عقداً مع المجموعة ، وتساعد إدارة الترويج والتوسط بقسم تنظيم العمل المجموعة خلال عملية البدء الشاقة لتعاونيتهم . وقد ثبت أن العملية كانت بفضل توجيه قسم التنظيم ناجحة إلى حد رائع .

(٦) في تقدير إيلرمان : « إن دراسات جدوى تعاونيات موندراجون أكثر تفهماً وثقة بها إلى حد أكبر حتى من أفضل الدراسات التي أخرجها حمل ماستير في إدارة الأعمال بأمریکا (١٩٨٢ ؛ ٣٣) .

« وحتى مع وضع الاختلافات الثقافية والاقتصادية في الاعتبار ، فإن سجل البدء لمائة مؤسسة ، من بينها بعض أكبر المنتجين في أسبانيا والذي به فشل واحد خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، ينبغي أن يعتبر وثبة كمية ، فوق جودة ونوع تنظيم العمل المتمثل في أمريكا ، حيث يفشل من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من كل الأعمال الجديدة الصغيرة خلال خمس سنوات .

(إيلرمان ١٩٨٢ ، ٤)

الانتقال

إن نظام مشروعات الحكم الذاتي وفقاً للخطوط التي رسمتها هنا سوف تروق - كما اعتقد - لشعب يلتزم بالمساواة والحرية .

غير أن الشعب الذي يتسم بالحكمة سوف يريد أدلة أكثر اقناعاً من حجج مجردة ، مصحوبة بأمثلة قليلة من النوع الذي عرض هنا . والشعب العمل سوف يريد أن يعرف كيف يتسنى إحداث مثل هذا النظام في أفضل صورة . والشعب الملتزم بالديمقراطية والحرية السياسية سوف يريد التأكد من أن الانتقال سوف يحترم العملية الديمقراطية ، والحقوق السياسية الأولية .

وهناك احتمالان سيحدثان دون شك لمثل هذا الشعب ، أحدهما سيكون تيسير الاستيلاء على المؤسسة بواسطة المستخدمين ، مما يشكل صعوبة مالية . فعلى سبيل المثال تستطيع وكالات الحكومات المحلية والمركزية مساعدة المرحلة الانتقالية بالقروض ، والضمانات ، وتخفيض أو تأجيل الضرائب . وسوف يكفل التوسع في عدد مؤسسات الحكم الذاتي الذي تم بهذه الطريقة عندئذ تجربة إضافية ، تقيم بها المزايا والأضرار ، وللإشارة إلى الحاجة لتغييرات في البنية القياسية ، أو السياسات العامة ، غير أن التجربة ستكون غير متوازنة إلى حد ما ، كما أن الاستيلاء على مؤسسة مفلسة قل أن يكون اختباراً عادلاً

ومن ثم فإنه سيكون من المستحب الاضطلاع بتجربة أكثر قوة وصلاحيه بإدخال حكم ذاتى فى مؤسسات قليلة نموذجية فى صناعات عديدة . وقد تفعل الدولة ذلك ، على سبيل المثال ، بعمليات استيلاء حكومية ، يتبعها بيع المؤسسة إلى مستخدميها وإعادة تكوينها كمشروع حكم ذاتى ، وإنشاء بنك لديه تمويل كاف لمشروعات الحكم الذاتى .

وإذا أكدت تجربة أكثر اتساعاً التقدير الأول ، فإن الدولة تستطيع عندئذ أن تمضى فى التحرك بمزيد من الجرأة . كما أنه بالاعتماد على المقترحات السويدية والدنمركية مثلاً ، يستطيع المجلس التشريعى إصدار قانون يتطلب وضع نسبة مئوية من الإيرادات أو الأرباح أو الأجور جانباً لى تستخدم جزئياً فى تمويل البنك لمشروعات الحكم الذاتى ، وجزئياً لإحداث انتقال مطرد لمشروعات الحكم الذاتى . وبواسطة الدخول وضرائب التركات ، يمكن تثبيت التركيز الباقى فى الثروات . وهذه الطريقة تستطيع الدولة فى الوقت المناسب وضع نظام اقتصادى يؤدى إلى توزيع واسع للسلطة والموارد الاقتصادية ، وهى تعمل داخل هيكل مستقر نسبياً من القوانين واللوائح ، وتكفل بذلك أساساً اجتماعياً واقتصادياً يتلاءم مع النظام الديمقراطى .

خاتمة

كان توكفيل يعتقد أن المساواة رغم أنها قد تكون مرغوباً فيها ، إلا أنها تشكل تهديداً دائماً للحرية ، ولكن إذا كان الحكم الذاتى بوسائل العملية الديمقراطية حقاً أساسياً ولا يقبل التحويل ، وإذا كانت ممارسة هذا الحق غير القابل للتحويل يتطلب بالضرورة عدداً كبيراً من حقوق أكثر خصوصية ، والتي بناء على ذلك أساسية وغير قابلة للتحويل أيضاً ، وإذا كانت مساواة معينة في الظروف ضرورية للمساواة السياسية التي تستدعيها العملية الديمقراطية ، فإن التعارض — إذا كان هناك تعارض — لن يكون بين المساواة والحرية . إنما التعارض سيكون بين الحريات الأساسية من نوع خاص ، والحريات التي يتمتع بها الشعب باعتباره حاكماً لنفسه من خلال العملية الديمقراطية ، وبين حريات أخرى من نوع مختلف .^{٩٤}

وبين هذه الحريات الأخرى ، الحرية الاقتصادية التي يفهمها الأمريكيون بوجه عام على أنها تشمل حقاً شخصياً غير قابل للتحويل في الملكية . وعند التطبيق على مشروع اقتصادي ، فإن الملكية تحمل معها حقاً في حكم المشروع في نطاق حدود واسعة ، تضعها حكومة الدولة بطبيعة الحال . وبالاتقال من إدارة المزارع والأعمال الصغيرة إلى الشركة الكبيرة ، فإن حقوق الملكية أضفت وضعاً قانونياً وشرعية للحكومات غير ديمقراطية تتدخل بعمق في حياة أناس كثيرين ، وخاصة حياة أولئك الذين يعملون تحت حكم سلطات تمارس عليهم سيطرة ضئيلة . وهكذا فإن نظام الحكم الذي يراه

الأمريكيون نظاماً لا يمكن احتياله في حكم الدولة ، أصبح مقبولاً باعتباره أمراً مرغوباً فيه في المشروعات الاقتصادية .

وقد وضعت هنا مخططاً لشكل بديل من حكم المشروعات الاقتصادية التي تشر بإزالة ، أو على الأقل ، تقليل هذا التناقض . وسيكون أى نظام من مشروعات الحكم الذاتى جزءاً واحداً من نظام للمساواة وللحريات ، حيث يكون الإثنين فيه ، كما أعتقد أكثر قوة ، إذا أخذ كل شيء في الاعتبار ، من وجودهما في نظام من الرأسمالية الاشتراكية . ولكننا لا نستطيع القول بأن كثيرين من الأمريكيين قد يجدون هذا التصور جذاباً ، لأننا نحن الأمريكيون كنا ممزقين دائماً بين تصورين متعارضين عن المجتمع الأمريكى وكيف ينبغي أن يكون . ولكننا لكى نلخصها بأبسط صورة ، نقول أن أحدهما هو تصور لأول وأعظم محاولة في العالم لتحقيق الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية السياسية على نطاق قارى ، والآخر تصور لدولة ، تؤدى الحرية غير المقيدة لاكتساب ثروة لا حد لها فيها ، إلى أكبر مجتمع للرخاء في العالم . وفي الأول تحققت المثل الأمريكية العليا ببلوغ الديمقراطية والمساواة السياسية ، والحقوق السياسية الرئيسية لكل المواطنين في دولة شاسعة الحجم والتنوع . وفي الثانى تحققت المثل العليا للأمريكيين بحماية الممتلكات والفرص للرفاهية المادية ، وأن يصبح المرء غنياً . ويعتبر الحق في الحكم الذاتى في التصور الأول ، من بين أكثر الحقوق الإنسانية جميعاً جوهرية ، فإذا تعارض معها فإنه يكون أعلى من حق الملكية . أما في الثانى ، فإن الملكية هى الحق الأعلى ، والحكم الذاتى حقاً ثانوياً .

إننا كشعب ، منقسمون بين أنفسنا بقوة التزامنا بهذه المثل العليا المتعارضة ، وكثيرون من الأمريكيين منقسمين داخل أنفسهم ، ولا أستطيع القول عما إذا كان أى شعب يمثل هذا الانقسام ، يمتلك ثبات الهدف ، ووضوح الرؤية ، لكى يؤكد على أولوية الديمقراطية ، والمساواة

السياسية ، والحقوق السياسية الضرورية للحكم الذاتي ، على حقوق الملكية
الراسخة ، وعدم المساواة الاقتصادية ، والسلطة غير الديمقراطية داخل
المشروعات المشتركة .

Contents

Acknowledgments

Introduction

- 1. Is Equality Inimical to Liberty?**
- 2. Democracy, Political Equality,
and Economic Liberty**
- 3. Democracy and the Economic Order**
- 4. The Right to Democracy Within Firms**
- 5. Ownership, Leadership, and Transition**

Epilogue

رقم الإيداع ٩٢/٥٥٨٤

I.S.B.N. 977-5107-47-4

ECONOMIC DEMOCRACY

Robert A. Dahl

هذا الكتاب

إن كثيرين من واضعي الدستور ، كان يشير قلقهم أن تؤدي الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، بل والحرية السياسية ذاتها إلى تعريض حقوق أصحاب الأملاك للخطر في الحفاظ على ممتلكاتهم واستخدامها كما يشاءون . وهذا المعنى . كان المعتقد أن الديمقراطية خطر على الحرية الاقتصادية ، وخاصة ذلك النوع من الحرية الذي كان يمثل الحق في التملك . وهذا التعارض بين الديمقراطية والملكية ، مثل التعارض بين المساواة والحرية السياسية ، كان جزءاً من جدل قديم . حيث كانت المساواة بين المواطنين يمكن أن تعرض الحرية للخطر ، أما في الواقع الجديد ، فقد ساعدت حرية المشروعات المشتركة على خلق هيئة مواطنين على قدر كبير من عدم المساواة في الموارد التي يمكنهم استغلالها في الحياة السياسية . يتناول هذا الكتاب في فصوله الخمس المبررات والمشكلات التي تتعلق بهذه الموضوعات بالتفصيل والإسهاب .

INTERNATIONAL PUB. & DIS HOUSE
CAIRO - EGYPT

Bibliotheca Alexandrina



0338877



8
1m